عبد الرزاق الحسني

احداث عاصرتها

الجزء الثاني


دار الشؤون الثقافية العامة

عبدالرزاق الحسني

احداث عاصرتها

(الجزء الثاني)

الطبعة الاولى - بغداد - ١٩٩٩

٩٢٨
ح ٥٩٩ الحسني ، عبد الرزاق
أحداث عاصرتها / عبد الرزاق الحسني
بغداد ؛ دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٩ .
ج ٢ (١٦٠) ص ؛ ٢٤ سم
١ - الحسني ، عبد الرزاق (مؤرخ) -
مذكرات ٢ - العراق - تاريخ أ . العنوان

م . و
٩٣ / ١٩٩٩

المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٣ لسنة ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه

وبعد

كانت رغبة المرحوم والدي أسكنه الله فسيح جناته أن يرى كتابه « الجزء الثاني من أحداث عاصرتها » بين أيدي القراء قبل أن يطويه الردى .. ولكن القدر كان حائلاً دون تحقيق تلك الرغبة ..

كان أملي بالله عز وجل كبير فاخذت مسودات الكتاب من المطبعة وأكملت الملاحظات التي ثبتتها لجنة الموافقة على طبع الكتاب .

وأحمد الله حمداً كثيراً لكوني حققت رغبة المرحوم وأساله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي هذا ..

احلام عبدالرزاق الحسني

بســـم الله الرحمـــن الرحـــيم

والحمد لله ربّ العالمين

وبه نستعين

وبعد

هذا هو الجزء الثاني من كتاب « أحداث عاصرتها » الذي تولت وزارة الثقافة والاعلام الجليلة اصدار جزئه الأول في عام ١٩٩٢ فلقي من الاقبال على قراءته ما لم أكن لاحلم به . وقد نفدت نسخ الجزء المذكور حيث أصبح الباحث عنه كالباحث عن الكبريت الأحمر .

ويضمّ هذا الجزء بين دفتيه عـدة مواضيع أو حدثاً من الأحداث التي شهدتها أو أسهمت فيها فهي لا تقبل الطعن أو الشك في صحتها وما كنت لاجرؤ على اصدار هذا الجزء الثاني والاخير لولا رغبتي في اطلاع القراء الكرام على هذه الاحداث قبل أن يطويني الردى فتصبح طعماً للفار أو شعلة من نار ، إذ ليس بين اولادي واحفادي من له ولع في مثل ولعي في اقتناء الكتب أو في تاليفها ، والله من وراء القصد .

الكرادة الشرقية غرة المحرم ١٤١٦ هـ - ايار ١٩٩٥ م

السيد عبدالرزاق الحسني

الايام الاخيرة من حياة الحسني

كان الحسني رحمه الله يشعر بأن تلك الايام هي أيام النهاية حيث ان شبح الموت كان قد دنا منه وبدأ يحس بأن الوضع الذي يعيشه هو آخر المطاف لسبعة وتسعين عاماً قضاها بين دفات الكتب .. سبعة وتسعون عاماً كانت وكانها لم تكن حيث ان القدر يقف وراء الباب بالمرصاد ..

طلبات وأمنيات لم تكن في الحسبان أرادها ذلك الرجل العظيم في أيامه الاخيرة .. من تلك الأمنيات هي الذهاب الى شارع أبي نؤاس ، الشارع العزيز الذي شهد مسيرة الحسني وهو يؤلف كتبه التي تركها لتخلد اسمه عبر التاريخ .. كان يمشي في ذلك الشارع والكتاب والقلم لم يفارقاه كان يصحح أو يضيف فقرات الى ما ورد في كتاباته حتى انه كان يحفظ مطبات الرصيف بكل دقة من كثرة ما مشى فيه ، وكانت الناس التي لا تعرفه تتساءل من ذلك الطالب الذي يرونه كل يوم وكتابه وقلمه بين يديه وهو يمشي وكأنه مقبل على امتحانات آخر السنة .

ولم أبخل عليه فحققت له ما أراد وأخذته الى ذلك الشارع بكل رحابة صدر وتوقفنا عند تمثال شهرزاد وشهريار فترجل من السيارة وأجال النظر في ما حوله ولكنه سرعان ما تعب وعاد أدراجه الى داخل السيارة .. حزنت كثيراً وتأسفت على ذلك الرجل الذي كان يقطع المسافات الطويلة مشياً على الاقدام وفكرت قبل أن اعيده الى بيته : ترى ما ضرّ لو أخذته مثلاً الى ساعة بغداد والى ساحة الاحتفالات حيث لم يسبق له أن رأهما من قبل وفعلاً رحب بالفكرة وكان ممتناً بشكل غريب ورحنا الى هناك ووقعت عيناه على تلك الساعة فأدهشته عظمة ذلك الصنيع واشاد بالقائمين ببنائها ، ثم بعدها أخذته الى ساحة الاحتفالات وكان يتكلم ويثني على كل ما يراه في تلك الأمسية .

وهكذا كانت تلك آخر جولة له كان يتمنى أن يرى الكاظمية والاعظمية وبغداد الجديدة ولكن سوء الحال حال دون ذلك .. ترى لماذا بالذات هذه المناطق الثلاث ؟.. ويبقى السؤال الى الأبد بدون جواب .

وجاءته بعدها احدى طالبات الدراسات العليا من جامعة البصرة وجلس يتجاذب وإياها اطراف الحديث حوالي الثلاث ساعات ، أخبرته ان كثرة الكلام لا تنفع

فاجابني بأن هؤلاء الطلبة إن لم يكن هو ليساعدهم فمن اذاً سيساعدهم ، وعلى عكس ما اتصور فان صحته تتحسن عندما يتحدث الى أي من الطلاب فالعلم والمعرفة كانا ملاذه الوحيد . وغادرت مودعة إياه متمنية له دوام الصحة سائلة الله أن يكتب لها لقاءً آخر معه وقبل رحيله بثلاثة أيام طلب من أحفاد أخيه الساكنين معه في الدار نفسها قلماً وورقة فاجابوه ان ليس لديهم ما يريد . ضحك رحمه الله وقال هيهات هيهات ان يعيش الحسني بدون قلم وورقة ، اذاً فالموت أفضل لك يا حسني ، كانه كان يعلم انه بدون تحقيق تلك الامنية فالحياة لن تساوي بعد شيئاً في نظره .

وبعدها تردت صحته وتدهورت وكان يتوسل أن لا نتركه وحيداً .. كان يتسلى بوجودنا معه يحدثنا ونستمع اليه يسالنا عن السوق وعن الاسعار وعن الغلاء الفاحش ويتساءل كيف تعيشون ، كان يحدثنا عن داره التي بناها قبل خمسين عاماً بمبلغ ستمائة دينار ضحكنا وقلنا : هل تبيع الدار نفسها بمبلغ مائة مليون دينار ؟. استغرب للرقم الذي ذكرناه وقال لا ... لا ... الحمد لله انني ساخرج من هذه الدنيا كما دخلتها أول مرة ... بلا مال وبلا عقارات ساذهب الى ربي كما أنا ها أنتم ترون إني صفر اليدين لم يبقى لي شيء وهذا هو الانسان يجب أن يودع الحياة دون أن يملك شيئاً ..

وفعلًا كانت تلك الكلمات هي آخر ما نطق بها وفجاة فقد النطق بعد أن قال ان رأسه يكاد ينفجر من شدة الالم .. أجل فقد النطق ولم يستفد شيئاً من الاطباء الذين جئنا بهم والعقاقير التي وصفوها له ..

أحدهم قال انه مصاب بذات الرئة الحاد وهو خطر في هذه السن ، وآخر قال انه مصاب بجلطة في رأسه ، وتعددت الاقاويل وتعددت الادوية لكن دون فائدة فشبح الموت كان يقترب أكثر وأكثر .

كان يعاني من فقدان النطق يريد أن يتفوه بشيء لا أدري ما هو ... كان ينظر الينا وعيناه تذرفان الدمع ولسان حاله يقول أنا مودعكم الى الأبد . واستمرت الحالة ثلاثين ساعة دون أن ينبس بكلمة واحدة ، مجرد اشارات .. مجرد توسلات .. ترى ما الذي كان يريد أن يقوله في تلك الساعات ؟. لست أدري فقد ظلت وما زالت تلك النظرات والتوسلات تقض مضجعي وأنا لا أعرف كنه ما كان يريد قوله ...

وهكذا انتهت حياة الحسني .. الرجل الذي خدم بلده وخدم التاريخ .. وفي الساعة التاسعة والربع من مساء يوم الاربعاء ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧ فتح عينيه لآخر

مرة واذا بدمعة ساخنة تنحدر على وجنتيه .. أخذت منديلًا نظيفاً ومسحت له دموعه وفتح عينيه يحدق بي ، بل ظلّ محدقاً حتى فارقته الروح ... وهكذا انطفأت شمعة البيت .. هكذا رحل الحسني والى الابد .. وعادت الروح الى بارئها ..

وبدأت المراسيم كما هي العادة وخرجت جنازته يوم الخميس ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٧ من داره في الساعة العاشرة صباحاً والمشيعون من الوزراء والمعارف من حولها وأودعناه القبر عصر ذلك اليوم وفي الساعة الرابعة والربع في وادي السلام بمدينة النجف .

وبموت الحسني ماتت كتاباته .. لم يعد يستطيع أن يكتب شيئاً عن تاريخ بلده انما ترك وراءه كتباً قيمة ستخلده أبد الدهر ..

رحمك الله يا شيخ المؤرخين وأسكنك فسيح جناته .. انا لله وانا اليه راجعون .

ابنتك احـــلام

نظام الحكم الملكي في العراق
كيف تكوّن وكيف انهار ؟

توطئــــــة

ترتقي المصالح البريطانية في العراق العربي الى فجر القرن السابع عشر للميلاد ، وكانت هذه المصالح في بداية أمرها تجارية صرفة ثم أصبحت سياسية ـ تجارية بعد زمن قصير . فان بعثة برتغالية يرأسها الملّاح البرتغالي « فاسكودي گاما » كانت قد غادرت ليشبونة ، عاصمة البرتغال ، في الثامن من شهر تموز لعام ١٤٩٧ لاكتشاف الطريق المؤدية الى القارة الهندية ، فسارت أربعة أشهر و ١٢ يوماً ومرّت بمرافىء وموانىء عديدة ، حتى انتهى المطاف بها الى ميناء قليقوت على ساحل الهند الغربي في العشرين من آذار ١٤٩٨ فلبثت فيه مدة تفقّدت خلالها مناطق مختلفة من هذه البلاد الواسعة ، وتزوّدت بمقادير كبيرة من الاموال العظيمة والاحجار الكريمة ، ثم عادت الى ليشبونة فبلغتها في ايلول من السنة التالية (أي سنة ١٤٩٩) وقد شجّع نجاح فاسكو هذا ، أبناء بلاده البرتغاليين على النزوح الى الهند زرافات ووحداناً ، ثم جذبت مغاصات اللؤلؤ ومتاجر العراق وايران هؤلاء الغرباء الى خليج البصرة العربي ، فتقدّموا فيه صُعُداً حتى أدركوا البحرين ، وأسسوا قلعة حصينة في هرمز عام ١٥٠٧ م ، ووضعوا فيها قوة كبيرة لضمان السيطرة على قراصنة البحر . وهكذا يكون الملّاح البرتغالي « فاسكودي گاما » أول من فتح للبرتغال ولاوربا باب الاستعمار الغربي في الشرق العربي ، وجعل جلّ تجارته في أيديه ، وكان من نتائجه أن اندرست طرق التجارة من الصين والهند والبحر المتوسط ، وهي يومئذ قوام الحياة الاقتصادية .

وكانت تجارة الهند ، وسواحل الخليج العربي ، وايران ، والعراق من قبل ، وقفاً على الملاحين العرب من عمان ، واليمن ، والسواحل ، يتنقلون بها بين المحيط الهندي وبين البحر الاحمر وافريقية بملء حرياتهم ، وبأمان ودعة ، فلما أدركت بريطانية أهمية هذه الطريق وعظمتها ، الفت في ختام السنة ١٦٠٠ للميلاد « شركة الهند الشرقية ـ البريطانية » التي قامت على دعائمها الامبراطورية

البريطانية بعد حين ، ودفعتها الى منافسة البرتغاليين ومن جاء بعدهم من الهولنديين الذين أسسوا « شركة الهند الشرقية ـ الهولندية» سنة ١٦٠٢ م ، والفرنسيين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية ـ الفرنسية » سنة ١٦٤٤ م ، ومن غير هؤلاء . وقد تمكنت الشركة البريطانية المذكورة من أن تدخل في خصام طويل مع منافساتها حتى كادت تقضي عليها وتحلّ محلها . فقد شرعت في انشاء أربع محطات اخرى في الهند هي : أجمير ، وأغرا ، وبرهابور ، وسورات ، وما لبثت أن امتدّت مطامحها الى البلاد المجاورة ، فعقدت اتفاقاً مع الشاه عباس الاول شاه ايران في عام ١٦٢٢ م ، عهد به اليها حماية التجارة في الخليج العربي ، فبنت المعاقل والحصون على سواحله ، وأسست مركزاً تجارياً لها في البصرة في عام ١٦٤٣ م ، فضلًا على المراكز التي أقامتها على بعض السواحل . ثم جاءت ببارجتين لتعزيز نفوذها ، ثم صارت تدخل في مفاوضات سياسية طغت على أعمالها التجارية ولم يكد شارل الثاني يعتلي اريكة الحكم في بريطانية حتى جعل لـ « شركة الهند الشرقية ـ البريطانية » الحقّ في شنّ الغارات على من يقف في طريق مصالحها ، واعلان الحرب على من يخاصمها ، فكان ذلك فاتحة تقدّم عظيم استمر من سنة ١٦٢٢ الى سنة ١٦٨٩ م . وكانت هذه اولى المحاولات التي سعت بها بريطانية الى بسط سلطتها السياسية على الخليج العربي ، والسعي للاستيلاء على ايران وبلاد الرافدين . وبانسلاخ هذا الجيل ، توسعت التجارة البريطانية ، وتعدت الخليج العربي الى البحر الاحمر .

وفي عام ١٧٦٣ عين وكيل الشركة التجاري في البصرة قنصلًا لحكومته فيها ، فاصبحت لهذا الوكيل صفة سياسية الى صفته التجارية ، وعدت البصرة مركزاً لتوزيع البضائع الانكليزية في العراق وايران ، وتلا ذلك تعيين وكيل آخر بالدرجة نفسها وللغرض عينه في بغداد عام ١٧٦٨ وهكذا أخذت قدم الانكليز ترسخ في العراق ، وسلطانهم يقوى ، ونفوذهم يتسع بحيث أصبح لهم حرس كبير من الهنود ومن أهل البلاد ، وصاروا يأتون بدارعة نهرية تقف أمام دار القنصلية الامر الذي حمل رؤوس القبائل وطبقة الافندية على الاعتقاد بأن مستقبل بريطانية في العراق سائر الى الاهمية ، وانها ستلعب دوراً خطيراً تقضي الحكمة بمصافاتها وموالاتها منذ تلك الساعة ، واذا باللورد كرزن يصرح في مجلس اللوردات البريطاني في عام ١٨٨٢ قائلًا :

« تدخل بغداد بصورة غير رسمية ضمن مجموعة موانىء الخليج ، ولذا يجب أن تضم الى منطقة النفوذ البريطاني المطلقة »[1] .

ثم عاد فصرح في عام ١٩١١ قائلًا :

« من الخطأ أن يظن ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . انها ليست منحصرة في الخليج ، ولا فيما بين بغداد والبصرة ، بل هي تمتد حتى الى بغداد نفسها »[2] .

فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الاولى في منتصف عام ١٩١٤ م ، استطاع السلاح البريطاني أن يتم في غضون سنواتها الاربع ، ما بدأت به التجارة والدبلوماسية البريطانيتان مدة ثلاث مئة سنة .

غدر الانكليز بالعرب

في الوقت الذي كانت المفاوضات السرية تجري بين الحكومة البريطانية وشريف مكة المكرمة الحسين بن علي حول اشراك العرب في الحرب القائمة بينها وبين الاتراك والالمان لقاء ضمان استقلال البلدان العربية ، اذا ما ربح الحلفاء الحرب ، كانت تجري مفاوضات سرية اخرى بين الحلفاء أنفسهم « بريطانية وفرنسا وروسية القيصرية » لاقتسام هذه البلدان فيما بينهم اذا ما تم سلخها من جسم الانبراطورية العثمانية بفعل الحرب المذكورة ، فكانت اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية المنعقدة في ١٥ - ١٧ ايار من عام ١٩١٧ م[3] والتي فضحها الشيوعيون عندما استولوا على الحكم في روسية في تشرين الاول ١٩١٧ م ، وصمة عار في الحلف الغربي ـ البريطاني فقد جزأت البلدان العربية ، التي حرص شريف مكة المكرمة على وحدتها ، الى مناطق نفوذ للانكليز والفرنسيين والروس : حمراء وزرقاء وسمراء ... الخ وجعلت ولاية البصرة العراقية « بحدودها الغربية والشمالية تحت الادارة البريطانية بصورة دائمة »[4] بينما « تكون ولاية بغداد مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة من أهلها تحت الحماية البريطانية في كل شيء إلا الاسم فانه يبقى عربياً »[5] . أما

---

١ ، ٢ ـ . A Study on The Political Development 37-49

٣ ـ سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سايكس ـ بيكو لانها عقدت بين السير مارك سايكس باسم الحكومة البريطانية وبين المسيو جورج بيكو باسم الحكومة الفرنسية .

٤ ، ٥ ـ من برقية لوزير الهند في لندن الى سكرتير الشؤون الخارجية في سملا ونصها في « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ١ ص ١٥٠ .

ولاية الموصل فقد كانت من نصيب الفرنسيين في الاتفاقية المذكورة . فلما قرر مجلس الحلفاء الاعلى ، الذي عقد في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م ، فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ، استطاعت الحكومة البريطانية أن تنتزع ولاية الموصل من الفرنسيين لضمها الى العراق ، بعد أن ضمنت لهم بعض السهام في نفط ولاية الموصل . وعلى هذا أعلنت الحكومة البريطانية في ١٧ حزيران ١٩٢٠ انها قررت « جعل العراق ـ بولاياته الثلاث ـ حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الامم ، وتوكل بريطانية وكالة بها »[٦] غير ان العراقيين قابلوا الانتداب والاعلان المذكور بسخط عظيم ، وأعلنوا ثورتهم الكبرى التي امتدت من ٣٠ حزيران الى ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

وعــود كاذبـــة

كانت بريطانية تعلم ان العراق اقليم عربي يحاول التخلص من الحكم العثماني بأي ثمن ، فلما انتزعت قواتها هذا الاقليم من أيدي العثمانيين ، أوحت الى الجنرال مود فاتح بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ أن يصرح للعراقيين بأن القوات البريطانية تدخل العراق محررة لا غازية ، على حين ان الخطة التي كانت قد رسمتها قبل هذا الفتح تقضي بحكم البلاد حكماً مباشراً ، يدلنا على ذلك انها ما كادت تتم احتلال العراق حتى نقلت اليه الانظمة الهندية ، والعملة الهندية ، وسائر الموظفين الهنود ، الذين يرأسهم بعض الضباط الانكليز ، فتركزت السلطة الحقيقية بذلك في أيدي الحكام السياسين البريطانيين .

ولما شعر المحتلون ان الشعب العراقي لا يمكن أن يخضع لحكم أجنبي أو يرضخ لاحتلال دائم بغيض ، وان الثورة العراقية الكبرى التي اندلع لهيبها في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ كبدتهم خسائر جسيمة في الاموال وفي الانفس للتخلص من حكمهم المباشر وانتدابهم البغيض ، عمدوا الى استمالة بعض زعماء القبائل ، وصاروا يتوددون اليهم بمنحهم الاراضي الاميرية الشاسعة ، والتصدق عليهم بالامتيازات المغرية ، واعفائهم من بعض الضرائب ونحوها ، وتمكينهم من التحكم في الناس ومحاكمة أفرادهم من قبلهم .

أجل أدركت بريطانية ان ليس من الممكن ولا من المعقول أن تحكم العراق حكماً

---

٦ ـ نص البلاغ في « مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها » الرسمية ص ٣٤٤ .

مباشراً ، وان في امكانها تامين مصالحها في البلاد عن طريق واجهة وطنية شكلية ، يختفي وراءها الحكم البريطاني الفعلي ، وعلى هذا بعثت الى بغداد السر برسي كوكس . الخبير بامور العراق ، ليؤلف حكومة محلية تاتمر بامره ، وتعمل تحت هديه وارشاده ، فكانت الوزارة التي ألّفها السيد عبدالرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ ، وضمت السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية وجعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني ، وساسون حسقيل وزيراً للمالية ، واخواناً لهم من وزن أقل ، وقد روعي في هذه التشكيلة التمثيل الديني والطائفي والمدني والقبلي ، وعهد اليها بادارة امور البلاد الداخلية على ألا تنفذ مقرراتها إلا بعد أن تقترن بموافقة السر برسي كوكس عليها حيث تقلد وظيفة المندوب السامي البريطاني في العراق .

تولية فيصل عرش العراق

وكان الملك فيصل بن الملك الحسين « الذي نادى به المؤتمر السوري ملكاً على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ » قد فَقَدَ عرشه في دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠ م ، واضطرته قوات الجنرال غورو الفرنسية على الجلاء عن الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي ، واذا بالحكومة البريطانية تستدعيه الى لندن ، وتعرض عليه عرش العراق ، اذا ما وافق على تنفيذ صك الانتداب الذي فرضه مجلس الحلفاء الأعلى المشار اليه اعلاه ، فلم ير فيصل مناصاً من قبول هذا العرض ، غير انه استثقل أحكام الانتداب ، وخشي أن يلقى في العراق ما لقيه في سورية ، فوعده المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية إذ ذاك أن تصوغ حكومته النظام المذكور في معاهدة « ترضي العراقيين من جهة ، وتقنع عصبة الامم بأن بريطانية لا تزال عند تعهداتها الانتدابية من جهة اخرى » والى هذا يشير التقرير البريطاني الخاص المرفوع الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ بما ياتي :

« وفي الوقت الذي أخذت مقاومة الجمهور العراقي لأي نوع من الرقابة الاجنبية تتزايد سريعاً حتى أصبحت من أعظم المسائل القومية شاناً حينذاك ، وأثارت هيجاناً خطيراً هداماً في كثير من انحاء العراق ، فرأت الحكومة البريطانية انه ما لم تجد واسطة لمجابهته فلا مفر من اطالة الاحتلال العسكري اطالة غير محدودة . وبعد التروي الدقيق ، قر قرارها انه من الافضل تحديد مركزها الحقوقي في العراق ليس في شكل انتدابي مالوف كما كان قد اقترح أولا ، بل بشكل معاهدة تعقد

بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية على أن ترضي شروطها العصبة .. فلقد كان في نية الحكومة البريطانية ليس احلال معاهدة محل الانتداب ، بل بالاحرى تحديد الانتداب وصوغه في شكل معاهدة »[٧] .

لقد لقي ترشيح الملك فيصل لعرش العراق قبولاً لدى الكثيرين من أهل العراق لاسباب مختلفة أهمها انه سليل بيت النبوّة ، وانه ممن أسهم في تحرير العرب من نير الحكم العثماني ، ثم محاربته فرنسا دفاعاً عن استقلال سورية ، وأخيراً حضوره بعض المؤتمرات الدولية التي أعقبت الحرب ، دفاعاً عن القضية العربية فاكسبه ذلك خبرة وحنكة .

وقد اتخذت الحكومة البريطانية وسائل عدة لضمان نجاح ترشيح فيصل للعرش العراقي ، ومن ذلك تصريح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني « ان الحكومة البريطانية تعتبر ان الامير فيصل هو مرشح موافق ، بل حقاً انه أفضل مرشح في الميدان » ثم اقالة مزاحمه السيد طالب النقيب من منصب وزير الداخلية في وزارة النقيب وابعاده الى جزيرة سيلان في القارة الهندية ، وفصل بعض الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشايمون طالبا النقيب في طموحه من مناصبهم ، وعلى أثر ذلك توجه فيصل الى العراق على الدارعة البريطانية « نورث بروك » فبلغ بغداد في التاسع من حزيران ١٩٢١ م ، واستقبل استقبالاً رائعاً ، وما لبث مجلس الوزراء أن اتخذ في الحادي عشر من تموز ١٩٢١ م هذا القرار :

« قرر مجلس الوزراء باتفاق الاراء ، بناءً على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الامير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون »[٨] .

وقد رحب المندوب السامي البريطاني السر برسي كوكس بهذا القرار ، وطلب الى وزارة النقيب أن تجري استفتاءً عاماً في البلاد للتأكد من ان هذا القرار الوزاري يعبر عن رغبات الشعب العراقي تعبيراً صادقاً فاجري التصويت المطلوب ، وحصل الملك المرشح على ٩٧ ٪ من الاصوات[٩] ، وتم التتويج في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ م . وبتولية الملك فيصل عرش العراق ، أصبحت مقررات مجلس الوزراء

---

٧ - Special Report on The Progress of Iraq During The Period 1920 - 1931 .

٨ - مقررات مجلس الوزراء العراقي للاشهر تموز - آب - ايلول ١٩٢١ ص ٩ .

٩ - لم يشترك أحد من اللواءين : كركوك والسليمانية في هذا التصويت .

تعرض عليه وعلى المندوب السامي ، ولا توضع موضع التنفيذ إلا بعد اقترانها بمصادقة الجهتين العراقية والبريطانية معاً .

وهكذا استطاع العراق أن ينهي الحكم البريطاني المباشر ، ويقيم حكماً وطنياً مبطناً تمهيداً لتحقيق استقلال البلاد استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ولا غموض فهل حققت الايام هذه الاحلام ؟

العراق في ظل المعاهدات

قلنا ان الملك فيصل استثقل الانتداب الذي عهد به مجلس الحلفاء الاعلى الى بريطانية على العراق ، فوعده وزير المستعمرات البريطاني بأن يستبدل نظام الانتداب وشروطه القاسية بمعاهدة تعقد بين بريطانية والعراق تتقمص ثوب الانتداب دون أن يذكر فيها لفظ الانتداب أو اسمه ، وعلى هذا الاساس قامت الحكومتان بالمفاوضات المطولة لوضع صيغة المعاهدة المقترحة على أن يقرها المجلس التاسيسي الواجب اقامته في البلاد فيما بعد لوضع دستور دائم للبلاد ، وليشرع قانوناً لانتخاب المجلس النيابي حيث اشترطت البيعة أن تكون حكومة فيصل « حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون » وقد جاء مشروع المعاهدة التي تم التوقيع عليها في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ مخيباً لآمال الشعب العراقي ، إذ اخضع سياسة العراق الخارجية والداخلية لمشيئة بريطانية فظلت الامور الخارجية والمالية والعدلية والدفاعية في يد المندوب السامي وفي أيدي المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية وفي مديرياتها العامة ، وتعهدت بريطانية بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في موعد لم تحدده ، وحددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً وكانت موادها ثماني عشرة مادة وقد استطاعت بريطانية أن تمررها من المجلس التأسيس الذي اجتمع في ٢٧ آذار من عام ١٩٢٤ بالوعد والوعيد ، وباقلية ضئيلة ، إذ كان عدد المندوبين مئة ، فحضر جلسة التصويت تسعة وستون مندوباً ، صوت سبعة وثلاثون لها ، وصوت اربعة وعشرون ضدها ، واستنكف عن التصويت ثمانية ، وكان ذلك في منتصف ليلة الحادي عشر من حزيران ١٩٢٤ م ثم صوت هذا المجلس على الدستور في العاشر من تموز ، وعلى قانون انتخاب النواب في الثاني من آب ١٩٢٤ م . وكانت هذه المواد الثلاث هي التي اجتمع المجلس التأسيسي من أجلها ، ولذا فقد صدرت الارادة الملكية بحل هذا المجلس في ٢ آب ١٩٢٤ .

كانت الحكومة البريطانية قد ارغمت الحكومة العراقية على حمل المجلس التأسيسي على البت في أمر المعاهدة العراقية ـ البريطانية قبل أن يبت هذا المجلس في دستور البلاد ، وهي تعلم ان الاصول الدستورية كانت تقضي أن ينظر المجلس المذكورة إولًا في سن القانون الاساسي للعراق ، ويقرر شكل حكومته ، وسلطات الحكم فيه ، ويفرق بين هذه السلطات ، ويعين واجباتها ، ثم ينظر في سائر الامور الخارجية ومنها المعاهدة موضوعة البحث ، ولكن شاءت الحكومة البريطانية أن يبت المجلس في المعاهدة قبل كل شيء ، وإن كان هذا العمل لا يخلو من نقص في التشريع ، وانحراف في السنن الدستورية .

وكان المجلس التأسيسي قد اشترط لقبوله المعاهدة بالاقلية الصغيرة التي ألمحنا اليها ، أن تجري الحكومة البريطانية بعض التعديلات التي تفيد العراق ، ولا سيما في الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بهذه المعاهدة ، وأن تحافظ على حق العراق في وجوب الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن حدوده .

وكان الرأي العام في العراق ساخطاً أشد السخط على عقد هذه المعاهدة ، كما كان يوجه الى عاقديها والمصادقين عليها أبشع الشتائم وأشنع التهم ، فلم تر الحكومة البريطانية مناصاً من أن تلحق بهذه المعاهدة بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ الذي خفض مدة المعاهدة من عشرين عاماً الى اربعة اعوام وهي تعلم انها سترغم العراقيين على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة بعد حين .

فقد كانت الجمهورية التركية التي قامت على انقاض الانبراطورية العثمانية في ختام الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م » تطالب بضم ولاية الموصل الى أراضيها ، على أساس ان القوات البريطانية كانت تشغلها شغلًا عسكرياً ، وانها لم تحتلها حرباً كما احتلت بقية أجزاء العراق ، على حين أن بريطانية كانت مصممة على ضم هذه الولاية الى العراق لاستغلال نفطها وسائر المعادن الغنية فيها ، بعد أن انتزعتها من فرنسة لقاء التنازل لها عن حصة الالمان في نفط الولاية . وقد انتهى النزاع بين الطرفين بعرض الأمر على عصبة الامم فألّفت العصبة لجنة دولية لدرس النزاع ، وتقديم التوصيات ، فرأت اللجنة ابقاء الولاية للعراق على أن يمد أجل الانتداب البريطاني على العراق ، وهو الانتداب الذي تقمصته معاهدة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ ، الى خمسة وعشرين عاماً فاقرت عصبة الامم هذه التوصية بهذا الشرط فتقدمت بريطانية بمشروع معاهدة جديدة تنص على مد أجل المعاهدة الاولى مع ما يتبعها من ذيول واتفاقات الى خمس وعشرين سنة .

ولكن البرلمان العراقي الذي قام في البلاد منذ عام ١٩٢٥ عارض هذا التمديد معارضة شديدة ، فركنت الحكومة البريطانية الى وسائل الاغراء والاكراه مرة اخرى مما حمل رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون على أن يطلب عقد جلسة سرية لمجلس النواب في الحادي والعشرين من شباط ١٩٢٦ ويعلن لممثلي الشعب ان رفض المعاهدة معناه خسران ولاية الموصل ، فوافق المجلس عليها باغلبية ٥٨ صوتاً ضد ثلاثين صوتاً وكفى الله المؤمنين القتال .

لما صادق المجلس التاسيسي على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى في ليلة الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٢ م ، اشترط أن يدخل الملك فيصل « بعد التصديق فوراً في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس »[١٠] فدخلت الحكومة في مفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية لتحقيق التعديلات المأمولة دون أن يتوصلا الى نتيجة حاسمة . فلما عقدت المعاهدةالثانية بين الطرفين في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦ م ، نصت المادة الثانية منها على أن يواصل الطرفان « النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلًا ، بخصوص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية »[١١] فتجددت المفاوضات والمراسلات ولكن دون الوصول الى شيء ما من التفاهم ، الامر الذي حمل الحكومة البريطانية على نقل هذه المفاوضات الى لندن عسى أن يتوصل الطرفان الى شيء من الاتفاق . وكان الملك فيصل يزور اوربا اثناء وجود رئيس وزرائه المفاوض جعفر العسكري في العاصمة البريطانية فتفاهم مع حكومتها على عقد معاهدة جديدة في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ لم تفرق عن المعاهدتين السابقتين إلا ببعض الوعود المعسولة والتعابير المنمقة ، ولكن الوزارة التي اعقبت الوزارة العسكرية الثانية التي عقدت هذه المعاهدة الثالثة ، واعني بها وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة رأت أن تهمل هذه المعاهدة الجديدة ، ولا تعرضها على البرلمان العراقي للتصديق ، وأن تدخل في مفاوضات صريحة على اساس ادخال العراق عضواً في عصبة الامم في زمن محدّد لتنتهي بذلك علاقات بريطانية الانتدابية بالعراق على صورة رسمية ، وتعقد بين الطرفين معاهدة جديدة على اساس

---

١٠ ـ مذاكرات المجلس التاسيسي ص ٤٤٠ من المجلد الاول .

١١ ـ النص في ص ٢٣ من الجزء الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » الطبعة الرابعة .

المساواة . ولما شرع السعدون في المفاوضات اللازمة ، ثبت له بصورة قاطعة ان بريطانية لا يمكن أن تتخلى عن سياستها الاستعمارية ، وبلغ الياس به حداً أدى الى انتحاره في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ قائلاً في وصيته الخالدة « الامة تريد الخدمة والانكليز لا يوافقون »[١٢] .

كان الملك فيصل يثق بنوري السعيد وثوقاً تاماً ، وكان يؤثره على كل وزير آخر ، وكان يتمنى أن يوليه رئاسة الوزراء منذ عدة سنوات ولكن وجود عبدالمحسن السعدون في الميدان ، كان يحول دون ما يتمناه فلما خلا هذا الميدان من هذه الشخصية الفذة ، وسده رئاسة الوزارة في الثالث والعشرين من ايار سنة ١٩٣٠ م ، ولما كانت وزارة السعدون الثالثة اهملت معاهدة عام ١٩٢٧ ولم تعرضها على مجلس الامة ، فقد قرر نوري السعيد الدخول في مفاوضات جديدة لعقد معاهدة رابعة تنفذ بعد دخول العراق عصبة الامم ، وزوال نظام الانتداب على العراق بصورة رسمية . وتكون المعاهدات الثلاث التي عقدت في السنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وما الحق بها من اتفاقيات خبراً من أخبار التاريخ ولكن المعاهدة الجديدة التي عقدت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م . والتي الحق بها اتفاقان خطيران احدهما عسكري والآخر مالي ، اخضعت سياسة العراق الخارجية لمشورة بريطانية ، وأوجبت على العراق مساعدة بريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب ، مع السماح لها بالاحتفاظ بقواعد جوية في الاراضي العراقية ، كما تعهد العراق بتعيين مستشار قضائي لوزارة العدلية وأن يكون رئيسا محكمتي الاستئناف والتمييز ورؤساء المحاكم الكبرى من البريطانيين ، وفي نظير ذلك تعهدت بريطانية بادخال العراق في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ لتكون المعاهدة نافذة المفعول . أما مدة المعاهدة فقد حددت بخمسة وعشرين عاماً

لقد قوبلت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م بهياج الرأي العام الشديد في طول العراق وعرضه ، وأخذت الاحتجاجات تنهال على المقامات العليا في العاصمة من كل فج عميق على ان المعاهدة لم تحقق الاستقلال المنشود وانما جعلته تحت الحماية البريطانية ، حتى ان رؤساء المعارضة أبرقوا الى عصبة الامم برقية قالوا فيها :

« اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية

---

١٢ ـ الوصية كاملة للسعدون في « تاريخ الوزارات العراقية » ٢ / ٢٩٢ .

الاخيرة لا تضمن للعراق استقلاله التام بل انها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية . اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق » ا هـ[١٣].

أما نوري السعيد فقد مضى في سبيله يؤيده الملك فيصل ، وتؤازره الهيئة الوزارية التي تألفت من زملائه الذين أسهموا في الثورة التي أعلنها الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ضد العثمانيين في التاسع من شعبان ١٣٣٤ والعاشر من حزيران ١٩١٦ م ، وقد استصدر ارادة ملكية بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد اشترط على اعضائه اسناد سياسته ، وتمشية معاهدته . وهكذا قبل مجلس النواب الجديد المعاهدة الجديدة في جلسته المنعقدة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠ باغلبية ٦٩ صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً ، وتغيب عن الجلسة خمسة أعضاء وتم دخول العراق عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ فاصبحت المعاهدة نافذة المفعول من هذا التاريخ .

محاولة للتوفيق بين وضعين

اتضح للمسؤولين عن سياسة العراق الخارجية والداخلية ان سلسلة المعاهدات التي عقدت بين بريطانية والعراق ، في مختلف الاويقات ، والتي انتهت بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، لم تحقق طموح الشعب العراقي في الحرية والاستقلال ، وانما وضعته تحت الحماية البريطانية وربطته بعجلة سياستها الاستعمارية وقد أدى ذلك الى ضعف ايمان هذا الشعب بحكوماته المتعاقبة وبرلماناته المتسلسلة ، والى انفصال الطبقة الحاكمة عن القاعدة الشعبية ، وعلى هذا بذلت محاولات جمة لتلافي هذه الظاهرة الخطرة وارجاع الامور الى نصابها الصحيح .

فبعد أن أنهى نوري السعيد المهمة التي ندب اليها في ٢٢ اذار ١٩٣٠ بعقد معاهدة ٣٠ حزيران من هذه السنة ، ودخل العراق بموجبها عضواً في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ م ، تنحى عن الحكم في ٢٧ تشرين الاول من هذه السنة ، ودعي ناجي شوكت الى تأليف وزارة انتقالية في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢

---

١٣ - راجع نص البرقية واسماء الموقعين عليها في ص ٨٨ من الجزء الثالث من تاريخ الوزارات في طبعته الرابعة .

كانت باكورة أعمالها انها حلت مجلس النواب الذي جاء به نوري السعيد لتمشية المعاهدة المذكورة ، وأجرى انتخابات لمجلس جديد ، ثم استقال في ١٨ آذار ١٩٣٢ ليفسح المجال الى من عارض تلك المعاهدة لتولي المسؤولية ، فتألفت وزارة رشيد عالي الكيلاني في ٢٧ آذار ١٩٣٣ وقد اشترك فيها معظم اقطاب المعارضة فكان عليها أن تطالب بتعديل المعاهدة التي عارضوها ، ولما المحت الوزارة الى هذا المعنى في منهاجها الوزاري ، عارض المندوب السامي البريطاني « وقد أصبح سفيراً لحكومته البريطانية في العراق » عارض بشدة كل تفكير في تعديل معاهدة لم يجف مدادها بعد فاكتفت الوزارة أن تقول في منهاجها وجوب « احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية »[١٤] وقد أدى هذا التمحل في أمر المعاهدة الى انفصام التآخي الذي قام بين مختلف الاحزاب المعارضة ، والى الطعن في سلوك الاخائيين بصورة مكشوفة ، إلا ان التمرد الذي قامت به الفئة التيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ م ، بتحريض من الانكليز في العراق والفرنسيين في سورية ، واضطرار الحكومة العراقية الى سوق بعض قطعاتها النظامية لاخماده ، أدى الى التفاف الشعب بمختلف فئاته حول الحكومة ونسيان موضوع المعاهدة ، وهذا هو شأن العراقيين ازاء كل خطر يهدد بلادهم .

وفاة فيصل الملك

وشاء الله أن يختار الملك فيصل الأول الى جواره في ليلة الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣ م ، وأن ينادى بوحيده وولي عهده الامير غازي ملكاً على العراق ، وكان غازي هذا يقوم بأعباء نيابة عن والده الذي كان في زيارة رسمية لملك انكلترا ، أثناء حركة التمرد التياري ، وأن يؤيد اجراءات الحكومة بكل قوة ، وهو ما أكسبه محبة الشعب وثقته به . وحاولت الوزارة الكيلانية القائمة أن تستغل الفاجعة وتحل مجلس النواب القائم لتأتي بمجلس جديد تكون لها فيه الاكثرية الساحقة فحال بعض الساسة دون اقرار هذه المحاولة[١٥] فاستقالت في ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ وقامت مقامها وزارتان برئاسة جميل المدفعي أعقبتهما وزارة برئاسة علي جودت بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ فوزارة ثالثة برئاسة المدفعي بتاريخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ لم تعمر

---

١٤ ـ نص المنهاج في ٣ / ٢٤١ من تاريخ الوزارات العراقية .
١٥ ـ الاسباب والتفصيلات في تاريخ الوزارات ٣ / ٢٤٠ .

أكثر من أحد عشر يوماً حيث عاد صناديد المعارضة الى تأليف وزارة قومية برئاسة ياسين الهاشمي في ١٧ آذار ١٩٣٥ .

تسـلسـل الاضـــطرابات

كان التوازن بين القوى السياسية في العراق قد اختل بعيد وفاة الملك فيصل الاول مباشرة ، وانصرف لفيف من محترفي السياسة في البلاد الى المزج بين المصالح العامة والامور الحزبية والعشائرية الخاصة . وقد ازداد هذا الاختلال قوة بانتهاء الانتداب البريطاني على العراق قبيل وفاة مليكه وهو الانتداب الذي كان يجعل الدولة المنتدبة ـ بفتح الدال ـ مسؤولة عن كل خلل يطرأ على سير الادارة في البلاد التي انتدبت عليها أمام عصبة الامم ، والذي كان من المنتظر أن يحل فيصل المؤسس محل سلطة الانتداب في مراقبة سير الادارة لطول خبرته وسعة فهمه لحاجات البلاد . وبدأ التطاحن في سبيل الحكم ياخذ شكل مؤامرات تقوم بها فئة ضد فئة اخرى . وكانت كل فئة تستعين بالقبائل المسلحة التي تعتمد عليها لاضعاف الفئة الثانية مما أدى الى قيام ثورات عشائرية في مناطق مختلفة من البلاد بحيث جعلتها تشرف على حرب أهلية .

وقد ركنت وزارة الهاشمي القائمة يومذاك الى الجيش لاخماد الثورات التي اندلع لهيبها في الجنوب وفي الشمال ، واعتمدت الفريق بكر صدقي العسكري قائداً لتولي الحركات العسكرية ضد الثائرين وكان هذا القائد قد تعرف على حكمت سليمان يوم كان وزيراً للداخلية في الوزارة الكيلانية التي أمرت بقمع تمرد التياريين في عام ١٩٣٣ م ، وكان حكمت ـ هذا ـ قد رفض الاشتراك في وزارة الهاشمي المؤلفة في ١٧ آذار ١٩٣٥ إلا أن يكون وزيراً للداخلية على حين ان الهاشمي كان قد اختار رشيداً لهذا المنصب وكان من نتيجة ذلك أن استمال حكمت سليمان بكراً للقيام بانقلاب عسكري ضد وزارة الهاشمي والاتيان به رئيساً للوزارة التي تالفت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ فيما عرف بانقلاب بكر صدقي ، وهو الانقلاب الذي أودى بحياة جعفر العسكري صهر نوري السعيد ، وجعل نوري يواصل السعي في الليل والنهار للاطاحة به وبالقائمين به .

ولما كان هذا الانقلاب قد حدث فجأة ، ولم يظهر دليل ملموس على علم بريطانية به . فقد زار السفير البريطاني رئيس الوزارة الجديدة حكمت سليمان .

واستوضحه خطة حكومته ، فأجاب « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة ، وتحافظ على صلات الود القائمة » فسرّ السفير بهذه النتيجة وخرج شاكراً . وهكذا تنوسيت المعاهدات ، وانشغل الساسة بالتطاحن من أجل الحكم . أما بكر صدقي فكانت نهايته انه قتل في ١١ آب ١٩٣٧ انتقاماً لمقتل جعفر العسكري وانتهت حياة وزارة حكمت بعد خمسة أيام .

ألف جميل المدفعي وزارته الرابعة في السابع عشر من آب ١٩٣٧ م ـ أي في يوم تخلي وزارة حكمت سليمان عن الحكم ـ وحاول أن يتبع سياسة اسدال الستار على ما مر ووقع من أحداث عصفت بالبلاد وأفقدتها هدوءها وهناءها ، ولكن كان دون ذلك خرط القتاد . فما كاد نوري السعيد ورهطه الذين شردهم انقلاب بكر عن العراق يعودون الى البلاد ، حتى كانت الاجتماعات تعقد في السر والعلن للاطاحة بالوزارة الجديدة . واستعان نوري وزملاؤه بفريق من الضباط القوميين الذين التفوا حوله بعد عودته . وفي مساء ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م حمل هؤلاء الضباط جميلًا المدفعي على تقديم استقالة وزارته ، كما حملوا الملك غازي على اسناد رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد وكان الملك يتطير من عودة نوري الى الحكم لكنه لم ير مناصاً من النزول عند رغبة الضباط القوميين فلم تمر ثلاثة أشهر وعشرة أيام على تاليف الوزارة الجديدة ، حتى افتعلت حادثة سيارة لقتل الملك غازي ليلة الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩ م والمناداة بطفله الوحيد ملكاً على البلاد باسم الملك فيصل الثاني ثم تنصيب خاله الامير عبدالاله بتوصية مفتعلة عن الملك القتيل وصياً على الملك الصغير حتى يبلغ سن الرشد القانونية بعد خمس عشرة سنة[١٦] .

وكان الانكليز غير مرتاحين لسلوك الملك غازي ، كما كان نوري السعيد حاقداً عليه لاتهامه بالاسهام في تدبير انقلاب بكر صدقي ، وهو الاتهام الذي أكدته الوثائق البريطانية السرية التي سمح بالكشف عنها لمرور ثلاثين عاماً عليها ، ولذا لم يكن بعيداً أن يتهم الرأي العام في داخل العراق وخارجه الانكليز ونوري السعيد بتدبير قتل الملك[١٧] وقد تسبب هذا الاتهام في قتل المستر ميسن القنصل البريطاني في

---

١٦ ـ هنالك اسرار خطيرة عن مقتل الملك غازي وتنصيب الامير عبدالاله وصياً على نجله فيصل في تاريخ الوزارات العراقية ص ٨١ ج ٥ الطبعة الرابعة .

١٧ ـ في ص ٨١ / ٨٩ من الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية « الطبعة الخامسة » اسرار مذهلة عن هذا القتل .

الموصل اثر انتشار نبأ مقتل غازي انتقاماً لقتله في بغداد.

وكان من الطبيعي أن تستقيل وزارة نوري السعيد « الثالثة » ليؤلف وزارته « الرابعة » ثم كانت حادثة قتل وزير ماليته رستم حيدر في مقره بوزارة المالية يوم ١٨ شباط ١٩٤٠ م ، واختلاف الاراء حول كيفية محاكمة القاتل ، الامر الذي تسبب في استقالة هذه الوزارة أيضاً لتحل محل وزارة نوري « الخامسة » ولكن هذه الوزارة لم تلبث في الحكم طويلًا فاستقالت في ٣١ آذار ١٩٤٠ م ، وعهد الى رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي بتاليف وزارة قومية جديدة تجابه الاحداث الجسام الناجمة عن الحرب العالمية الثانية .

العراق والحرب العالمية الثانية

لما أعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩ م ، كان نوري السعيد على رأس الوزارة القائمة فاتخذت وزارته « الرابعة » قراراً في الخامس من هذا الشهر بقطع علاقات العراق الدبلوماسية بالمانيا الهتلرية على كره من بقية الساسة . فلما دخلت ايطاليا هذه الحرب الى جانب الالمان في العاشر من حزيران سنة ١٩٤٠ م ، رفضت وزارة رشيد عالي قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايطاليا ، فأغاظ هذا الرفض الانكليز ، وصاروا يتشبثون بكل الطرق لمناهضتها ، واتخذوا من الوصي الامير عبدالاله ، ومن نوري السعيد وزير الخارجية في الوزارة الكيلانية أدوات هدم لهذا الغرض حتى اذا فشلوا في تشبثاتهم ، اسروا الى الوصي بالسفر الى الديوانية لاحراج موقف الوزارة ، فاضطرت الوزارة الكيلانية الى الاستقالة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١ حقناً للدماء ، وحفاظاً على وحدة البلاد فتألفت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي وزير الدفاع في وزارة الكيلاني المستقيلة ، ولكنها لم تستطع الصمود أمام المنافسات القائمة بين القائلين بوجوب مسايرة الانكليز ، وخصومهم القائلين بوجوب تحقيق الاماني القومية ، وهكذا أُرغم طه على التخلي عن الحكم لتقوم في الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ وزارة قومية يرأسها رشيد عالي ، وتضم أبرز الساسة المناوئين لفكرة المسايرة اضراب : ناجي السويدي وناجي شوكت . وفي أثناء ذلك كان مجلس الامة العراقي قد نصب الشريف شرف وصياً على الملك فيصل الثاني بدلًا من خاله الأمير عبدالاله ، الذي هرب الى البصرة ، والتجأ الى الدارعة البريطانية الراسية في شط العرب والمسماة « كوك

شبير »[١٨] .

الاصـــطدام المســـلح

لقد تنكر الانكليز لهذه الحوادث الداخلية تنكراً بالغاً واستعدوا لافشالها استعداداً واسعاً فجهزوا حملة عسكرية للقضاء على الحكومة الجديدة واعادة الامير عبدالاله الى سدة الحكم على حراب جنودهم فبدأت الحرب الانكليزية ـ العراقية في الثاني من شهر ايار سنة ١٩٤١ م واستمرت حتى التاسع والعشرين منه حيث تغلبت الجيوش البريطانية الجرارة على الجيش العراقي المحدود ، وأدى الامر الى هرب القادة والوزراء من لف لفهم الى ايران ، وأُعيد الوصي المعزول من قبل الى الحكم على كره من الشعب وجيشه ، وتالفت وزارة موالية للانكليز في الثاني من شهر حزيران ١٩٤١ رأسها جميل المدفعي ، ومهدت الطريق لتولي نوري السعيد المسؤولية فاستمر حكمه من ٩ تشرين الاول ١٩٤١ الى ٣ حزيران ١٩٤٤ في ثلاث وزارات متعاقبة كانت التبدلات تجرى فيها بين الفينة والفينة . وكانت الحرب العالمية الثانية قد قاربت نهايتها بعد أن اتضحت معالم نتائجها .

وفي عهد نوري السعيد حوكم رشيد عالي وزملاؤه غيابياً وحكم عليهم بالاعدام . وكانت الجيوش البريطانية والروسية قد اخترقت حياد ايران في ٢٤ آب ١٩٤١ م ، ونحت محمد رضا شاه ايران عن سدة الحكم فقبض الجيش البريطاني على معظم اللاجئين العراقيين اليها ونفاهم الى دربن في جنوب افريقيا ، ثم جيء بهم تباعاً ونفذ حكم الاعدام في كل من العقيدين محمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وفي الوزير الشاب محمد يونس السبعاوي في ٥ آيار ١٩٤٢ م ، وفي ١٦ آب ١٩٤٤ أُعدم العقيد كامل شبيب ، وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ صُلب العقيد صلاح الدين الصباغ على باب وزارة الدفاع وبقي معلقاً من رقبته ثلاث ساعات كاملات[١٩] حتى مر الامير عبدالاله على وزارة الدفاع في طريقه الى البلاط الملكي

---

١٨ ـ ان لجوء الامير عبدالاله الى الدارعة البريطانية كوك شبير معناه خروجه من العراق وابقاؤه منصب الوصاية شاغراً فقد اجمعت الاراء الحقوقية على ان السفن الحربية الاجنبية تعتبر قلاعاً أجنبية تمخر عباب البحار فتسود فيها سيادة الدولة التي ترفع علمها سواء مخرت عباب البحر أو رست في أحد الموانىء الاجنبية .

١٩ ـ كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد شعر ـ أثناء مقامه في ايران ـ بقرب احتلال ايران من قبل الروس والانكليز ، ففر الى تركية مشياً على الاقدام ، فبذل الامير عبدالاله ، ومن ورائه

وراه مصلوباً ولسان حاله يقول :

وتجلّـــــــــدي للشــــــــامتين أريهم
انّي لــــريب الــــدهــــر لا أتـــوجـــع
واذا المنيّـــــة انشبت أظفـــــارهــــا
ألفيت كـــــل « شتيمـــــة » لا تنفــــع

أما بقية الوزراء ، والمديرين العامين ، والضباط الذين أسهموا في الحوادث التي عرضنا أمرها فويق هذا ، فقد حوكموا أمام المجلس العرفي العسكري في بغداد وصدرت بحقهم أحكام مختلفة ، وأما السيد رشيد عالي الكيلاني الذي رأس هذه الحوادث ، وعرفت واشتهرت باسمه ، فانه كان قد ترك العراق الى ايران في ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، واستطاع أن يقابل الشاه ويعرض عليه آراءه فيما يتعلق بالحرب واحتمال غدر الانكليز بجلالته ، ثم استأذنه بالسفر الى تركية ليكون بالقرب من عائلته التي كانت قد سافرت الى اسطنبول من قبل . ولما وصل الى الجمهورية التركية شعر بمضايقة سلطاتها له بسبب نفوذ الانكليز المتزايد فانتقل الى المانية فآوته وأكرمته ووضعت تحت تصرفه مبالغ طائلة بصفة كونه رئيس الحكومة العراقية المشروعة . وكان قد حكم عليه بالاعدام شنقاً غيابياً في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢ م ، فلبث في اوربا حتى نهاية الحرب ، واستطاع أن يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بالملك عبدالعزيز آل سعود فاجاره وأكرم وفادته ، فحاولت الحكومة البريطانية بمختلف الطرق حمله على تسليمه الى الحكومة العراقية لتنفذ حكم الموت الصادر بحقه فابى . ثم جرت مراسلات مطولة بين البلاطين العراقي والسعودي حول الموضوع نفسه فلم تسفر عن أية نتيجة[٢٠] وهكذا نجا رشيد عالي من موت مؤكد .

= الانكليز ، جهوداً مضنية لتسليمه الى العراق وتنفيذ حكم الموت فيه ، ولكن محكمة سيواس التركية قررت ان الجريمة المسندة الى الصباغ غير واردة فلما قاربت الحرب نهايتها وعرفت هذه النهاية اخرجته الحكومة التركية من بلادها فقبض الانكليز عليه وسلموه للمشنقة .

٢٠ - استطاعت مجلة « آفاق عربية » أن تعثر بصورة بارعة على نصوص هذه المراسلات ونشرها في العدد التاسع من اعداد سنتها الثانية الصادر في ايار ١٩٧٦ فليراجع هذا العدد الخطير .

ما بعـد الحـــرب

كانت الحرب العالمية الثانية قد شارفت نهايتها عندما اضطر نوري السعيد لترك الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤ م الى وزارتين ألّفهما حمدي الباجهجي بين ٣٠ حزيران ١٩٤٤ و ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦ م . وكان العالم قد شرع في استعادة الحياة الديمقراطية الصحيحة ، واطلاق الحريات العامة للشعوب ، واباحة تكوين الاحزاب السياسية التي كان نشاطها قد توقف مدة الحرب فاعد الانكليز خطاباً سياسياً خطيراً لسياسة ما بعد الحرب في العراق ، وألقاه الامير عبدالاله من محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وعلى أثر ذلك تالفت وزارة جديدة برئاسة توفيق السويدي في ٢٣ شباط ١٩٤٦ كانت باكورة أعمالها انها أغلقت المعتقلات التي كان الانكليز قد طلبوا الى نوري السعيد اقامتها في البلاد مدة الحرب ، وأفرجت عمن تبقى من المعتقلين ـ وكنا في عدادهم ـ ، وألغت المراسيم الاستثنائية التي وضعت في غضون الحرب الطاحنة ، وأباحت تكوين الاحزاب السياسية ، فتالفت في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب هي :

١ ـ حزب الاستقلال
٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي
٣ ـ حزب الاحرار
٤ ـ حزب الشعب
٥ ـ حزب الاتحاد الوطني

ثم ألفت لجنة وزارية لمحاولة تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية لتحقيق الاماني الوطنية فقام النكير على تاليفها ومحاولتها ، على الرغم من ان الاوضاع العالمية قد تبدلت في ختام هذه الحرب الضروس . كما عهدت الى نوري السعيد بمهمة عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركية فعقدها فوراً . ولما تقدمت بلائحة تعديل قانون انتخاب النواب ، امتنع أغلب النواب عن حضور جلسات مجلس النواب لحمل الوزارة على الاستقالة ، فلما طلب الرئيس السويدي حل المجلس ، رفض الوصي طلبه ، واضطره الى تقديم استقالة وزارته ، فاتضح بذلك ان قد كانت هنالك رغبة ملحة لحكم البلاد حكماً دكتاتورياً فاسداً ، وان المبادى الاجتماعية والاساليب الديمقراطية التي بشر الحلفاء بها لتسويغ جرّ العالم الى آتون الحرب ، لم تكن إلّا من قبيل ذرّ الرماد في العيون ، وان ما نطق به الامير

عبدالاله قبيل تأليف وزارة توفيق السويدي في عام ١٩٤٦ لم يكن إلا أضغاث أحلام .

جيء بالسيد ارشد العمري ليؤلف وزارة تخلف الوزارة المستقيلة فألّفها في ١ حزيران ١٩٤٦ م فاذا بها تحارب الافكار التقدمية ، وتضايق الاحزاب السياسية ، وتضطهد الصحافة الوطنية ، وتعيد الاوضاع العامة سيرتها الاولى فقام الضجيج في وجهها ، وحدثت حوادث مؤسفة في عهدها فاستقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ وحلت محلها وزارة جديدة رأسها نوري السعيد فحلت مجلس النواب القائم ، وأجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد بموجب التعديلات التي ادخلت على قانون الانتخاب السابق . وكان الغرض من اجراء هذه الانتخابات التمهيد لتأليف وزارة يرأسها السيد صالح جبر لتكون ستاراً لعقد معاهدة بين بريطانية والعراق تحل محل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، وتضمن استمرار الهيمنة البريطانية ولكن من وراء ستار . وهكذا تألفت وزارة صالح جبر في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٧ فالفت ، قبل كل شيء ، اجازة الحزبين السياسيين : الشعب والاتحاد الوطني بدعوى تحبيذهما المبادىء الهدامة كما شددت الخناق على الحريات العامة ، وجرت على سياسة مصادرة الصحف ثم انصرفت الى واجبها الاساسي واعنى به .

معاهـــدة بورتســموث

قامت « عصبة الامم » في أعقاب الحرب العالمية الاولى « حريف ١٩١٤ - ١٩١٨ » لتوفق بين « قاعدة حق الفتح » التي كان المتحاربون يستندون اليها ، وبين « حق تقرير المصير » القاعدة التي بشر الحلفاء بها في ابان الحرب المذكورة لتسويغ جر العالم الى ذلك الجحيم ، فظهرت فكرة الانتداب بأن تقرر وضع البلدان التي انسلخت عن الانبراطورية العثمانية « وديعة مقدسة من ودائع المدنية ... الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها أو اختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية .. على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى ياتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها على أن تكون رغبات هذه البلاد في المقام الاول في انتقاء الدولة المنتدبة »[٢١] .

---

٢١ - نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم بفقراتها التسع في « رسالة تشكيلات عصبة الامم » ص ٩٤ .

وقامت « هيئة الامم المتحدة » في أعقاب الحرب العالمية الثانية « حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ » فجاءت بمبدأ جديد هو « انماء العلاقات الودية بين الامم كافة على أساس احترام المبدأ القائل بحقوق متساوية للشعوب يحفظ لها حق تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام »[٢٢] فلا غالب ولا مغلوب ولا دولة كبرى واخرى صغرى ولا تمييز بين الشعوب بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو تفريق بين الرجال والنساء . ولاجل أن تضمن « هيئة الامم المتحدة » التساوي المزعوم في الحقوق ، نصت المادة ١٠٣ من ميثاقها على انه :

« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الامم المتحدة ، وفقاً لاحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

ولما كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية ينتهي مفعولها في عام ١٩٥٧ م ، وكانت بعض موادها تثلم السيادة العراقية وتتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ، ولما كان العراق وبريطانية من جملة اعضاء الامم المتحدة وعليهما التقيد بالمادة ١٠٣ من الميثاق المثبت نصها فويق هذا ، فقد وجب الغاء المعاهدة موضوعة البحث ، والاستعانة بميثاق الامم المتحدة اذا كانت هنالك ضرورة لايجاد اتفاق ثنائي بين العراق وانكلترا .

وكان الغرض من تأليف وزارة برئاسة صالح جبر في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، ايجاد الوسيلة لتحقيق التوفيق بين المصالح البريطانية وميثاق هيئة الامم المتحدة ، فدخلت هذه الوزارة في سلسلة من المفاوضات مع السفارة البريطانية اسفرت عن تأليف وفد برئاسة صالح جبر سافر الى لندن في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، فوقع في المعاهدة التي كانت قد اعدت اعداداً محكماً لتشد العراق الى عجلة السياسة البريطانية ، وذلك عن طريق انشاء هيئة للدفاع المشترك ، وقد سميت هذه المعاهدة « معاهدة بورتسموث » لأن التوقيع عليها جرى في ميناء بورتسموث ، فلما اعلنت نصوص هذه المعاهدة في لندن وفي بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ، قام النكير العام على عقدها ، وتصدت الاحزاب السياسية التي سلمت من الغلق الى نقدها نقداً لاذعاً ، وتسلسلت المظاهرات والاصطدامات في معظم انحاء العراق ، وسالت الدماء

---

٢٢ ـ رسالة « ميثاق الامم المتحدة » ص ٤٤ .

انهاراً مما حمل الوصي على التفكير في عواقب الأمر فاضطر الى أن يعلن انه لن يوافق على أية معاهدة لا تحقق أماني الشعب ، وبالتالي الى اقالة وزارة صالح جبر في ٢٧ من هذا الشهر ، وذلك على الرغم من ان الوصي كان قد اتفق مع صالح على مشروع المعاهدة من قبل ، وأقر كلاهما نصوص الاتفاق قبل أن يوقع فيه ممثلون عن العراق وبريطانية في بورت سموث .

ما بعـد المعاهـــدة

عاد الوفد العراقي المفاوض من لندن في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وكان في قرارة نفس صالح جبر ان في استطاعته أن يتغلب على المعارضة اذا ما ركن الى سياسة الارهاب والبطش ، فلما مارسها وفشل في المضي فيها وأُكره على الاستقالة وفر من بغداد الى مضارب آل جريان اصهاره في لواء الحلة أكره الوصي الامير عبدالاله على أن يوسد السيد محمد الصدر منصب رئاسة الوزارة الجديدة لتستطيع وزارته أن تهدىء الرأي العام عن طريق اجابة بعض طلباته الملحة ، وكانت هذه المطالب قد حددت فيما يلي :

أ ـ ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة واعلان ذلك دون ابطاء .

ب ـ حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة .

جـ ـ احترام الحريات الدستورية .

د ـ حل مشكلة الغذاء بتوفير القوت للشعب .

هـ ـ افساح المجال للنشاط الحزبي .

و ـ اجراء التحقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه .

وكان السيد محمد الصدر قد ألّف وزارته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني من شباط من هذه السنة « ان معاهدة بورتسموث ليست أداة صالحة لتعزيز اواصر الصداقة بين العراق وبريطانية ولهذا فانه لا يوافق عليها » كما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني والعشرين من شباط « حل مجلس النواب الحالي ولزوم اجراء الانتخابات » لمجلس جديد . وفي الوقت نفسه « رأى مجلس الوزراء أن يعيد النظر في القرارات التي اتخذتها الوزارة المستقيلة فيما يتعلق بتعطيل الصحف وسوق اصحابها الى المحاكم ، واعتقال عدد من الطالبات والطلاب وبعض الشباب .. وتسريح الموقوفين كافة ورفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، واستئناف الدراسة في

المدارس الحكومية والاهلية » وقد اتصلت الوزارة بمجلس الطعام الدولي ، وطلبت تموين العراق بثلاثين الف طن من الحنطة . وكان المجلس قرر في الأول من شباط تاليف لجنة لجمع المعلومات حول ما حدث في المظاهرات المناوئة لمشروع المعاهدة وتعيين المسؤولين عن اطلاق النار ، ولم تتخذ أية وزارة أي اجراء ضد هؤلاء المسؤولين ، وبعد أن أتمت وزارة الصدر المهام التي عهدت تصفيتها اليها استقالت في ١٦ حزيران ١٩٤٨ وقامت مقامها وزارة برئاسة مزاحم الباجه‌جي اعادت الاعتبار الى رجال معاهدة بورتسموث بالتدريج ، ومهدت الطريق لعودة نوري السعيد وصالح جبر الى دست الحكم فقد استقالت وزارة مزاحم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ وتالفت وزارة نوري العاشرة في اليوم نفسه فكانت سياستها تتلخص في قمع المعارضة بالقوة والقضاء على الحريات العامة ومصادرة الصحف تحت ستار « محاربة الشيوعية » واستطاع نوري أن يستل بعض خصوم سياسته من صفوف المعارضة بالمنافع الشخصية والمغريات الكثيرة ، وأن يستند الى التهديد والتشريد بما يكفي لردع الباقين . مما اضطر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار الى تجميد نشاطهما مؤقتاً ريثما يتغير الموقف . وهكذا استطاع نوري أن يغيّر مجرى الأحداث ، ثم أن تستقيل وزارته في العاشر من كانون الأول ١٩٤٩ .

ودعي علي جودة الايوبي الى تاليف وزارة جديدة تعمل على تهدئة الحالة ، وتعيد الثقة الى النفوس ، ولكنها فشلت فيما ندبت اليه ، وتنحت عن الحكم في أول شباط ١٩٥٠ م ، ولما يمض على تاليفها ثلاثة أشهر ، واعتلى اريكة الحكم توفيق السويدي فالّف وزارته الثالثة في ٥ شباط من هذه السنة ، بعد أن أُكره على اشراك صالح جبر في وزارته واسناد منصب وزارة الداخلية اليه . وقد استصدرت هذه الوزارة قانون اسقاط الجنسية العراقية لحل مشكلة اليهود العراقيين التي أخذت تتفاقم وتسببت في اضطراب الأمن في الحواضر الكبرى ، كما انشات مجلس الاعمار لاتصرف بواردات النفط الكبيرة فيما يفيد البلاد . ولما كان الدكتور مصدق رئيس وزراء ايران قد أمم نفط بلاده وأوجد هيجاناً في الدول المصدرة للنفط ، فقد استدعى نوري السعيد الى تاليف وزارته الحادية عشرة في ٢٥ ايلول من عام ١٩٥٠ لتاخذ على عاتقها معالجة الأزمة التي نجمت عن تاميم النفط في ايران ، فتم الاتفاق بين العراق والشركات الاجنبيةالمستغلة لنفطه في ٣ شباط ١٩٥٢ على أساس المناصفة في الارباح . وكان الاتفاق يحمل بين طياته اموراً لم تجد المعارضة فيها ما يفيد البلاد ،

فاستقال أقطاب حزب الاستقلال من عضوياتهم في مجلس النواب ، وأعلنت بقية الاحزاب بطلان الاتفاق ولكن نوري استطاع أن يمرره من المجلس النيابي في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢ بعد حوادث دامية ، وأن يتنحى عن الحكم في ١٢ تموز ١٩٥٢ . فتألفت وزارة جديدة برئاسة مصطفى العمري في اليوم المذكور . وكانت أيامها مليئة بالاحداث الجسام في الداخل وفي الخارج ، أما في الخارج فقد انفجرت الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ م ، وهي الثورة التي أطاحت بعرش الملك فاروق وطردته من البلاد واستبدلت نظام الحكم الملكي بالنظام الجمهوري في أرض الكنانة . وأعقب ذلك تنحية الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في ١٨ ايلول ١٩٥٢ . وأما في الداخل فان الاحزاب السياسية كانت قد ضاقت ذرعاً بتصرف الوصي الامير عبدالاله واستبداده بأمور الدولة ، فرفعت اليه في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ مذكرات مسهبة تحمله فيها مسؤولية تردي الاحوال . واستشراء الفساد في دواوين الدولة واضطراب الامور في المملكة وتبذير اموالها . وبدلًا من أن يدرس الوصي هذه المذكرات بامعان ، ويستشير أقطاب السياسة فيما يجب عمله ، فانه أمر رئيس ديوانه بالرد عليها رداً قاسياً باعد الثقة بين الطرفين وزاد الطين بلة .

ولما أراد رئيس الوزراء العمري أن يصلح الامور ، عقد اجتماع في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ لهذا الغرض واذا بالوصي يقول للحاضرين من رؤساء الوزارات ورؤساء الاحزاب « أنتم كذابون » فينحل الاجتماع وتغلي الصدور . وبعد اسبوعين حدث حادث مدرسي أدى الى اضراب طلاب المعاهد العالية وقد تطور الاضراب الى اضطراب ، فاخلال بالأمن العام ، مما حمل رئيس الوزراء على تقديم استقالة وزارته ، والامير الوصي على استدعاء رئيس اركان الجيش نورالدين محمود لتأليف وزارة جديدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ كانت باكورة أعمالها انها أعلنت الادارة العرفية في البلاد ، وغلق الأحزاب السياسية ، وتعطيل معظم الصحف اليومية ، ومنع التجوال في اوقات معينة واستصدار مراسيم لمعالجة مشكلات البلاد الانية . وبعد أن هدأت الحالة بعض الهدوء ، استقالت وزارة نورالدين محمود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ ، وقامت مقامها وزارتا تهدئة برئاسة العين جميل المدفعي ، وقد امتدت أيامهما من ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ الى ١٥ أيلول ١٩٥٣ م وفي عهدهما انتهت وصاية الامير عبدالاله على ابن اخته الملك فيصل الثاني في الثاني من ايار ١٩٥٣ بتسلم الملك سلطاته الدستورية ، بناءً على بلوغه سن الرشد القانونية . وكان

المفروض والمعتقد أن يمارس الملك سلطاته في جو من الهدوء والحرية ولكن بقي خاله عبدالاله هو المهيمن على امور البلاد، صغيرها وكبيرها . وقد زاد الامور تعقيداً والوضع اضطراباً حدوث فاجعة في سجن بغداد يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ م ، واخرى في سجن الكوت في يوم ٣ ايلول من هذه السنة ، وقد قتل في الحادثة الاولى سبعة من المسجونين وجرح ٧٣ ، وفي الثانية قتل ثمانية وجرح ٩٤ ، وكان القتلى والجرحى من المسجونين فقط ، الامر الذي أثار السخط العام في طول البلاد وعرضها ، وعجل في تخلي المدفعي عن الحكم ، فتالفت وزارتان برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي« ١٧ ايلول ١٩٥٣ ـ ١٩ نيسان ١٩٥٤ » وكانت البلاد قد سئمت الاحكام العرفية والمضايقات للحرية فعمل الجمالي على انهاء هذه الاحكام في ٥ تشرين الأول ١٩٥٣ وعلى اعادة الحياة الى الاحزاب السياسية بعد أيام ولم تطل أيام وزارة الجمالي في الحكم فقد قامت بدلها وزارة جديدة برئاسة أرشد العمري في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ فحلت مجلس النواب القائم ، وجاءت بمجلس جديد كان للمعارضة فيه أحد عشر مقعداً من أصل « ١٣٥» مقعداً فهال ذلك الذين كانوا ينكرون على الشعب حقوقه ، فاستقالت وزارة أرشد في ١٧ حزيران ١٩٥٤ لتقوم مقامها وزارتان برئاسة نوري السعيد استمر بقاؤهما في الحكم من ٤ آب ١٩٥٤ حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ وكانت باكورة عملهما استصدار ارادة ملكية بحل المجلس الذي جاءت به وزارة أرشد بعد عقده جلسة واحدة هي جلسة الافتتاح ، والمجيء بمجلس جديد ليؤيد عقد ميثاق بغداد الذي عجل في سقوط نظام الحكم الملكي في العراق .

ميثـــاق بغـــداد

تعرضت البلدان العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى ضغط الدول الغربية المتزايد لتسويغ جرها الى مشروعات الدفاع الانكلو ـ امريكي الرامية الى عزل الاتحاد السوفيتي ، والحد من مداخلاته أو توسيع نفوذه في منطقة الشرق الاوسط ، فبعد أن استطاعت امريكا التغلغل في بلدان هذه المنطقة عن طريق قروض بنك الانشاء والتعمير ومشروعات النقطة الرابعة وفولبرايت وما شابهها ، شرعت في اتخاذ الخطوات التالية للاستحواذ على هذه البلدان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً باقامة تكتل عسكري في هذه المنطقة الحساسة من هذا العالم ، على غرار التكتل الذي اقامته في غربي اوربا . وقد اشتدت لديها هذه الرغبة بعد تطور الوعي القومي

في المنطقة ، وانتشار الحركات التحررية فيها ، والحاح السكان على التخلص من الاستعمار بكل أنواعه ، وكذلك من المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت عليهم في اويقات مختلفة وظروف شتى .

ففي ١٤ تشرين الأول ١٩٥١ اصدرت الدول الثلاث : امريكا وانكلترا وفرنسا بياناً حول قيادة الشرق الأوسط دعت فيه الدول العربية واسرائيل وجنوبي افريقيا واستراليا ونيوزيلاند للاشتراك فيه على أن يكون مقر القيادة في مصر ، وأن تضع هذه الدول قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية ، وكذا موانئها وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة . وقد قوبل هذا المشروع بمقاومة عنيفة من قبل الشعب العربي في كافة اقطاره على الرغم من ضعفها . وعلى هذا ظهرت فكرة عقد المعاهدات الثنائية مع بلدان هذه المنطقة وادخال بقية البلدان فيها ، فكان الحلف التركي الباكستاني الذي عقد في نيسان ١٩٥٤ اولى هذه المعاهدات . ولما دعي العراق الى الدخول في هذا الحلف ، قوبلت الدعوة بمقاومة شديدة من قبل الاحزاب والساسة والصحف فكان لا بد من الركون الى اسلوب آخر .

كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م قد قاربت نهايتها فتذكرت بريطانية قولًا لنوري السعيد « لا غنى للعرب عن بريطانية ولا يمكنهم العيش بدونها ، وان عدواً نعرفه خير من صديق نجهله »[٢٣] فاسرت الى الوصي السابق الامير عبدالاله أن يسافر الى اوربا لاسترضاء صاحب هذا القول ودعوته للعودة الى العراق . وكان نوري قد غادر بغداد غاضباً لعدم استشارته في اسناد رئاسة الوزارة الى الدكتور محمد فاضل الجمالي في ١٧ أيلول ١٩٥٣ م[٢٤] ولم يسع الامير رفض طلب السفير البريطاني فسافر الى باريس واسترضى نوري فعاد الى بغداد ، وألّف الوزارة للمرة

---

٢٣ - عبدالسلام ابو السعود في رسالته « حلف بغداد » ص ٤٩ .

٢٤ - كان نوري السعيد يعتقد ان الحكم في العراق - بعد وفاة الملك فيصل المؤسس - ينبغي أن يكون حكراً عليه وعلى صحبه ، وانه يجب أن يؤخذ رأيه في كل حكومة تقام في العراق . ويقول أحمد مختار بابان في رسالة بعث بها الى صاحب هذا البحث في الثاني من آب ١٩٧٤ ان الملك فيصل الثاني قال لنوري السعيد في السابع عشر من شهر ايلول ١٩٥٣ « لا مستشيراً وانما كقرار منه : اني نسبت تكليف الجمالي بتشكيل الوزارة وسياتي الآن لافاتحه فوقع الخبر كالصاعقة على نوري السعيد مما أوجب استغرابنا فصار عصبياً الى درجة فقد نفسه انه بحضرة الملك » ثم سافر الى لندن غاضباً - راجع هامش الصفحة ٦١ من الجزء التاسع من تاريخ الوزارات العراقية في طبعته الرابعة .

الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ م وقد اطلقت يده فحل مجلس النواب ، وألغى الامتيازات الممنوحة للصحف والمجلات كافة ، وحل جميع الاحزاب السياسية وسائر الجمعيات والنوادي ، واستصدر مرسوماً باسقاط الجنسية عمن يدان بتهمة الشيوعية فأخرج من العراق بعض خصومه ، ثم انصرف الى عقد ميثاق للتعاون بينه وبين جارتي العراق ، تركية وايران على أن تنضم اليه حكومة باكستان ثم تدعى بريطانية الى الانضمام اليه بملحق يحقق لها كل ما جاء في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية مع اضافات وحذوفات كان يقرها الوضع العالمي والتطورات التي جرت في ختام الحرب العالمية[٢٥] الثانية « ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ » وقد وقع هذا الميثاق أولًا بين العراق وتركية في ٢٤ شباط ١٩٥٥ م ، وانضمت بريطانية اليه في ٥ نيسان ١٩٥٥ وفي ٢٣ ايلول من هذه السنة انضمت اليه باكستان كما انضمت اليه ايران في تشرين الثاني ١٩٥٥ وتقرر اطلاق كلمتي « ميثاق بغداد » عليه ، ثم جرت محاولة لضم المملكة الاردنية الهاشمية الى الميثاق ففشلت وأدى فشلها الى اضطرابات خطيرة .

كانت مصر أول من عارض عقد الاتفاق ، موضوع البحث ، وأعلنتها حرباً شعواء ضد العراق وقد انضمت سورية والمملكة العربية السعودية الى هذه المعارضة ، ثم تلتهما المملكة الاردنية الهاشمية فبدأت المحطات اللاسلكية والصحف المحلية في عواصم هذه الدول تكيل الشتم والقذف وأنواع الاهانات . وزاد الطين بلة ان زعماء العراق وساسته وقادته وقفوا ضد الميثاق ونضموا المظاهرات والاحتجاجات في سبيل ذلك ، وتسلسلت التحديات والاضطرابات ، وعطلت الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس ووقع عدد من القتلى والجرحى ، ولكن ذلك لم يفت في عضد الحكومة بعد أن جمعت مجلساً نيابياً خاصاً بها ، صوت الى جانب الاتفاق باكثرية ساحقة في السادس والعشرين من شباط ١٩٥٥ قبل أن تنضم اليه كل من بريطانية وباكستان وايران في التواريخ التي اثبتناها اعلاه .

وفي ١٧ كانون الأول ١٩٥٦ قدم نوري السعيد استقالة وزارته الثانية عشرة ليؤلف وزارته الثالثة عشرة في اليوم نفسه ، بعد أن استبدل بعض زملائه بغيرهم .

---

٢٥ ـ نصت المادة (١٠٣) من « ميثاق عهد الامم المتحدة » على انه « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقاً لاحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

وكانت قد حدثت أزمة السويس في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ أي قبل أن تستقيل الوزارة بشهر ونصف الشهر ، وهي الحادثة التي كانت قد هزت العالم هزاً عنيفاً وأحدثت هيجاناً هداماً في بلدان الشرق الأوسط ، فقد تواطات بريطانية وفرنسا مع اسرائيل على القيام باعتداء آثم على مصر العربية لانها استطاعت أن تتدارك السلاح اللازم لامنها وسلامة أراضيها من الدول الشرقية ، بعد أن عجزت عن تداركه من الدول الغربية ، ولانها أممت قناة السويس لتامين الاموال اللازمة لاقامة السد العالي بغية توسيع مساحة الأراضي الزراعية وهو السد الذي تعهدت الحكومتان الامريكية والبريطانية بتمويله ، كما تعهد بنك الاعمار الدولي بالاسهام في هذا التمويل ثم نكلت هذه الجهات عما تعهدت به . وقد أتهم نوري السعيد بالتحضير لهذا الاعتداء فاضطرب الأمن العام في بلدان العراق الرئيسية وحدثت اصطدامات دموية بين قوى الأمن والاهلين أدّى الى وقوع اعداد من القتلى والجرحى كما تعطلت الدراسة في جميع المدارس الرسمية والاهلية ولكن الحكومة صمدت ، وصمدت ، واستطاعت أن تتغلب على المواقف الحرجة على الرغم من الاحتجاجات التي اشتركت كافة الجهات في تقديمها الى السلطات العليا وطلبت فيها تنحية نوري السعيد عن الحكم .

وقد فقدت بريطانية مركزها المرموق والعظيم في الشرق الأوسط نتيجة لأزمة السويس وحدث فراغ في المنطقة فقررت الولايات المتحدة الامريكية أن تملأ هذا الفراغ قبل أن ينتهز الاتحاد السوفياتي هذه الفرصة فيحل محل بريطانية في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم ، وهو ما كان يسعى اليه منذ عهد القيصر بطرس الكبير ، وعلى هذا تقدم الرئيس الامريكي في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ بمشروع الى الكونغرس يتضمن ما يلي :

أ ـ ترى امريكا ان استتباب الامن في الشرق الاوسط ، كما هو في اوربا وفرموزا ، أمر حيوي بالنسبة لها .

ب ـ مطالبة الكونغرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة .

جـ ـ ان من شأن هذا القرار منع الاتحاد السوفياتي من القيام بأي عمل عدواني في هذه المنطقة .

د ـ ستتوفر للشرق الأوسط درجة معقولة من الاستقرار تمكنه من حل المشكلات السياسية للمنطقة .

وكان طبيعياً أن تقبل دول الشرق الاوسط بالخطوة الجريئة التي خطتها الولايات المتحدة الامريكية ، وان جاء بعض هذا القبول ملتوياً في بعض أقسامه ، وسريعاً في البعض الآخر ، فقد استدعى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان القوات الامريكية الى النزول في الاراضي اللبنانية على اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة في العراق . كما دعا الملك حسين القوات البريطانية الى المملكة الاردنية قبل أن تطيح الأحداث بعرشه كما حدث في العراق .

وكان الرأي العام في العراق يؤيد سلامة بلاده بوجوب اتباع سياسة الحياد بين المعسكرين الامريكي والسوفياتي ولكن السلطات الحاكمة كانت تعتقد ان دون ذلك خرط القتاد ، ولذا فضلت الاحتماء بالنفوذ الامريكي حتى قامت ثورة تموز لتضع حداً لهذا الانحياز .

الاعــــداد للثــــورة

كان الانقلاب العسكري المصري الذي أطاح بعرش الملك فاروق في مصر عام ١٩٥٢ م ، قد حفز جمعاً من ضباط الجيش العراقي الباسل للتفكير في وجوب وضع حد للمآسي التي كانت تحدث في العراق ، ثم جاء الاعتداء الثلاثي الآثم على أرض الكنانة في أواخر عام ١٩٥٦ ضغثاً على ابالة فجعلهم يتكتلون ويفكرون في وجوب تصحيح الاوضاع العامة ، والقضاء على سياسة الاستهتار بالقيم الاخلاقية واستشراء الفساد والتحلل والتسيب في المجتمع العراقي .

وكانت سورية قد وقفت من مشاريع الانكلو امريكان الاستعمارية موقف المرتاب ، وحذت حذو مصر في تدارك السلاح من الاسواق الشرقية بعد أن أقفلت في وجهها الاسواق الغربية ، فقامت قيامة امريكا وأخذت تحرض على الايقاع بها ، بان زعمت ان سورية أصبحت بلداً شيوعياً ، وان الاقطار المجاورة لها ، مهددة بغزو شيوعي لكياناتها ، وما لبثت أن أسرت الى هذه الاقطار « المجاورة » للقيام بغزو عسكري يطيح بنظام الحكم في سورية ، ويعيدها الى عجلة الاستعمار الانكلو امريكي . وكادت هذه اللعبة تتم في عام ١٩٥٧ ولكن موانع لم تكن في الحسبان أخرت هذه الاجراءات سنة اخرى . ومن يرجع الى المجلد الثاني من محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي ألفتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة مفسدي الحكم في العهد الملكي المباد ، يقف على الادلة الملموسة والمبالغ الطائلة وأطنان الاسلحة التي بعثت بها وزارة الدفاع العراقية

للاطاحة بالحكم القائم في سورية .

وبعد أن افتضحت اساليب وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة للتدخل في امور سورية ، وتوترت علاقات العراق الخارجية بالدول العربية كافة ، وأصبح العراقي مهاناً ومضطهداً في كل بلد عربي حل فيه ، تقرر استبدال هذه الوزارة بغيرها فاستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ م ، وألّف علي جودة وزارته الثالثة . لتقوم بواجب التهدئة ربّو لمدة قصيرة ، بعد أن حصل على وعد بحل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة يستطيع المجلس المنبثق عنها أن يؤيد سياسة اصلاح ما فسد من الاوضاع والامور . فلما أقدم جودة على حل المجلس ، امتنعت السلطات العليا عن تاييده فاستقال في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ م ، وبقي يزاول الاعمال بالوكالة حتى تالفت الوزارة الجديدة برئاسة عبدالوهاب مرجان في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ .

وكان البلاط يعتقد اعتقاداً جازماً ان وزارة مرجان سترى الفرصة سانحة لاقحام الجيش العراقي في موضوع سورية والقيام بانقلاب فيها غير ان قيام الوحدة بين سورية ومصر في الرابع من شباط ١٩٥٨ م ، وتاليف « الجمهورية العربية المتحدة » أذهلت حكام العراق وصرفتهم عن موضوع سورية لمدة شهر واحد ، حيث شجب العراق قيام الوحدة بين سورية والقاهرة ، وسعى الى قيام اتحاد عربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، ولم يكن هذا الاتحاد اتحاداً واقعياً يحتل مقامه في نفوس العراقيين والاردنيين كافة ، وانما كان رداً على الوحدة التي قامت بين سورية ومصر قبل عشرة أيام فقط . فلما تمت مراسيم اعلان الاتحاد العربي بين بغداد وعمان ، فوتح عبدالوهاب مرجان بأمر اقحام الجيش في موضوع سورية فتهيب وفزع « واتضح للأمير انه لا يستطيع هضم عبدالوهاب غير انه تريث الى أن تنتهي الحكومة من مشروع الاتحاد العراقي - الاردني »[٢٦] .

وهكذا أرغم مرجان على تقديم استقالة وزارته في الثاني من آذار ١٩٥٨ وقامت مقامها وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة في الحال فحلت مجلس النواب القائم ، وجاءت بمجلس جديد أقر تعديل القانون الاساسي العراقي بمناسبة قيام الاتحاد العربي ثم استقالت في ١٤ مايس ١٩٥٨ لتقوم مقامها وزارة برئاسة أحمد مختار بابان في ١٩ من هذا الشهر . وكان أحمد هذا قد أشغل منصب رئاسة الديوان

---

٢٦ - العراق أمسه وغده ص ٢٨٥ .

الملكي سنوات عديدة واطلع على أسرار السياسة العراقية الداخلية والخارجية ، وألمّ بنوايا الأمير عبدالاله ورغباته وما كادت بعض القطعات العراقية تتحرك في فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ نحو الاردن للقيام بما عهد اليها من واجب ، حتى فاجأت الرأي العام بالاطاحة بنظام الحكم الملكي القائم واعلان الجمهورية في العراق العربي فوراً .

اســـباب ونتائـــج

لما قامت بريطانية وفرنسا بالاعتداء على مصر مع اليهود في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ م ، غمر الشعب العربي عامة ، وشعب العراق منه خاصة ، شعور طافح بالاستياء والتحفز لتأييد الحق المصري في تأميمه لقناة السويس كما شجب العراقيون موقف وزارة نوري السعيد القائمة من هذا الاعتداء الآثم فانبثقت « الجبهة الوطنية المتحدة » التي كانت تهدف الى اسقاط حكم الأمير عبدالاله مهما غلا الثمن وعقد ممثلون عن الأحزاب السياسية الاربعة : الاستقلال والوطني الديمقراطي والبعث العربي والشيوعي السري سلسلة اجتماعات مع الديمقراطيين المستقلين ومع غيرهم ، وتدارسوا الموقف السياسي العام من نواحيه المختلفة ، وانتهوا الى تأليف قيادة ميدان مشتركة للقيام بتظاهرات طلابية أقلقت السلطة فحملتها على تعليق الدراسة في الكليات والمعاهد العلمية ، والى اتخاذ التدابير الصارمة ضد المتظاهرين أينما كانوا وحيثما اتجهوا فكانت حوادث النجف الدامية ، وعصيان الحي المسلح ، وعمت المظاهرات والمصادمات معظم انحاء العراق . وأجمعت الكلمة على قيام جبهة وطنية موحدة تكون فعالة بقيادتها العليا وركائزها التنظيمية وسائر أجهزتها اللازمة ، وتضم جميع الاحزاب والكتل والافراد على نطاق واسع ، وتقيم لها صلات وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية ومع حركة التحرر في الخارج فقامت جبهة الاتحاد الوطني على هذه الاسس بعد حين ، وتحددت أهدافها في النقاط الخمس الآتية :

١ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .
٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية .
٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .
٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

٥ - الغاء الادارة العرفية ، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين ، واعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

ولقد تبنت « جبهة الاتحاد الوطني » نهجاً خاصاً في التنظيم ، واتبعت اسلوباً مرناً يتيح الفرصة لدخول الاخرين الى جانب ممثلي الاحزاب ، وقامت الى جانب « اللجنة الوطنية العليا » لجنة تنظيمية تقودها اللجنة العليا ، وتشعبت منها لجان رئيسية في معظم الالوية ، تلتها لجان فرعية من معظم الاطراف . وقد انتشرت هذه الشبكة وتوسعت وتمسكت بمبدأ اجماع ممثلي الاحزاب على قراراتها حتى تصبح ملزمة ، وعززت اتصالاتها بالعسكريين من الضباط الاحرار حتى حملتهم على تاليف « اللجنة العسكرية العليا » في أواسط عام ١٩٥٧ وقد تبنت هذه اللجنة ميثاق جبهة الاتحاد الوطني فساندته حتى تم تفجير ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .

احــــداث لبنـــــان

كانت الاسواء قد استشرت في لبنان وبلغت أقصى درجة من الانحطاط والفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والاثراء غير الشرعي ، الامر الذي أدى الى استقالة الشيخ بشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان من منصبه في ١٨ ايلول ١٩٥٢ واعتلاء سدة الحكم من قبل كميل شمعون فاذا بهذه الاسواء تزداد شدة واتساعاً في عهد الرئيس الجديد لانه كان مامون الجانب ومسنداً من قبل السلطات الاستعمارية فلما قاربت مدة رئاسته نهايتها عمل الامريكان عملًا متواصلًا في سبيل تجديدها فقامت في لبنان ثورة دامية بدأت من شهر أيار ١٩٥٨ وانتهت في ١٤ تموز ١٩٥٨ باستدعاء السيد كميل شمعون القوات الامريكية للنزول في لبنان والقضاء على الثورة .

وكان الامريكان « خصصوا عشرة ملايين دولار سلفوها للجهات المختصة في العراق ترسلها مالًا عربياً وتباعاً لشمعون لاجل تجديده »[٢٧] مع أنواع مختلفة وكميات كبيرة من الاسلحة كشفت عنها محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، التي تالفت في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، وادين القائمون بارسالهم إياها .

---

٢٧ - الاستاذ اسكندر رياشي في ص ١٨٥ من كتابه « رؤساء لبنان كما عرفتهم » .

وفي ليلة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م كانت قطعات من الجيش العراقي مهيأة للسفر الى الاردن ومن ثم نقلها جواً الى لبنان لاسناد حكم كميل شمعون ثم التفرغ لموضوع سورية واذا بهذه القطعات تفجر الثورة وتقضي على العائلة المالكة وتعتقل اساطين العهد الملكي المباد بعد اعلان الجمهورية .

هذا تسلسل للحوادث التي جرت في العراق منذ قيام الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ حتى الاطاحة به في ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن دراسة هذه الحوادث دراسة دقيقة تتضح الاسباب التي أدت الى قيام هذا الحكم وتلك التي أدت الى الاطاحة به وفوق كل ذي علم عليم .

القانون الأساسي العراقي

لما اندلعت لُهُبُ الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م ، رأت دول الحلفاء أن تستميل عطف العالم على قضيتها لتضمن الانتصار لجيوشها فاعلنت انها إنما تحارب لرفع الظلم عن الشعوب المضطهدة ، ولتحررها من السيطرة التي فرضها اعداؤها عليها . وقد أكثرت هذه الدول من الوعود المعسولة للشعوب المظلومة لتستر الشبهات التي كانت تحوم حول نياتها حتى استطاعت أن تجند ابناء البلاد التي كانت ترزح تحت نفوذها وسيطرتها ليقاتلوا في صفوفها ، ولم يكن مأمولًا أن يحارب أبناء المستعمرات وأبناء الامم المتحالفة مع الحلفاء في سبيل ابقاء الرقّ الاجماعي ، وإنما ارادوا بهذه التضحيات ضمان حق تقرير مصيرهم ، وتأسيس نوع الحكم الذي ترتضيه شعوبهم . فلما انتهت الحرب المذكورة بانتصار الحلفاء ، رأت الحكومات المنتصرة أن تسبغ على البلدان التي تحررت من النير الاجنبي نعمة النظام الدستوري فنصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم على ما ياتي :

« ان بعض البلاد التي كانت في القديم تابعة للانبراطورية العثمانية وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كامم مستقلة ، على أن تستمدّ الإرشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى ياتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول في انتقاء الدولة المنتدبة »[1] .

وقد أكدت المادة الاولى من « صك الانتداب البريطاني » الذي فرض على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م ، على وجوب تمتع البلاد بنظام دستوري صريح فجاء في نصها :

« للمنتدب أن يضع في أقرب وقت ، على أن لا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً اساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة عليه فينشره سريعاً . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق

---

١ - رسالة « تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها » ص ٩٤ .

الأهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ورغائبهم . ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقّيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الأساسي يجري العمل في العراق طبقاً لروح الانتداب »[٢] .

فلما قام العراقيون بثورتهم الكبرى في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٠ م ضد نظام الانتداب الذي فرض على بلادهم ، استدعت الحكومة البريطانية الأمير فيصل ابن الملك حسين الى العراق ليؤلف فيه دولة عربية تعترف بهذا الانتداب ، على أن يفرغ في شكل معاهدة تحقق شيئاً من طموح العراقيين في الحرية والاستقلال ، وتمكّن البريطانيين من تنفيذ مسؤولياتهم الانتدابية أمام عصبة الامم . وكان فيصل قد فقد عرشه في سوريا في ٢٥ تموز ١٩٢٠ م واضطره الفرنسيون الى مغادرة الأراضي المشمولة بانتدابهم ، فلما بلغ بغداد في ٢٨ حزيران من عام ١٩٢١ م ، قرر مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة ، التي كان المعتمد السامي البريطاني في العراق ألّفها في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ م لتعمل تحت إرشاده ومشورته ، قرر هذا المجلس في جلسته المنعقدة في ١١ تموز ١٩٢١ م « المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية مقيدة بالقانون »[٣] .

ولما افرغت مواد الانتداب البريطاني على العراق في شكل معاهدة وقعها الجانبان العراقي والبريطاني في ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ م ، أوضحت المادة الثالثة من هذه المعاهدة اسس القانون الاساس العراقي بالنص الآتي :

« يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً اساسياً ليعرض على المجلس التاسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن ياخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب مصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط أن لا تكون مخلّة بالآداب والنظام العموميين . وكذلك يكفل بأن لا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة . ويؤمّن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق . ويجب أن يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية

---

٢ ـ تجد لائحة الانتداب في كتابنا « تاريخ العراق السياسي الحديث » ١ ـ ٨٤ .

٣ ـ مجموعة قرارات مجلس الوزراء للاشهر تموز ، إب ايلول ١٩٢١ ص ٩ .

تشريعية كانت أم تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية »[٤] .

« وفي وسعنا أن نلاحظ ان المادة المتقدمة الذكر لا تبين حقوق الشعب حسب ، بل المبادىء التي تقرر أن يقوم عليها نظام الحكومة العراقية أيضاً ، وبذلك يمكن أن تعتبر خطوة تطورية مهمة في تاريخ العراق الدستوري »[٥] .

وهكذا نرى ان فكرة تكوين حكومة دستورية في العراق قد ثبتت في وثائق رسمية عديدة قبل أن تشكل الحكومة العراقية نفسها ، مضافاً الى الوثائق التي اعلنت أثناء الحرب كخطاب الجنرال مود فاتح بغداد في ١١ آذار سنة ١٩١٧ ، وكالبلاغ البريطاني ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والتصريحات الرسمية الاخرى . أما كيف وضع القانون الاساسي العراقي فهذا بيانه :

ارادت الحكومة البريطانية « أن توفق ما بين الاستقلال الذي يفهمه العراقيون والانتداب الذي تفهمه عصبة الامم » (مذكرات السويدي ص ٩٦) .

* * *

تالفت في خريف عام ١٩٢١ م لجنة خاصة لوضع القانون الاساسي للمملكة العراقية قوامها الميجر هـ . يونغ ، التابع لمديرية الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية ، والمستر ايدوين دراور مستشار وزارة العدلية في الحكومة العراقية على أن تعمل تحت اشراف المستر نيجل دافيدسن السكرتير القانوني للمعتمد السامي البريطاني وتوجيهات المعتمد نفسه ، وفي ضوء الاسس الواردة في صك الانتداب ، وصيغة البيعة للملك فيصل ، والمادة الثالثة من لائحة المعاهدة العراقية ـ البريطانية المقترحة لتحل محل صك الانتداب . فاستعانت هذه اللجنة بدستوري استراليا ونيوزيلندا ، وبدساتير بعض الممالك الصغرى ، ووضعت اللائحة المطلوبة ثم أرسلتها مع الميجر يونغ الى وزارة المستعمرات البريطانية في اوائل سنة ١٩٢٢ م لتدقيقها من قبل الموظفين المتخصصين في الوزارة المذكورة فاجرت تعديلات مهمة فيها واعادتها الى معتمدها في العراق ليرفعها الى الملك فيصل . فلما تسلّم الملك هذه اللائحة ، وافق مبدئياً عليها ، لكنه أمر بتشكيل لجنة لتدقيقها ، فتألفت اللجنة من السادة : وزير العدلية ناجي السويدي ، وزير المالية ساسون

---

٤ - نص المعاهدة في « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٣٠ ـ ٣٩ .
٥ - الدكتور مجيد خدوري في كتابه « نظام الحكم في العراق » ص ٢٨ .

حسقيل ، وسكرتير الملك الخاص رستم حيدر . ثم انضم اليها مستشار وزارة العدلية دراور ، والمشاور الحقوقي نيجل دافيدسن . وقد وجدت هذه اللجنة ان اللائحة موضوعة البحث لا تنطبق على أحوال العراق العامة ، ولا تلائم أوضاعه الخاصة ، وانها منحت الملك صلاحيات واسعة لا تقرها النظم الدستورية في البلدان الديمقراطية ، انها تضمنت أحكاماً لا تستسيغها مبادىء الثورة الفرنسية التي ضمنت حقوق الانسان منذ القرن السابع عشر فاعترضت عليها ودرست دساتير عدد من البلدان الاخرى مثل اليابان ثم أجرت استشارات واسعة مع المعتمد السامي وسكرتيره القانوني وما لبثت أن وضعت لائحة جديدة استمدت معظم أحكامها من القانون العثماني الذي كان معروفاً أكثر من غيره لدى أعضاء اللجنة نفسها ، ونظمت أيضاً مذكرة بالأسباب التي حملتها على وضع لائحة جديدة ثم بعثت بها وباللائحتين القديمة والحديثة الى حكومة لندن لتقول كلمتها الأخيرة . ولما كان الموظفون البريطانيون في وزارة العدل البريطانية من المتشبعين بالآراء الحقوقية المستندة الى نظرية حقوق الانسان التي أقرتها الثورة الفرنسية والتي شاعت في دساتير الدول الحديثة عامة والناشئة منها بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) عملوا على أن تكون هذه اللائحة موافقة للطرفين فتخيروا من القوانين الاساسية من ايران وتركية ومصر أليقها وأصلحها ، ومن لائحة الحكومة الفيصلية في دمشق وغيرها من القوانين الشرقية والغربية أكثرها ملاءمة لروح الشعب العراقي ، واتفقوا على ضم ذلك الى اللائحة القديمة المعروضة عليهم مراعين في ذلك لائحتي الانتداب والمعاهدة ، وصيغة البيعة للملك فيصل . وقد أيدوا وجهة النظر العراقية في معظم التعديلات التي أرادها الوزيران العراقيان ولا سيما فيما يتعلق « بسلطة المجالس النيابية ، وجعل الحكومة تحت اشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤولياتها أمامه »[٦] وكان هذا الحق قد منح للملك في اللائحة الاصلية . أما ما أيدوا به وجهة النظر البريطانية فيقول الحقوقيون عنه انه كان شذوذاً عالمياً في التشريع[٧] وكان مما يلفت النظر اليه بصورة خاصة ، ما جاء في

---

٦ - مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول .

٧ - « ان البريطانيين الذين اشتركوا في وضع اللائحة كان الواجب الملقى على عاتقهم أكبر من واجب تأمين ادخال هذه الشروط والمواد الاخرى التي تكفل نجاح سير جهاز الدولة . فقد كان مفروضاً عليهم - بمقتضى رغبات حكومة صاحب الجلالة - أن يضمنوا بهذا القانون وضع تدابير اضافية من شأنها أن تعزز مركز بريطانية في العراق » ا هـ . آيرلند ص ٣٩٢

الفقرة الثالثة من المادة الـ ٢٦ من لائحة القانون الاساسي من جواز اصدار مراسيم تكون لها قوة قانونية لتصديق القوانين المتعلقة بالقيام بواجب المعاهدات ، دون عرضها على مجلس الأمة في اجتماعه القادم ، كما تعرض عليه بقية المراسم التي تصدر في أثناء عطلته لتصديقها أو الغائها ، الامر الذي لا نجد له مثيلًا في سائر القوانين العالمية ، ويعدّهاالبريطانيون ضرباً جديداً في الدساتير . أما ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة بعد المئة من (اعتبار جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ م وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها) فمن أغرب ما نصت عليه الدساتير ، ولا سيما اذا علمنا ان بين هذه البيانات عدداً من الوعود التي منحت لغير العراقيين باعفاء أملاكهم المطوّية في العراق من الضرائب العامة[٨] ومصادرة بعض أموال غير منقولة لبعض العراقيين قضت الضرورة العسكرية بقيدها باسم الحكومة في حينه[٩] .

وقد صادقت وزارة المستعمرات البريطانية على اللائحة بشكلها الاخير فاعيدت الى الحكومة العراقية لعرضها على المجلس التأسيسي للتصديق ، فعهدت بها هذه الى « لجنة خاصة بوزارة العدلية قوامها ثلاثة من الحكام ، وثلاثة أعضاء من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية »[١٠] ، وإشراك المستشار القضائي . وكان السيدان : ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي مشاورين فيها ، فرأت هذه اللجنة ان هناك ضرورة قصوى لتعديل بعض المواد فدوّنت ملاحظاتها في مذكرة قدمتها الى مجلس الوزراء

---

٨ - لما ارسلت حكومة الهند حملتها العسكرية لفتح العراق الحقت بها السير برسي كوكس كمستشار سياسي للحملة فوعد هذا المستشار شيخي المحمرة والكويت باعفاء نخيل بساتينهما في العراق من الضريبة لما أسدياه من مساعدة للجيش البريطاني أثناء فتحه العراق فنصت لائحة القانون الاساسي العراقي على وجوب اعتبار هذا الوعد نافذ المفعول بصورة دائمة .

٩ - قتل أحد الحكام السياسيين البريطانيين في النجف في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٠ واتهم الحاج عطية أبو كلل بين من اتهم بقتله من زعماء النجف فصادرت الحكومة البريطانية عقاراً للحاج عطية لم تستطع حكومة الملك فيصل الاول من رده اليه إلا بقانون خاص شرعته عام ١٩٣١ بعد استئذانها موافقة الحكومة البريطانية .

١٠ - مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول .

ليقرها فتولاها هذا بالدرس والتدقيق ، وكان مما عدّله فيها وجوب « منح الثقة من قبل المجالس التشريعية الى الحكومات العراقية التي ستتشكل »[١١] لتتمكن من مزاولة أعمالها في جو مشبع بروح الثقة والطمانينة فلم تر الحكومة البريطانية مانعاً من قبول هذه التعديلات ، ولا سيما بعد أن وافقت على التعديل الذي أقرته اللجنة الاولى . وأقرّه الموظفون البريطانيون المسؤولون من جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي دون الملك .

وكما ان المادة الثالثة من معاهدة العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ العراقية - البريطانية تقمصت المادة الأولى من صك الانتداب نصاً وروحاً فقد تقمصت مواد الدستور العراقي نص المادة الثالثة من المعاهدة موضوعة البحث نصاً وروحاً بحيث أصبح هذا القانون ليس أداة للحكم حسب ، كما هو الحال في دساتير العالم بل وسيلة من الوسائل السياسية التي تضمن تنفيذ صك الانتداب الذي افرغ في قالب معاهدة .

ان من يدقق أحكام « لائحة القانون الاساسي العراقي » يرى ان شانه شان الدساتير الديمقراطية الاخرى فقد نص في مادته التاسعة عشرة على ان « سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة » ولكنه أضاف الى هذا النص زيادة غير مالوفة فقوله :

« وهي - أي السيادة - وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » بعد النص العام المتقدم ذكره يعد من مستحدثات الشارع العراقي حسب لان القوانين العامة تقول عادة « ان الامة هي مصدر السلطات » أو ان « السيادة تستقر في الامة »[١٢] هذا الى ان القارىء يلمس في هذه اللائحة الكثير من الاحترازات التي وضعت لتحديد السلطة التشريعية وبالتالي لحقوق الشعب ويرجع سبب هذه الاحترازات الى التضارب الظاهر بين مواد المعاهدة « التي صيغت فيها بنود

---

١١ - المصدر نفسه ص ٤٥٣ .

١٢ - ان هذا النص هو الذي شوش على الملك استعمال سلطاته حتى جعله يشعر بانه هو الحاكم المطلق في تدبير امور الدولة والأمن فيها ويبقي مجلس الامة متفرجاً على ما يجري حوله وما يتخذ من اجراءات في معالجة المعضلات المهمة ولو لم يكن المرحوم الملك فيصل رجلًا حكيماً يميل بطبيعته الى التؤدة والحكمة لاستعمل ما نص عليه الدستور من الحقوق الواسعة بشيء من التعسف والاستهتار « توفيق السويدي ص ١٠٢ » كما فعل عبدالاله بعدئذ .

الانتداب صوغاً » وبينها وبين المبادىء العامة في القوانين الاساسية الديمقراطية . فقد نصت المادة الاولى من المعاهدة مثلًا على ان السيادة الوطنية للعراق بينما قيدت المادة الرابعة منها ملك العراق بأن يستشير المعتمد السامي البريطاني الاستشارة التامة . وللتوفيق بين هذين الوضعين ، ارتؤي تقييد سلطة المجلس النيابي ازاء السلطة التنفيذية في النواحي الادارية والمالية والقضائية لئلا يشرع أمراً قد لا يقره المعتمد السامي « ممثل حكومة الانتداب » فيؤول الامر الى الخراب .

فقد زيدت سلطة القوة التنفيذية مثلًا في إمكان اصدار قوانين اساسية تكون لها صفة قانونية ، وفي تعيين اعضاء مجلس الاعيان من قبل الملك دون الشعب ، وفي إمكان عدم تصديق الملك على القوانين التي يشرعها البرلمان . كما قيدت سلطة المجلس المالية فلا يجوز لنائب أن يقدم اقتراحاً بصرف أي مبلغ ، ولا يجوز لمجلس النواب أن يقر خفض النفقات المنصوص عليها في المعاهدات . وكذلك خوّل مجلس الوزراء صلاحية اصدار قوانين مالية في حالة عدم التئام المجلس ، والسير بموجب ميزانيات السنين السابقة .

أما القيود القضائية التي فرضت لتقليص نفوذ السلطة التشريعية ، فهي ما نصت عليها المادة ٨٣ التي خولت المحكمة العليا تفسير القوانين ومحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الامة فضمن المعتمد السامي بهذه الوسيلة حق رفض أي قانون شرعه البرلمان ولم يرض المعتمد فان كل قانون تضمه أية وزارة لا بد أن ينال موافقة مستشار الوزارة البريطاني قبل ارساله الى مجلس الامة فان أقره « المستشار والمعتمد » سار سيره الطبيعي ، وان رفضه أحدهما قصد « المعتمد » الملك وطلب اليه الكف عن تصديق القانون المقترح . وقد خولت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من القانون الاساسي الملك حق رفض أي قرار يتخذه مجلس الوزراء ، وله أن يعيد أي قانون يشرعه البرلمان ولا يحظى بتاييد المعتمد .

* * *

يتكون « القانون الأساسي العراقي » من مئة وثلاث وعشرين مادة مقسمة الى مقدمة بأربع مواد وعشرة أبواب . أما مواد المقدمة فتتعلق باسم القانون وشكل الحكومة وعاصمة الدولة وشكل عَلَم الامة ، وأما الابواب العشرة فهي :

الباب الاول في اربع عشرة مادة وتتناول بالبحث حقوق الشعب كما جاءت في لائحة حقوق الانسان .

الباب الثاني في ثماني مواد وتتناول بالبحث حقوق الملك وصلاحياته .

الباب الثالث في سبع وثلاثين مادة وتتناول بالبحث السلطة التشريعية وكيفية تعيين اعضاء في مجلس الأعيان وكيفية انتخاب النواب .

الباب الرابع في اربع مواد تختص بكيفية تكوّن الوزارات ومسؤولية الوزراء .

الباب الخامس في اثنتين وعشرين مادة وتتناول بالبحث السلطة القضائية وكيفية تشكيل المحاكم ودرجاتها .

الباب السادس في تسع عشرة مادة تختص كلها بالأمور المالية وفرض الضرائب وكيفية جبايتها وأوجه صرفها .

الباب السابع في أربع مواد وتتناول بالبحث كيفية ادارة الاقاليم والمجالس البلدية وكذلك المجالس الطائفية .

الباب الثامن في خمس مواد وكلها تنص على اعتبار القوانين والانظمة والارادات والتعليمات الصادرة قبل وضع القانون الاساسي العراقي موضع التنفيذ مرعية الجانب سواء أكانت عسكرية أم ملكية .

الباب التاسع في مادتين تتناولان بالبحث كيفية تعديل أحكام القانون الاساسي أو تبديله .

الباب العاشر في أربع مواد وتتناول بالبحث كيفية اعلان الاحكام العرفية وكيفية تفسير القوانين وادارة الاوقاف وتنفيذ القانون موضوع البحث موضع التنفيذ .

* * *

هذا ومن خصائص القانون الاساسي العراقي « انه دستور ديمقراطي نيابي برلماني » فهو دستور ديمقراطي لأنه يعترف بأن السيادة هي للشعب وفي هذا تقول المادة ١٩ الواردة بالباب الثاني : سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة ، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده ، وهو دستور نيابي لانه لا يشرك الشعب مباشرة في شؤون البلاد وانما يقوم مجلس الامة باستعمال حقوق الشعب الدستورية نيابة عنه . وأخيراً هو دستور برلماني لأنه يقرر المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ويعطي الحكومة من الناحية الاخرى الحق في حل المجلس اذا قدرت ضرراً في ذلك »[١٣] .

---

١٣ - الدكتور مصطفى كامل في « شرح الدستور العراقي » ص ٢٣ .

« وسار الدستور ـ العراقي ـ رغم المصاعب المالية والتشاد العنيف حول مسألة الجيش سيراً لا بأس به »[١٤] وقد عدل مرتين الاولى في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٥ (ضمن المدة التي قررتها المادة ١١٨ منه وهي سنة واحدة) حيث تناول التعديل اموراً فرعية كجواز غياب الملك عن البلاد بقرار من مجلس الوزراء ، وكمنح أعضاء مجلس الامة من الاعيان والنواب بعض المخصصات . والثانية في اخريات عام ١٩٤٣ أي اثناء الحرب العالمية الثانية وقد تناول التعديل اموراً جوهرية فرضت بالاكراه والتهديد .

---

١٤ ـ نيجل دافيدسن في خطابه (العراق أو الدولة الجديدة) .

ولاية الموصل
فشل محاولة فصلها عن العراق

لما انفجر بركان الحرب العالمية الاولى في ٢٨ تموز من عام ١٩١٤ ، كان من وحي السياسة العثمانية العامة الوقوف على الحياد حتى آخر لحظة ممكنة ، ولم يكن هذا الوحي نابعاً من معرفة حقيقة الوضع الداخلي وما يتطلبه من اصلاح في نواحيه المتعددة ، وانما كان يعوزهم المال والسلاح لادارة ماكنة الحرب . وقد قدّر ساستهم نتيجة الدخول في هذه الحرب الطاحنة وانها ستؤدي الى حل المشكلة الشرقية حلًا تكون الامبراطورية العثمانية اولى ضحاياها ، فنصحوا بعدم المجازفة والمغامرة . وارتأى قادتهم ان تحالفهم مع الالمان لا بدّ أن يجرهم الى امتشاق الحسام إن عاجلًا وإن آجلًا[1] ، لان الالمان سيكسبون الحرب فعلًا بالنظر الى تشكيلاتهم العسكرية وفنونهم الحربية الموروثة .

وفي الوقت الذي كانت دبلوماسية الحلفاء تركن الى الضغط تارة ، والى التهديد تارة اخرى لحمل العثمانيين على الوقوف الى جانبهم ، كان سفير المانية في دار الخلافة يغري السلطان والقادة بمعسول الاماني ، ويعلن استعداد حكومته لتقديم الذهب والسلاح اللذين تحتاج الامبراطورية العثمانية اليهما اذا وقفت على الحياد . وانما اختارت المانية حياد تركية وقتئذ لتؤمن حاجاتها من المواد المعاشية الأولية ، ولتتمكن من انجاز مشروع الخط الحديدي الذي يربط برلين بالكويت على الخليج العربي والذي تقرر في آخر الأمر جعل بغداد نهايته بعد الضجة التي افتعلتها بريطانية لعرقلة مدّ هذا الخط كما كان مقرراً قبل الدخول في الحرب .

الانجراف نحو الحرب

لم تمض أكثر من ثلاثة أشهر على اندلاع لهيب الحرب ، موضوعة البحث ، حتى

---

١ ـ مذكرات أحمد جمال باشا ، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ من الطبعة العربية لسنة ١٩٢٣ .

اتهمت الامبراطورية العثمانية بقصف بارجتيها : غوبن وبرسلاو الموانىء الروسية القائمة على البحر الاسود واذا بسفراء دول الحلفاء في الاستانة يطلبون ردّ جوازات سفرهم في الثلاثين من شهر تشرين الاول ، استعداداً لسفرهم الى أوطانهم واذا بروسية تعلن الحرب على الامبراطورية العثمانية في الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٤ واذا بحكومتي بريطانية وفرنسا تحذوان حذو روسية فتعلنان الحرب على الامبراطورية المذكورة أيضاً ، وإذا بالجيوش الانكليزية تغزو العراق فتحتل مدينة البصرة القائمة على شط العرب في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ ، ومدينة العمارة القائمة على دجلة في ٣ حزيران ١٩١٥ ، ومدينة الناصرية القائمة على الفرات في ٢٥ تموز ١٩١٥ م . وكانت هذه المدن الثلاث تؤلف القاعدة الضرورية للمثلث الكبير (البصرة ـ العمارة ـ الناصرية) فتم للانكليز بسط سيطرتهم على ولاية البصرة برمتها بيسر وابتهاج .

وأبى هؤلاء الانكليز أن يكتفوا بهذا النصر المؤزر فزحفت قواتهم على مدينة الكوت واحتلتها في ٣٠ ايلول من هذه السنة ، ثم أخذت تتقدم نحو بغداد بخطى سريعة ولكنها فوجئت بمقاومة شديدة في سلمان باك (المدائن) الواقعة على مسافة ثلاثين كيلومتراً جنوباً ، واضطرت الى التراجع السريع نحو (الكوت) فضربت القوات التركية حصاراً شديداً عليها استمر عدة أشهر وهو ما حملهم على التوسل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لفكه ، ومن ذلك تقديم مليوني ليرة ذهبية مع التعهد بعدم اشتراك القوة المحصورة بأية حركات عسكرية ما دامت الحرب قائمة ، ولكن كان دون ذلك خرط القتاد الامر الذي حمل الجنرال طاوزند على الاستسلام مع جيشه في آخر يوم من شهر نيسان ١٩١٦ . وقد بلغ عدد الاسرى في هذه الكارثة ١٣٫٣٠٥ ما بين ضابط وجندي وعامل ، فكان لهذا الحادث المفجع اسوأ الاثر في صفوف الحلفاء في شتى ميادين القتال .

وشعر الانكليز ان من المحتمل أن يسرع حليفهم الجيش الروسي باحتلال بغداد ، قاعدة العراق الكبرى ، فاستقر رأيهم على احتلالها فوراً فجهزوا جيشاً ـ قاده الجنرال مود ـ فاخذ هذا القائد يغالب العوائق ويهاجم مواقع العثمانيين حتى أصبح من بغداد قاب قوسين أو أدنى . وشعر العثمانيون بحراجة الموقف فقرروا إخلاء هذه الحاضرة الكبرى والانسحاب نحو الشمال ، فاحتلّ الجنرال مود بغداد في فجر اليوم الحادي عشر من شهر آذار سنة ١٩١٧ ، وأدى احتلالها الى وضع حد فاصل بين

عهد الاتراك وعهد الانكليز ، وربط القضية العراقية بالحكومة البريطانية ربطاً عسكرياً ، وفصلها عن الاستانة فصلًا نهائياً .

بـــدء المشـــكلة

كان الجيش البريطاني يهدّد مدينة الموصل بالاحتلال ، إذ كان على بُعد ١٨ كيلومتراً من جنوبها يوم أعلنت هدنة موندروس في الثلاثين من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨ م ، وهي الهدْنة التي خرج العثمانيون بموجبها من الحرب خاسرين نادمين ، وتكبّد الانكليز بها خسارة مئة الف رجل ، وأربت نفقاتهم على المئتي مليون باوند . ولما كانت المادة السادسة عشرة من شروط الهدنة المذكورة تنص على وجوب [تسليم جميع المدافع الحربية المحافظة في سورية والحجاز وعسير اليمن وما بين النهرين ـ العراق ـ الى أكبر قائد من قواد الائتلاف ، وانسحاب القطعات العسكرية من ولاية آطنه ، [عدا العساكر التي تلزم لتاييد النظام بحسب المادة الخامسة] طلب الجنرال من والي الموصل علي حسان باشا قائد الجيش السادس العثماني أن يخلي الموصل ليحتلها الجيش البريطاني فرفض الباشا العثماني إجابة هذا الطلب البريطاني ، وأبرق الى الاستانة لاستشارة أولي الامر فيها ، فجرت مناقشة حادة حول شمول كلمة ما بين النهرين ولاية الموصل من عدمه أسفرت عن صدور الامر باخلائها ، على أن يشغلها الجيش البريطاني شغلًا عسكرياً ، وأن يبقى الموظفون الملكيون فيها لادارة أعمالهم الرسمية باسم الحكومة العثمانية حتى يبت في الخلاف ، واذيع البيان الآتي نصه :

« تؤدي جميع الدوائر والمحاكم الملكية العثمانية وعموم شعبات الادارة الملكية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية . وها اني أدرج للعموم بين معترضتين البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق الجنرال مارشال الى قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٣٣٤ وبرقم ٢٠٤٩٤ « ان الادارة الملكية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب أن تبقى على حالها . فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ، ويكونوا هم والموظفون الملكيون العثمانيون مسؤولين أمام الحاكم العسكري الذي سيعيّنه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين الضبط وتطبيق أحكام القوانين حتى ورود اشعار آخر بهذا الخصوص » وأما الاهلون الذين

يرومون العودة الى بلادهم فانهم يسفَّرون من قبل الموظفين البريطانيين . وأما مسؤولية الموظفين الملكيين العثمانيين أمام الحاكم السياسي البريطاني فان ذلك ضروري حتى تنتهي القضية بين الدولتين على أن تكون أحكام احتجاجنا على إشغال الموصل باقية طبعاً ، وقد فوضنا أمر ولاية الموصل الى صاحب الفضيلة شاكر افندي قاضي الموصل وكالة ، وبلّغنا الكيفية الى جناب الكولونيل لچمن » ـ انتهى ـ .

[١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ نائب والي الموصل]

فلما استعاد الاتراك العثمانيون منزلتهم الدولية بعد الحرب ، واستطاعوا أن يمزّقوا معاهدة سيفر التي فرضت عليهم فرضاً ، أخذوا يطالبون بولاية الموصل ، ووجوب ضمّها الى الجمهورية التركية التي أقاموها على أنقاض الامبراطورية العثمانية التي خسرت الحرب وانتزعت منها البلدان العربية وغيرها . ولكن الانكليز امتنعوا عن ذلك وأجابوا : ان شغلهم لهذه البلاد عسكرياً لا يعني وجوب التخلّي عنها بعد الحرب .

وتطور الخلاف بين الطرفين الى انتشار عصابات تركية تعبث بالأمن في أطراف الولاية وتخلق المشكلات للحكومة العراقية التي قامت في الثالث والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢١ . فلما عقد مؤتمر لوزان الثاني في ٢٣ نيسان من عام ١٩٢٣ لوضع الشروط النهائية لمعاهدة الصلح ، بقيت المادة الثالثة من شروط هذه المعاهدة على أن يحال الخلاف حول عائدية ولاية الموصل بين العراق وتركية الى عصبة الامم للبتّ فيه اذا عجز الطرفان عن الانتهاء الى نتيجة مباشرة بينهما خلال تسعة أشهر ، وفي عام ١٩٢٤ عقد مؤتمر في الاستانة لمعالجة هذا الخلاف ، وقد حضره ممثلون عن بريطانية والعراق وتركية لمعالجة هذه المشكلة فلم يوفّق لحسمه ، فاحيل الى عصبة الامم وفق المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وكانت الدول الكبرى في العصبة موالية للمصالح البريطانية الى درجة يمكن معها اعتبار المطالبة بولاية الموصل مغامرة لا خطر فيها ، فارتأت العصبة تأليف لجنة من الكونت پول تيليكي المجري الجغرافي المشهور ورئيس الوزراء السابق ، والمستر دي ايف ڤرسن السويدي ومستشار السفارة في روما والكولونيل البلجيكي ا . بولص الضابط العسكري المتقاعد ، يساعدهم عدد من الخبراء والسكرتاريين والكتاب لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها لتستطيع عصبة الامم ان تصدر حكماً بذلك في ضوء هذه

الدراسة وهذه التوصيات . وقد رسمت خطاً موقتاً للحدود بين الطرفين سمي خط بروكسل لأن اللجنة كانت مجتمعة في العاصمة البلجيكية - بروكسل ، فسمي خط الحدود المؤقت خط بروكسل .

توجهت لجنة الحدود الى بغداد فبلغتها في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٥ فقوبل وصولها بالترحاب من قبل الحكومة ومن قبل الاهلين ، ولوحظ انه كان بين اعضاء اللجنة رجلان غريبان هما : ناظم بك النفطچي الكركوكي ، وفتاح بك السليماني فاحتجت الحكومة العراقية ، كما احتج المندوب السامي على وجودهما ، ولكن الاحتجاج لم يات أكله فاصر رئيس اللجنة على وجوب بقائهما وألّفت الحكومة العراقية وفداً رأسه رئيس الوزراء واتخذت المقررات الآتية :

١ - تخويل وزارتي المالية والداخلية السلطة التامة لاتخاذ ما يترآى لهما من الاجراءات ، فيما يتعلق بالادارة والنفقات ، بغية تسهيل أعمال اللجنة منذ دخولها العراق حتى انتهاء تحقيقاتها .

٢ - أن تقوم اللجنة والجمعيات بتهيئة البيانات الضافية عن مشروعية حق العراق بولاية الموصل وتقديمها الى اللجنة اثناء وجودها في بغداد والموصل وأماكن مناسبة اخرى .

٣ - اجراء الاحتفالات والمظاهرات المناسبة لجلب عطف اللجنة على القضية العراقية .

٤ - اتخاذ جميع التسهيلات من جانب الحكومة لاستقدام الوفود من المناطق الشمالية المختلفة لعرض مشكلاتهم من جراء سياسة الاتراك معهم بقدر ما تدعو الحاجة الى ذلك .

٥ - تاليف لجان محلية في المناطق المختلفة اذا تراءى لوزير الداخلية لزومها لتسهيل القيام بالمطالب المذكورة[٢] .

اللجنة في الموصل

كانت لجنة الحدود الاممية قبل أن تتوجه الى العراق قد ذهبت الى كلٍ من العاصمتين البريطانية والتركية (لندن وانقرة) للتعرف على وجهتي النظر

---

٢ - اضبارة الموصل ٤ / ١ في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

البريطانية والتركية ، والاطلاع على ما لدى الحكومتين من وثائق ومستندات حول الموضوع ، فلما أتمت مهمتها في هاتين العاصمتين جاءت الى بغداد في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٢٥ فلبثت فيها عشرة أيام تدرس وتدقق وتجتمع ببعض الشخصيات ثم توجهت الى الموصل الحدباء للقيام بالمهمة الملقاة على عاتقها . وقد ندبت الحكومة السيد صبيح نشأت لمرافقة اللجنة في حلّها وترحالها ، كما ندب المندوب السامي معاون مستشار وزارة الداخلية الميجر ادمونس للمهمة نفسها ، ورافق اللجنة في هذه الرحلة الميمونة السيد الحسني صاحب هذا البحث مندوباً عن جريدة المفيد ، وأصدرت مديرية المطبوعات بياناً رسمياً حذّرت فيه الاهلين [من القيام بأية مظاهرات أو أي شيء آخر من شانه التأثير على سلامة التحقيق وجريانه بالصورة المطلوبة] .

وكان الوطنيون في الموصل قد أدركوا الاخطار التي تتعرض لها ولايتهم منذ استشرى الخلاف بين العراق وبريطانية من جهة وبين الجمهورية التركية التي قامت على انقاض الامبراطورية العثمانية من جهة اخرى ، فألفوا « حزب الاستقلال الوطني » في أيلول من عام ١٩٢٤ و « جمعية الدفاع الوطني » في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ للدفاع عن عروبة الموصل ، كما ألّف الحزبان لجنة مشتركة لمقابلة اعضاء لجنة الحدود وعرض خلافاتهم عليها ووجوب ابقاء الموصل جزءاً لا يتجزأ ولا يقبل التجزء عن العراق . وكانت متصرفية لواء الموصل تدعم نشاط هذين الحزبين ، كما كان الملك فيصل يمدها بالمال الضروري .

وشرعت اللجنة في زيارة اطراف المنطقة المتنازع عليها وفي التحقيق مع السكان ورغائبهم وآرائهم في المستقبل بشكل يستشف منه صفة الانحياز فعدّ رئيس الوزراء وهو يومئذ المغفور له ياسين الهاشمي ذلك تدخلًا غير مشروع . ولما كان حرص الانكليز على ضرورة بقاء ولاية الموصل للعراق نابعاً من ضرورة سيطرتهم على منابع النفط فيها ، وجعل هذه المشكلة وسيلة للضغط على العراق لكي يماشيهم ويسير في ركابهم فقد أبرق المندوب السامي الى رئيس اللجنة برقية هذا نصها :

الرقم ٦٠   التاريخ ٦ شباط ١٩٢٥

الى رئيس لجنة التحقيق بالموصل

قد رجاني رئيس وزراء الحكومة العراقية أن ابلغ فخامتكم انه تلقى نبأ مفاده ان عدداً عظيماً من الشهود قد سئلوا من قبل اللجنة الاسئلة الآتية :

أولاً ـ هل تفضّلون الانكليز أم الاتراك ؟
ثانياً ـ ماذا تعملون اذا انسحب الانكليز من العراق ؟
ان رئيس الوزراء يخشى أن تضل هذه الاسئلة ـ التي يظهر انها مبنية على سوء فهم الحالة السياسية ـ الناس الجهلاء والمتعصّبين وأن يؤثر في شعورهم الديني . وقد بيّن رئيس الوزراء ان حقيقة الاسئلة المذكورة هي المقارنة بين دولة العراق الضعيفة ودولة تركية القوية وان العراق حليف بريطانية العظمى ويأمل أن يدخل في عصبة الامم قريباً ومن المحتمل أن يرغب العراق بعد دخوله الامم في أن يستمر عى التحالف السعيد مع بريطانيا مدة طويلة من الزمن ولكن صيغة الاسئلة الموضوعة من قبل اللجنة تجهل هذا الاحتمال وتجعل الشعب العراقي في رعب عندما يفتكرون بانهم سيتركون في هذه الحالة قبل أن يتمكنوا من اكمال نهضتهم ليقابلوا وحدهم تركية ، وان الأفضل لهم أن يستسلمون للترك حالاً ، فرئيس الوزراء يحتج احتجاجاً شديد اللهجة على هذه الاقتراحات المضلّلة بشأن الموقف السياسي وعلى القاء اسئلة من هذا النوع التي ليس لها أساس بقضية الحدود مطلقاً .

واستغرب رئيس لجنة الحدود الأممية هذا النوع من الاحتجاج ، وأراد أن يتنصل من مثل هذه التهمة فردّ على برقية المندوب السامي بالبرقية الآتية :
[ترى اللجنة ان لها الحق ، ومن واجباتها ، أن تجري تحقيقاً دقيقاً في كل الامور التي تمس مستقبل الأراضي المتنازع عليها بدون أن يعترض على عملها هذا . ومن العجب أن تنتقل الاسئلة التي عرضت على بعض الاشخاص بصورة سرية الى رئيس وزراء العراق ، فضلاً عن ان هذه الاسئلة قد حرّفت بصورة غير صحيحة ، والأعجب من ذلك أن يتأثر هذا الاخير ـ رئيس الوزراء ـ ويحتج عليها][٣] .
أتمت لجنة الحدود مهمتها التحقيقية في أجزاء ولاية الموصل ، وعاد أعضاؤها فاجتمعوا في الموصل في الثامن من آذار ١٩٢٥ م . وفي التاسع من هذا الشهر قررت مغادرة العراق الى حيث أتت لإعداد التقرير المطلوب ، وكان العضو البلجيكي ا . بولص قد أسرَّ الى وزير المالية العراقي ساسون حسقيل ان أياً من طرفي النزاع العراق وتركية أسرع في منح امتياز المنطقة الشماليه الى شركة نفط العراق التركية

---

٣ ـ تتكون الولاية المتنازع عليها من أربعة الوية هي : الموصل واربيل وكركوك والسليمانية .

فستكون ولاية الموصل من حقه . وكان الملك فيصل يرغب رغبة أكيدة في مقابلة اللجنة في عاصمة ملكه قبل أن تغادر أرض بلاده ليبحث معها المشكلة التي أخذت على عاتقها درسها وتقديم التوصية بمصيرها . ولما لم تتحقق هذه الرغبة أبرق جلالته الى رئيس اللجنة هذه البرقية :

فخامة مسيو ده فرسن

رئيس لجنة الحدود الاممية ـ الموصل

اني آسف لعدم تمكني من مقابلة فخامتكم وزملائكم الكرام قبل مغادرتكم بلادنا ، وأرى أن أعرب لكم عن جزيل شكري على الجهود العظيمة التي بذلتموها في سبيل مهمتكم الخطيرة . ان ثقتنا بنياتكم الطاهرة تملؤنا آمالًا بتحقيق مطالبنا الحقة التي تتوقف عليها سلامة مملكتنا الفتية وسعادة شعبنا في المستقبل هذا واني اهدي اليكم تحياتي الخالصة وأتمنى لكم جميعاً سفراً سعيداً .

فيصل(٤)

ورأى رئيس اللجنة ان يجامل فيصلًا الملك فردّ على برقيته بالبرقية الآتي نصها :

جلالة الملك ـ بغداد ـ

زملائي وأنا نشكر باحترام لجلالتكم العناية الجميلة التي تفضّل بها علينا بارسال برقية الينا اثناء مغادرتنا الموصل ، ونرجو من جلالتكم أن تتكرم بالتنازل لقبول أجلّ عواطف احترامنا مع بيان امتناننا من الاستقبال الجميل الذي خصصنا به .

دهفرسن(٥)

انصرفت لجنة الحدود الاممية الى اعداد تقريرها عن المهمة التي ندبت اليها فجاء تقريرها في ١١٣ صفحة من القطع الكبير مع احدى عشرة خارطة بيانية . وقد جاء في ص ١١١ من التقرير ما نصه : [لو نظرنا في المسالة كلّها معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصّهم الأمر ، فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها . ان اللجنة استناداً الى هذه البواعث وتقديرها كل حقيقة من الحقائق المار ذكرها ترى ان هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل

---

٤ ، ٥ ـ جريدة الحكومة الرسمية ، رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٢٥ (الوقائع العراقية) .

المنطقة من جنوبي خط بروكسل بالعراق ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور مع كل التحفظات المذكورة .

الاستفهام ثم الحكم

لما تسلم مجلس عصبة الامم تقرير لجنته المنتدبة لدرس مشكلة الحدود بين تركية والعراق ، ادخل في جدول أعماله لشهر ايلول ١٩٢٥ وما لبث أن قرّر في السابع والعشرين من هذا الشهر أن يستوضح من محكمة العدل الدولية في لاهاي عن نوع القرار الواجب اتخاذه في هذه المعضلة وهل يكون حكماً أو توصية أو توسطاً بسيطاً . فاجتمعت المحكمة المذكورة في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢٥ وأفتت بما يلي :

أولاً ـ ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، يلتزم به الطرفان المتخاصمان ، ويشتمل هذا القرار على تعيين الحدود بين تركية والعراق تعييناً نهائياً[٦] .

ثانياً ـ ان القرار الذي يصدر يجب أن يكون باجماع الآراء ، ويجتمع ممثلا الطرفين في التصويت ، على ان اصواتهم لا تحسب عند تصنيف الآراء للحصول على المجموع .

فاجتمع مجلس العصبة في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ واتخذ قراراً تلقاه المندوب السامي في العراق في برقية خاصة هذا نصّها :

١ ـ تكون الحدود بين العراق وتركية على الصورة الآتية كما هو في قرار المجلس المتخذ في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ [أي خط بروكسل] .

٢ ـ المجلس يدعو الحكومة البريطانية الى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة ، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ إلّا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الامم وفقاً للمادة الاولى من ميثاق العصبة . واذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلّغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور اعلاه فسيعلن المجلس حينئذ أن

---

٦ ـ تقرير عن مشكلة الحدود بين تركية والعراق ، ص ١١١ .

قراره هذا أصبح قطعياً وسيبيّن التدابير الواجب اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الأرض .

٣ - الحكومة البريطانية تدعى ، بصفتها الدولة المنتدبة ، الى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذها من أجل أن تؤمن للأكراد من أهل العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الاخيرة .

٤ - تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة لتعمل على قدر الامكان ، وفقاً للاقتراحات الاخرى ، التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي تحتمل انها تؤمن السلام وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية وكذلك بخصوص التدابير التي اشير اليها في التوصيات الخاصة[٧] .

برقيتـــا شـــكر

ما كادت الحكومة العراقية تحاط علماً بهذه النتيجة السارة حتى طيّر رئيسها ، وهو يومئذٍ عبدالمحسن السعدون هاتين البرقيتين :

(١) المستر بولدرين رئيس الوزارة البريطانية - لندن

الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم ، والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي تبذلها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية ، وخاصة للمستر تشمبرلن والمستر ايمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بنفسيهما وتصرّح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر[٨] .

(٢) الى سكرتير عصبة الامم - جنيف

ترجو الحكومة العراقية أن تبلغوا العصبة شكرها الجزيل للقرار الاول الذي اتخذه المجلس في مسألة الحدود بين تركيا والعراق ، ذلك القرار الذي قوبل في جميع انحاء العراق بمزيد الاستحسان[٩] .

---

٧ - تقرير لجنة الحدود ص ١١١ .

٨ ، ٩ - مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الاول ص ١٠٤ - ١٠٥ .

الابتـزاز البريطانـــي

كانت وزارة السعدون الثانية قد خلفت وزارة الهاشمي في ٢٦ حزيران عام ١٩٢٥ وكان السعدون قد ألّف حزباً في أواخر آب ١٩٢٥ ليسند وزارته وقد سمّاه (حزب التقدم) فألّف الهاشمي وصحبه حزباً معارضاً في آب أيضاً سمّاه (حزب الشعب) فقررت الحكومة البريطانية أن تعجّل فتقدم مشروع المعاهدة الجديدة ما دام السعدون في دست الحكم .

كانت المعاهدة الجديدة عبارة عن مادة واحدة تنصّ على جعل مدة المعاهدة العراقية البريطانية التي عقدتها وزارة النقيب الثالثة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ وصادق عليها المجلس التأسيسي خمساً وعشرين سنة بدلًا من أربع سنوات بموجب بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ . كما كانت المعاهدة المقترحة بحد ذاتها تحتوي على أسس دولية يهمّ عصبة الامم أمر المحافظة عليها وعلى استمرارها طول المدة التي أوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات الاربع الملحقة بها تخصّ العلاقات القائمة بين بريطانية والعراق حسب ، ولا وجه لتمديد المدة ذاتها اليها[١٠] فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٢٥ ما يلي :

تلي كتاب وكيل فخامة المندوب السامي المرقم بي أو / ٣٣٧ والمؤرخ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٥ مع نسخة من نص المعاهدة الجديدة فقرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولًا ـ بما ان المعاهدة الانكليزية ـ العراقية تحتوي على اسس دولية عامة يهمّ عصبة الامم أمر المحافظة عليها وبقائها طول مدة المعاهدة ، فان مجلس الوزراء يوافق على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة ما لم يدخل العراق في عصبة الامم قبل انتهاء هذه المدة ، غير ان مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام اتفاقيات اللجنة في عين المقام مع أحكام المعاهدة ، ويعتقد انها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت من قبل مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات . ونظراً الى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ، ووعد وزير المستعمرات أثناء وجوده في هذا

---

١٠ ـ الاتفاقيات الاربع هي : الاتفاقية المالية والاتفاقية العسكرية والاتفاقية العدلية واتفاقية استخدام الموظفين .

القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فان مجلس الوزراء لا يرى امكاناً للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد وشرط ، ولا يتصوّر أن مجلس الامة يوافق على ذلك ، وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة فيما يخص الاتفاقيات وأن تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلًا للمعاهدة الجديدة وتتضمن تعهد حكومة بريطانية بأن تكون مدة الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتوكول ، وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية كل أربع سنوات مرة طوال مدة المعاهدة الجديدة حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنذاك .

ثانياً : ان تصرّح الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة انها تسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات التي هي لمدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك فعليها أن تقدمه كل اربع سنوات مرة ، وتسعى لادخاله وتاييد مطالبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة[11] .

وبعثت رئاسة مجلس الوزراء نسخة من هذا القرار الى كل من الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ليقترن بالموافقة الاصولية ، لأن مقررات مجلس الوزراء يجب أن تقترن بموافقة دار الاعتماد أولًا ، والملك فيصل أخيراً . فما كاد المندوب السامي يطلع على هذا القرار حتى جنّ جنونه فبعث الى الملك فيصل كتاباً برقم بي أو / ٢ وتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه ان أمام العراق أحد أمرين : أما قبول المعاهدة بالصيغة التي اقترحتها حكومته ، وأما التنازل عن ولاية الموصل الى الجمهورية التركية . أما تعديل المعاهدة بموجب وجهة النظر العراقية فان الحكومة البريطانية ليست مستعدة ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح مجلس الوزراء ادخالها على النص المقترح .

لم يفاجأ الملك فيصل بجواب المندوب السامي وموقفه من هذه المشكلة ، لأنه عالم ببواطن الامور أكثر من غيره . وأما مجلس الوزراء فقد اجتمع في اليوم الخامس من كانون الثاني واتخذ هذا القرار :

---

١١ ـ مقررات مجلس الوزراء ص ١٢١ من مجموعة الاشهر الثلاث ، تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٥ .

اطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو / ٢ والمؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة بموجب نقطة نظر المجلس، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته ادخالها على النص، مع مسودة الكتاب المراد ارساله عند امضاء المعاهدة. واعاد النظر في كتاب فخامته المرقم آر او / ٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٥ المرسل الى حضرة صاحب الجلالة، وفي نص المعاهدة المرسل في طيه. وبعد المداولة في الموضوع، أعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الأول للأسباب الآتية:

أولاً: نظراً الى روحية الشعب، من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصّها الحالي مع المادة الاضافية المقترحة.

ثانياً: ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبرّ بالوعود الصريحة التي صدرت من قبل رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعده بخصوص الاتفاقيات الملحقة.

ثالثاً: ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم قد أظهرت كلّها تساهلًا عظيماً في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة، وهي بدورها تؤمل ألّا تضنّ عليها بتنفيذ ما وعدت به.

رابعاً: ان الاتفاقيات الملحقة هي مما يمسّ مصالح كلا الحكومتين مباشرة، ولا علاقة لها بقرار مجلس عصبة الامم.

درس الملك فيصل هذه المقررات فأيدها وأمربتبليغها الى المندوب السامي، بحسب الاصول، فما كاد هذا يطلع عليها حتى ازور عنها وكتب الى جلالته يقول:

ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية التي صدقها المجلس المذكور في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ م، وان النظام المذكور يتضمن المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الاربع، فلا بد من أن تقبل الحكومة العراقية النص المقترح لتنفيذ هذا الشرط.

ولأجل أن يستعمل نائب المندوب السامي كل ما في جعبته من وسائل الاكراه، فانه أسرّ الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون بأن في البرلمان البريطاني معارضة شديدة للمعاهدة المقترحة تفوق المعارضة التي يجوز ظهورها في البرلمان

العراقي ، وان في حزب المحافظين البريطاني من يشاطرون حزبي الأحرار والعمال في عدم جواز توسّع مسؤوليات بريطانية في العراق فلا مناص ـ والحالة هذه ـ من الإسراع في قبول النص المقترح للمعاهدة الجديدة ليقطع خط الرجعة على الغير .

لقد ضاق رئيس الوزراء العراقي ذرعاً باساليب الاكراه التي عمد اليها رجال دار الاعتماد لحمل الحكومة العراقية على النزول عند ارادتهم في كل مشكلة تحدث بين العراق وبريطانية ، فقرر التنصل من المسؤولية وصارح الملك فيصل بقراره المتضمن استقالته من منصبه وما لبث أن تقدم بهذا الكتاب .

كتاب استقالة السعدون

ديوان مجلس الوزراء

١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة

يظهر لي ان المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي بخصوص المعاهدة قد وصلت الى حدٍ لا يمكن معه التوصل الى أي اتفاق على النقاط المختلف عليها بين الحكومتين . اني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة حفظاً لمصلحة البلاد ، وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من أخطار ، ولكن من جهة اخرى لا أرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي بدون ادخال التعديلات التي قررتها الوزارة في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ لاعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها . وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها أخيراً من فخامة وكيل المعتمد السامي ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل . فبناء على ذلك اني مضطر الى عرض استقالتي على السدّة الملكية لعل جلالتكم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح . وبالاخير احيط جلالتكم علماً بأن زملائي متفقون معي في الرأي .

العبد المخلص : عبدالمحسن

ولم يرَ الملك أية فائدة من قبول هذه الاستقالة ولا أمل في تحقيق الأماني العراقية ، فكتب الى الرئيس المستقيل يقول :

بغداد ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبدالمحسن

شعرت عندما دار الحديث بيني وبينكم أمس صباحاً بما يساور نفسكم من القلق

بسبب المذكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة، وفهمت منكم انكم عازمون على ترك مركزكم أملاً بالوصول الى تعديل يكون أكثر ملاءمة. وبعد ذلك تلقيت كتاب استقالتكم.

أنا لا يسعني إلا أن اشارككم في هذا القلق، واشاطركم هذا الشعور الحي، ولكني أعتقد بانكم تحبّون الي ـ بصفتي صديقاً لكم ـ وبالنظر الى وقوفي على مجريات الامور دقيقها وجليلها أن اسدي اليكم نصيحتي الاخيرة قبل أن نفرغ جام الصبر ونترك البلاد تتخبط في مجاهل الاستقبال.

تعلمون ان القرار الذي أصدره مجلس الامم بخصوص تعيين حدودنا الشمالية لم يكن ثمرة مساعي فريق واحد، وانما هو نتيجة عوامل متنوعة لا حاجة الى أن اذكركم بها لقرب عهدها منا. وتعلمون كذلك انه لم يعد في قدرة أحد من الذين اشتركوا في قضيتنا أن يعدل شيئاً من القرار المذكور، وانه لا بدّ في مثل هذه الحالة من استئناف المذكرات الطويلة، وفي هذا عود على بدء وفتح الباب من جديد. ولا أظن ان الفرص تساعدنا على الخروج منه ظافرين. فالقضية في حدّ ذاتها ليست مراكز حكومية مهما تكن سامية وانما هي قضية موت وحياة تتعلق بوطننا العزيز.

لقد تجشمنا الاهوال، وجادلنا وجادلتم حتى منّ الله علينا ببقاء أعز قسم من أقسام وطننا المحبوب. فهل يحق لنا، ونحن الآن على مفترق الطرق وفي أيدينا مستقبل الانسال الآتية، أن نرجع القهقرى ونترك وراءنا الفوضى والدمار؟ ولو كان في استبدال حكومة باخرى فائدة للوطن ترتجى لكان في اقدامكم على تضحية مركزكم عمل يستوجب التقدير.

اني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها في المذكرات الحاضرة ومقدّر قيمة التعديلات التي توصلتم اليها بفضل ثباتكم، والآن وقد وصلت الحالة الى ما أنتم عالمون، ووقفت بنا التعديلات عند الحدّ الذي لا أعتقد بامكان تجاوزه بالنظر لموقف جمعية الامم وما اختبرته شخصياً من نفسية الشعب البريطاني، فهل يجوز لنا أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الاهمية بحيث يؤثر على كياننا؟

ان القضية أصبحت الآن قضيتنا، ولا تهم في الحقيقة امة كما تهمنا لان كياننا بمجموعه مرتبط بها، فهل أنتم مفكرون فيما يحدثه انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها وتقوية خصومنا علينا، لذلك لا أرى في هذه الظروف مجالًا لقبول استقالتكم أنتم وزملاؤكم،

وأرى ان الواجب الوطني يحتم عليكم أن لا تفكروا في أمرٍ كهذا ، بل ان تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهده فيكم من عزمٍ أكيد ووطنية صادقة .

فيصـل

تملمــــل بســـيط

رأت الحكومة البريطانية ان الأزمة العراقية وصلت الى درجة الانفجار فأوعزت الى مندوبها السامي في العراق أن يبذل قصارى جهده لتخفيف حدّة التوتر فأبلغ المندوب رئيس الوزارة العراقية ان حكومته مستعدة لاضافة بندين الى المعاهدة المقترحة يتضمن أولهما استعداد الحكومة البريطانية لمواصلة النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلًا وذلك بعد ابرام المعاهدة ومصادقة مجلس جمعية الامم عليها ، وينصّ الثاني على إمكان اعادة النظر في الاتفاقيات المتفرّعة من المعاهدة بجدٍ ونشاط في فترات متتابعة مدة كل منها اربع سنوات الى أن تنقضي المعاهدة بناءً على التقدم .

١ - هل في استطاعة الحكومة البريطانية أن تلح على عصبة الامم لقبول عضوية العراق فيها ؟

٢ - فان لم يكن في استطاعتها ذلك فتعديل الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة بناءً على تقدم المملكة العراقية أو بناءً على أي سبب آخر .

وعلى أساس شبه الترضية هذه ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ قبول صيغة المعاهدة مع البندين الاضافيين ورفعها الى مجلس الامة للمصادقة عليها ، مرفقةً بمذكرة مفصلة تناولت منشأ مشكلة الموصل برمتها ، والمخاطر التي تعرّضت اليها ، وموقف كل من الحكومتين البريطانية والعراقية من جهة ، وجمهورية تركية الحديثة من جهة اخرى . وقد صادق مجلس النواب عليها في جلسة سرية ومشادات كلامية وشتائم لاذعة وذلك بأغلبية ٥٨ صوتاً ضد ١٨ صوتاً للمعارضة الذين خرجوا من بناية المجلس غاضبين ، مضافاً الى عشرة نواب تركوا الجلسة أو تغيبوا عنها . وكان عدد النواب بالاصل (٨٨) نائباً . أما في مجلس الاعيان فقد قبلت بشبه الاجماع إذ صوّت ضدها العين مولود مخلص فقط .

ترضـــية تركيـــة

كان من الصعب جداً أن تحلّ مشكلة الموصل حلًا سلمياً نهائياً مهما اتخذت من قرارات في سبيلها ، ومهما اتخذت عصبة الامم من تدابير لحلّها ، لهذا عمدت بريطانية الى أساليبها المعروفة ، والبريطانيون ساسة مهرة يعرفون كيف تؤكل الكتف . فأوعزوا الى السفير البريطاني في أنقرة السير رونالد لندسن أن يعرض على وزير خارجية تركية استعداد حكومته لان تعرض على الحكومة العراقية تخصيص مقدار من حصصها في امتياز نفط العراق لبضع سنين ، اذا تخلت الجمهورية التركية عن عنادها ووافقت على قرار عصبة الامم الخاص بمشكلة الموصل وحلّها سلمياً . وكانت تركية منصرفة يومئذ الى تثبيت كيانها وانماء وارداتها وتحصين حدودها ، كما كانت تقدّر ضعفها العسكري وعدم إمكان الوقوف أمام بريطانية وجبروتها فركنت الى شبه الملاينة ، وطالبت بادخال بعض التعديلات على « خط بروكسل » الذي صادقت عصبة الامم على جعله حداً للحدود بين تركية ، وكان تعديلًا لا يسبب ضرراً للعراق ولا ينقص من حق السيادة . وبعد مفاوضات ومساجلات طويلة ومتعبة تمّ الاتفاق على عقد معاهدة ثلاثية بين بريطانية والعراق من جهة ، وبين الجمهورية التركية من جهة اخرى . وتقضي هذه المعاهدة بقبول القرار الذي أصدره مجلس عصبة الامم في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٠ والقاضي بابقاء ولاية الموصل للعراق بعد اجراء تعديل طفيف في خط الحدود ، وان لجنة خاصة من الفريقين ستتولى وضع التخطيط النهائي على أراضي الطرفين وتنظيم الخرائط اللازمة نحو ذلك . كذلك نصت المعاهدة على أن يقدم العراق الى تركية عشرة في المئة من عائدات نفطه لمدة خمس وعشرين سنة من :

(أ) شركة النفط العراقية التركية عملًا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ ١٤ اذار ١٩٢٥ .

(ب) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلّون النفط عملًا باحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور .

(ج) الشركات الفرعية التي تؤلف عملًا باحكام المادة ٣٣ من الامتياز موضوع البحث .

وقد عرض المفاوض العراقي استعداد الحكومة العراقية تقديم نصف مليون باوند اذا رضيت الحكومة التركية بالتنازل عن الاسهم المقرّر لها في عائدات العراق

النقدية من وارداتها النفطية لمدة ٢٥ سنة ولكن تركية فضّلت الاستمرار على تسلّم الاقساط على الدفع الآتي :

لقد رحبت الحكومة العراقية ترحيباً حاراً بالمعاهدة الثلاثية التي تمّ التوقيع عليها في أنقرة في الخامس من حزيران ١٩٢٦ وتقدّمت بها الى مجلس النواب فقبلها بالاجماع في الثاني عشر من حزيران ، كما صادق عليها مجلس الاعيان بالاجماع في اليوم المذكور . وكان المجلس الوطني التركي قد أبرم هذه المعاهدة في السابع من حزيران ١٩٢٦ أي بعد عقدها بيومين فقط ، وتم بذلك طي أهم صفحة من صفحات العراق المعاصر .

الدويلة اليهودية كيف تأست ؟
ومتى تنهار ؟

الفكرة الصهيونية

هذا موضوع تاريخي طريف يتناول بالبحث منشأ قيام دولة اليهود في قلب البلاد العربية وكيف ستزول من الوجود فحقيق بالقارىء أن يطالعه بوله وترو ..

« الصهيونية » نسبة الى « صهيون » وهو جبل في القدس « قد يطلق هذا الاسم للدلالة على كل اورشليم ، إلا انه ينحصر غالباً في الجبل الجنوبي الغربي من المدينة »[1] ويراد بها اليوم نظام سياسي استعماري يرمي الى تكوين قومية يهودية محضة . واحياء اللغة العبرية القديمة ، وبعث الثقافة اليهودية البحتة ، واتخاذ فلسطين وطناً قومياً مستقلاً خاصاً باليهود على أساس انهم كانوا وما زالوا عرضة لضروب الاضطهاد في انحاء العالم وان لهم في فلسطين حقوقاً تاريخية قديمة .

تغلغلت « الفكرة الصهيونية » في نفوس يهود العالم على اختلاف طبقاتهم ، وتفاوت درجاتهم منذ زمن بعيد ، حتى انك لن تجد في يوم من الايام يهودياً لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ ، أو يتقاعس عن العمل في سبيل تحقيق هذه الامنية ، ولا سيما وقد كان اليهود وما يزالون يسندون هذه الاحلام الى عبارات يدعون انها وردت في التوراة ، نصاً أو روحاً . من ذلك قولهم كما جاء في العدد السابع من الاصحاح الثاني عشر من سفر التكوين (وظهر الرب لابرام وقال لنسلك اعطي هذه الأرض) « أي أرض فلسطين » ويدعون ان مملكة فلسطين الموهومة قد حددت في زمن ابراهيم الخليل عليه السلام ، اذ ورد في العدد الثامن من الاصحاح الخامس عشر من السفر المذكور ، سفر التكوين ، هذا النص « في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقاً قائلاً لنسلك اعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات » ويقولون ان هذا الميراث قد خصص في اولاد اسحاق دون اسماعيل ، بدليل ما ورد في العدد الحادي والعشرين من الاصحاح السابع عشر من هذا السفر ايضاً « ولكن عهدي اقيمه مع

---

١ ـ قاموس الكتاب المقدس ص ٢٣ من المجلد الثاني .

اسحاق الذي تلده لك سارة في هذا الوقت في السنة الآتية » .

على ان تمسك اليهود بفلسطين يتجلى في العدد الرابع من الاصحاح السادس من سفر الخروج وهذا نصه « وأيضاً أقمت معهم عهدي أن أعطيهم ارض كنعان ، ارض غربتهم التي تغربوا فيها » . وفي العدد الثامن من الاصحاح الرابع والعشرين من سفر يوشع « ثم اتيت بكم الى ارض الاموريين الساكنين في بحر الاردن محاربوكم ودفعتهم بيدكم فملكتم ارضهم واهلكتهم من امامكم » .

اليهود في فلسطين

سكن اليهود ارض فلسطين في الالف الثانية قبل الهجرة ، كما سكنها قبلهم الكنعانيون والحثّيون والفينيقيون ، وكما سكنها من بعدهم البابليون واليونانيون والرومانيون ، وقامت لهم في هذه الارض المقدسة دويلتان صغيرتان : دويلة اسرائيل في الشمال ، دويلة يهوذا في الجنوب ، ولكن اليهود سرعان ما تركوا هذه البلاد وتشتتوا في انحاء المعمورة بعد ان هاجم الملوك الاشوريون « دويلة اسرائيل الشمالية » نحو سنة ٧٢١ ق . م وقرضوها ، وبعد ان هاجم الملك البابلي نبوخذ نصر « دويلة يهوذا الجنوبية » نحو سنة ٥٨٦ ق . م وأجلى اهلها الى بابل ، ومع ان كورش الفارسي الذي قرض دولة بابل سنة ٥٣٩ ق . م ، سمح لليهود الذين أجلاهم نبوخذ نصر بالعودة الى قدس اسرارهم ، فان فتوحات اسكندر المقدوني جعلت فلسطين يونانية ، كما ان الرومانيين الذين استولوا على هذه البلاد سنة ٦٣ ق . م فتكوا باليهود فتكاً ذريعاً ، والحقوا بهم انواع الاذى ، ولما ثار هؤلاء ذوداً عن انفسهم ، وحفظاً لديانتهم ، لم تتهاون معهم « روما » بصورة من الصور ، فقد استردت اورشليم سنة ٧٠ بعد الميلاد ، واحرق المعبد اليهودي ، وذبح معظم اهله ، وبيع من بقي منهم . ولم يهنأ اليهود ويطمئنوا لانفسهم وأموالهم وأعراضهم إلا بعد الفتح العربي . قالت دائرة معارف القرن العشرين الفرنسية « ولكن لما فتح المسلمون بلاد الرومان ، حسّن حال اليهود ، فاشتغلوا بالتجارة ناعمي البال في بغداد والقاهرة وقرطبة ، وباختلاطهم بالعرب درسوا العلوم والصنائع بنجاح . ومن اول القرن التاسع صار لهم مراكز يهودية في القاهرة وفارس ومراكش ، وفي ذلك العهد قلّ عددهم في بابل وكثر في فلسطين ، وحظوا بالتقرب من خانات المغول المسلمين[٢] .

---

٢ ـ نقلها فريد وجدي الى كتابه « دائرة معارف القرن الرابع عشر » ص ٢٨٤ من المجلد الاول .

التعامل مع اليهود

« ان عصر الاضطهاد الذي كان مقدراً له ان يقلب حياة اليهود في بلاد هجرتهم رأساً على عقب ، ويحولها من حال الى حال ، بدأ في العالم المسيحي وليس في العالم الاسلامي . فمنذ ان اعتنقت الامبراطورية الرومانية الديانة المسيحية ، اضحى النصارى أقل تسامحاً في معاملتهم لليهود من الحكام المسلمين ، وقد اصبح اليهود الذين تغلغلوا في ايطاليا ، وبلاد الغال ، ثم في المانية ، وانكلترة عرضة لضروب من القيود والنواهي ترمي الى عزلهم عن غيرهم ، كشعب دونهم في المرتبة ، ثم جاءت العوامل الاجتماعية فوسعت هذه الهوّة حتى اصبح المهاجر اليهودي لا يستطيع ان يجد له في اوربا عملًا في الارض أو في الصناعة .. وهذا الشعور السيء الاثر والكثير الشعاب بلغ اوج الشدة في ايام الحروب الصليبية ... ولم يمض وقت طويل حتى صار قتل اليهودي في اوربة يعد عملًا من اعمال التقى ، كقتل المسلم في البلاد المقدسة ، وفي تلك الاثناء طفت على اوربة الغربية بكاملها موجة من الاضطهاد مطردة القسوة في طرائقها ، فجرد اليهود من املاكهم في انكلترة اولًا ثم في فرنسة ، وسيموا العذاب ، وذبحوا وطردوا في النهاية من البلاد .. وفي سنة ١٤٩٢ طرد من اسبانية كافة اليهود الذين رفضوا الارتداد عن دينهم . وعلى هذه الصورة بدأت هجرة اخرى لليهود .. الى المقاطعات التركية الواقعة على سواحل البحر الابيض المتوسط والبلقان ومصر وآسية الصغرى والقسطنطينية نفسها .. فالمسلمون ، من ترك وعرب ، كانوا اكثر تسامحاً معهم من المسيحيين .. اما اوربا الوسطى وايطاليا ، فقد تعرض اليهود فيها للمذابح ، كما في غيرها ، ولكنهم لم يطردوا منها بالاجماع كما طردوا من البلاد الاخرى ، على انهم عُزلوا منذ ذلك التاريخ عزلًا تاماً عن المسيحيين وحصروا في محلات خاصة من المدن التي كانوا يقيمون فيها اشتهرت باسم الغيتو ، اي الحي اليهودي ، واجبروا في الغالب على التمنطق بزنار اصفر ليتميزوا به عن افراد الشعب الاخرين » .

هذا هو وصف حالة اليهود في بلاد الانكليز والفرنسيين والالمان وسائر دول اوربة « كما جاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١١ ـ ١٢ » وهي اللجنة الانكليزية التي شكلت في يوم ٧ آب من سنة ١٩٣٦ م على اثر ثورة عرب فلسطين ضد طغيان اليهود ، ولكن مبادىء الثورتين الفرنسية والامريكية سهلت لـ « شعب الله المحتال » التغلغل والتسلسل الى تلك البلاد مرة اخرى وحصلت بعض العناصر

اليهودية على مراكز مهمة فيها ، ولا سيما في انكلترة ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ، فكان التسامح يساير تطورات الحكم الدستوري وشرع في اعتاق اليهود في ايطاليا والمانية وثم في انكلترة ، ولكن سرعان ما ظهر لهم في الشرق عدو جديد عرف بـ « اللاسامية » وربما كان ظهور هذا العدو رد فعل لتحسن حالهم في الغرب . « ومنذ سنة ١٨٨١ كان اضطهاد اليهود في روسية يضاهي بفظاعته الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه في غربي اوربة اثناء الحروب الصليبية . فقد نظمت سلسلة من الاضطهادات في شكل مذابح دعا اليها المتعصبون من اضداد اليهود عن تعمد وتصميم ، ووافقت عليها الحكومة الروسية ضمناً ان لم نقل انها تواطأت على تنظيمها ، وتكررت هذه المذابح على مراحل ، وظلت مستمرة حتى سنة ١٩١٠ فقتل فيها عشرات الألوف من اليهود ، واصبح عدد كبير منهم عديم الملجأ » .

وفي الوقت الذي كانت هذه المصائب تنصب على يهود اوربا انصباباً كان اليهود في البلاد العربية والاسلامية ينعمون بالرخاء والثراء والطمانينة ، فقد عاشوا بين مواطنيهم العرب والمسلمين يشاركونهم السراء والضراء ويمارسون تجارتهم الرابحة بحرية مطلقة بل كانوا يسيطرون على معظم مرافق البلاد التجارية والاقتصادية ويعيشون في بحبوحة من العيش الرغيد .

وكانت الحكومة العثمانية تتغاضى عن هجرتهم الى فلسطين حتى بلغ عددهم فيها ثمانين الف نسمة في عام ١٩١٤ م بينما لم يتجاوز هذا العدد الـ ٢٥,٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨١ م ، وفي خضم هذه الاضطرابات والاضطهادات بازاء اليهود في اوربة برزت « الصهيونية السياسية » التي استهدفت جمع اليهود في فلسطين ، وجباية التبرعات من الموسرين لتحقيق هذا الغرض ، معتقدين ان التحرر والاندماج في الشعوب الاخرى لن يتوصلا قط الى حل المشكلة اليهودية .

التفكير في دولة لليهود :

ان اول من فكر في اقامة دولة صهيونية مستقلة في فلسطين العربية هو الصحفي والمؤلف المسرحي النمساوي اليهودي المعروف « تيودور هرتزل » فقد الف كتاباً في سنة ١٨٩٥ م سماه « الدولة اليهودية » ولاجل ان يستر غرضه الحقيقي ، دعا الى اقامة هذه الدولة في اي ارض خالية ، فقال في ص ٤٠ من كتابه هذا : « يكفي ان يعطونا اية قطعة من الارض تتناسب مع حاجات شعبنا ، وتكون لنا

السيادة عليها ، اننا لا نريد اكثر من ذلك » .

ولكن فكرته هذه لم تلق تأييد العناصر الدينية المتطرفة ، حتى انه لما أراد أن يعقد « المؤتمر الصهيوني الاول » في « ميونيخ » قامت قيامة أهلها ، محتجين على ابتداع هذه الفكرة ، وعلى عقد هذا المؤتمر في مدينتهم ، فاضطر هرتزل الى ان يولي وجهه شطر « بال » في سويسرا ، ولما عقد هذا المؤتمر في هذه المدينة سنة ١٨٩٧ م واستمر ثلاثة ايام حضره زهاء ثلاثمئة شخصية من اقطاب الصهيونية في اكثر انحاء العالم ، وترأسه هرتزل بالذات[٣] فاتخذ المؤتمر هذه القرارات :

١ ـ تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين بطريقة منظمة .
٢ ـ تنظيم الحركة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى انحاء العالم .
٣ ـ ايقاظ الوعي اليهودي .
٤ ـ القيام بمساع لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على اهداف الحركة الصهيونية .

دون ان يبحث المؤتمر في امكانيات فلسطين الاقتصادية ، ولا فكّر في درجة استيعاب هذه الرقعة للسكان ، ولا نظر الى الحالة السياسية السائدة يومئذ ولا الى الشعوب المعادية لهذه الفكرة .

وتمهيداً لتنفيذ قرار مؤتمر بال المذكور اقام اليهود جمعية برئاسة تيودور هرتزل سموها « جمعية اليهود » « The Society of Jews » مهمتها الشروع في المفاوضات التي يتطلبها تحقيق المشروع مع السلطات المختصة ، واقاموا الى جانب هذه الجمعية شركة سموها « الشركة اليهودية » « The Jewish Company » مهمتها جمع التبرعات والاعانات من الموسرين والمحسنين لتامين النفقات التي يتطلبها تحقيق مشروع اقامة الدولة اليهودية في فلسطين . وتقرر ايضاً اتخاذ اللغة العبرية اللغة الرسمية في التخاطب بين اليهود في انحاء العالم كافة وتوصل الحاخام بن

---

٣ ـ كان تيودور هرتزل مدفوعاً الى إقامة هذا المؤتمر بسبب قضية دريفوس . ودريفوس هذا كان ضابطاً يهودياً في الجيش الفرنسي ، فاتهم بالخيانة العظمى في سنة ١٨٩٣ م فحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، لان الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٤٨ م كان قد ألغى عقوبة الاعدام ، ولكن هرتزل قد حضر محاكمته وشاهد فصولها المخزية ، وبعد خمس سنوات على صدور هذا الحكم استطاع اليهود أن يبعثوا قضية هذا الخائن من مرقدها ، وأن يستحصلوا قراراً ببراءته واعادة أوسمته اليه . بعد كرٍ وفرٍ استمرا سبعة اعوام يغذيهما المال والنفوذ .

يهودا الى وضع لغة عبرية مدنية وكان ذلك عام ١٩١١ .

استعطاف السلطان عبد الحميد :

وشرع هرتزل في السعي للمثول بين يدي السلطان عبدالحميد العثماني فتم له ذلك بعد مشقات واهوال ، ولكن السلطان كان ابعد نظراً مما ظنه هرتزل وتوهمه فلم يُعر معروضاته التفاتاً ، ولم يحقق لاحلامه آمالًا ، فاتجه داهية الصهيونيين بمساعيه لدى خديوي مصر لجعل صحراء سينا ، المحادّة لفلسطين ، مستعمرة لليهود ، وكانت بريطانية تؤيد هذا الاتجاه على اساس ان استعمار العريش وسينا ، سيكون البداية لتحقيق الفوز بفلسطين ، ولكنه وجد في القاهرة ما وجده في الاستانة من صعاب تحول دون ذلك ، فاتجه بمساعيه لدى الدول الاوربية ، عسى ان يحظى بوساطتها لدى السلطان فتفرض عليه ارادة اليهود فرضاً ، وتحقق لهم هذا الحلم اللذيذ ، وكانت بريطانية سباقة لهذه المكرمة فبذل ممثلها في الاستانة اقصى الجهد لينال وعداً بذلك ، في الاقل ، ولكن السلطان أبى أن يقر هذه الجهود . ومات هرتزل في الثالث من تموز سنة ١٩٠٤ فاخمدت نار الصهيونية المتاججة ، وشعرت الدول الاوربية بعدم ملاءمة الظروف لبحث هذه القضية .

استغلال الظروف :

لما نشبت الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م » كانت الحركة الصهيونية في جمود تام ، وباءت مساعيها السابقة بالفشل والخذلان ، واخذ عدد المؤمنين بالفكرة يتضاءل بالتدريج . ولكن ما كادت الانبراطورية العثمانية تشترك في هذه الحرب ، منضمة الى جانب دول اوربة الوسطى ، اي ضد بريطانية وفرنسة ، حتى اتضح لليهود ان السيطرة على فلسطين ستنتقل حتماً من ايدي العثمانيين الى غيرهم ، ولاح لهم « ان انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم الى فلسطين على مجال اوسع كثيراً مما كان يظن ممكناً حتى ذلك الحين »[٤] ومع ذلك شرعوا في الاتصال بالمقامات العليا في تركية ، وحليفتها المانية ، على أمل الفوز بالعطف على قضيتهم ، وفي الوقت نفسه فانهم اخذوا يتصلون بالمقامات البريطانية والامريكية

---

٤ ـ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٣٠ .

لتحريك كوامن غضبها وحقدها . على انبراطورية الرجل المريض[٥] واستنزال شآبيب عطفها على مشروعهم الصهيوني . وقد شعر الالمان بما تجره الصهيونية وراءها من القوى المادية والمعنوية ، وما تقوم به مؤسساتها من اتصالات بالاعداء ، فضغطوا على السلطان حتى حملوه على ابداء موافقته الابتدائية على ان يؤلف اليهود في ختام الحرب القائمة ، شركة ذات امتيازات واسعة ، تتولى حماية هجرة اليهود الى فلسطين . ولكن قبل ان يصادق على هذا الوعد ، من قبل الدوائر المختصة في الاستانة ، كانت الجيوش البريطانية تخترق شوارع فلسطين ، والجنرال اللنبي يعلن انتهاء الحروب الصليبية على صورة رسمية ، فلم يبق للاتفاق الابتدائي الذي تم بين اقطاب اليهود والسلطان العثماني أية قيمة في نظر الصهيونيين فولوا وجوههم شطر الحلفاء .

الموقف البريطاني

كانت الحكومة البريطانية في ارتباك عظيم يوم اخذت الجيوش الالمانية تحتل بلدان اعدائها الواحدة بعد الاخرى ، وتدك عروش الخصوم عرشاً بعد عرش ، وكانت قواتها العسكرية وامكانياتها الاقتصادية دون القوى الالمانية وامكانياتها ، ورأت الدبلوماسية الانكليزية انه ما لم تشترك امريكا في هذه الحرب الى جانب الحلفاء ، فان الجهة الالمانية منتصرة لا محال ، وان الانبراطورية البريطانية مقضي عليها بالفناء ، ولكنها ـ أي الحكومة البريطانية ـ كانت تعلم في الوقت نفسه ، ان كسب صداقة امريكا يتوقف في الدرجة الاولى على ضمان صداقة اليهود وعطفهم ، فان الثروة والصحافة في امريكا بأيدي اليهود وان كبار اليهود في انكلترة ، كاللورد روتشيلد ، والدكتور وايزمن ، وهربرت صموئيل ، واضرابهم يسيطرون على قسم كبير من البيوتات المالية والصحف السياسية ، ويتمتعون بمراكز مهمة في انكلترة ، وان بين يهود انكلترة ويهود امريكا وشائج قوية ومصالح مشتركة ، وان في امكان هؤلاء اليهود « مجتمعين » حمل الولايات المتحدة الامريكية على النزول الى الميدان لانهاء الحرب في صالح الحلفاء ، اذا ما حققت بربطانية للصهيونية احلامها ، ووعدت

---

٥ ـ هو اللقب الذي أطلقه على تركية نيقولا ، قيصر روسية ، في سنة ١٨٤٤ م .

اليهود بالوطن القومي في فلسطين ، فاستعرضت عهودها للعرب[6] ودرست الموقف العام من نواحيه المختلفة ، فقررت ان تخطو خطوتها الاجرامية فتنكث بالوعود التي قطعتها للعرب ، وتستغل الفرصة في الوقت نفسه فتفتح لنفسها ممراً وسيعاً الى فلسطين ، وتقيم حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً على الجسر الذي يربط روسية مع سينا بافريقية ويربطهما معاً بالبحر الابيض ، فعرضت على روسية وفرنسة فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، دون ان تقيد نفسها بشكل من اشكال الحلول السياسية الدولية التي يمكن تطبيقها لتحقيق انشاء هذا الوطن ، فاسرعت الاولى باعلان موافقتها على المشروع البريطاني ، وتلكأت الثانية فسافر الى باريس سوكولوف ، احد اقطاب الصهيونية في لندن واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ، تساعده في مهمته هذه السفارة البريطانية في باريس ، فاستطاع ان يحصل على تأييد الـ « كي دورسي » ايضاً ، وما لبث أن سافر الى روما ونال موافقة البابا والمقامات الايتالية على ما تقدم . ولما عرض المشروع البريطاني على الولايات المتحدة الامريكية ، كان من الطبيعي ان ينظم اليهود حملة صحفية واسعة لتاييده . وقد استطاع النفوذ الصهيوني المتغلغل في هذه الارجاء من المعمورة ان يحمل الكونغرس على اقرار المشروع البريطاني ايضاً ، فلما تم لانكلترة تامين موافقة حلفائها والمقامات الامريكية المسؤولة على سياستها ، كلف لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، المستر سايكس سكرتيره الخاص ، بالدخول في مفاوضة المنظمات الصهيونية لوضع صيغة المشروع ، فعقد اول اجتماع رسمي لهذا الغرض في يوم ٧ شباط من عام ١٩١٧ م ، وبموجب الخطة التي رسمها الانكليز ، طالب

---

٦ ـ كان الشريف حسين ، أمير مكة المكرمة ، قد حلم في وضع الانبراطورية العثمانية بعد اشتراكها في الحرب العالمية الاولى ضد بريطانية وحلفائها ، وفي وضع العرب إزاء هذه الانبراطورية المسلمة ، وفيما ستسفر عنه هذه الحرب فكتب الى السر هنري مكماهون كتاباً بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ م ساله فيه أن تعترف حكومته البريطانية باستقلال البلاد العربية ـ ضمن الحدود التي سنذكرها بعد قليل ـ لقاء وقوف العرب الى جانب الحلفاء في هذه الحرب الضروس . فرد عليه مكماهون بتاريخ ٣٠ آب مرحباً بهذا العرض ، وبعد مراسلات اخرى بين الطرفين تم الاتفاق على ان بريطانية « مستعدة لأن تعترف باستقلال العرب ، وان تؤيد ذلك الاستقلال في البلاد الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة » وكانت فلسطين التي هي جزء من سورية الجنوبية ضمن البلاد والحدود التي اقترحها الشريف حسين وثبتها في مراسلاته أكثر من مرة كما سنثبت نص هذه الحدود .

اليهود بوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية لامكان تحقيق فكرة انشاء وطنهم القومي . فلما بلغ مسامع يهود امريكا نبأ هذا المؤتمر طالبوا باعلان الدولة اليهودية في الحال دون اضاعة الوقت في ولوج الطرق الملتوية والتشبث بالمشاريع البعيدة الأمل ، ولكن الدكتور حييم وايزمن خطب في جمع من عقلائهم في نيسان من هذه السنة ، مخطئاً فكرة الاستعجال باعلان الدولة اليهودية ، وداعياً الشعب اليهودي الى الاكتفاء بوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية فتسهل لهم الهجرة اليها ، وتمكنهم من اقامة المؤسسات والنظم التحضيرية تمهيداً لاقامة دولتهم المامولة ، وفي الوقت نفسه بدأت المفاوضات تجري بين الدول التي يعنيها الامر لوضع صيغة المشروع كما جرت المذاكرات الدقيقة بين الاقطاب البريطانيين المسؤولين لتحديده ورسم خطوطه الاساسية .

الوعد البغيض

في احدى الجلسات السرية التي عقدها مجلس الحرب الوزاري البريطاني في اواخر تشرين الاول ١٩١٧ م ، شرح اللورد بلفور لزملائه ان عبارة الوطن القومي تشمل شكلًا ما من حماية بريطانية أو امريكية يُعطى في ظلها لليهود كل ما من شانه ان يسهل لهم تاسيس مركز صحيح للثقافة القومية وموطن للحياة القومية .. قال لويد جورج ان الفكرة التي استوحيناها والتفسير الذي اتفقنا عليه هو ان لا تقضي معاهدات الصلح بخلق دولة يهودية في الحال في فلسطين دون ان يؤخذ رأي اغلبية سكان هذه البلاد غير انا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل ان عرف اليهود ان يستفيدوا من التسهيلات التي اعطيناهم اياها وحازوا على اغلبية عددية في فلسطين عندما يحين الوقت لمنح فلسطين انظمة سياسية تمثيلية وقال اللورد كرزن ان الوطن القومي مفاده كيان سياسي يؤلفه اليهود ويدير شؤونه اليهود ويحكم وفقاً لمصالح اليهود[٧] وهو يرى ان لهذا الكيان السياسي حق استملاك البلاد أو في الأقل حق استملاك اكثرية الاراضي في البلاد ولكنه يقرّ على انشاء مثل هذا الكيان السياسي متعذر في فلسطين وان هذا البلد ليس خلواً من السكان . وفي يوم ٢ تشرين الثاني من هذه السنة نفسها « أي سنة ١٩١٧ » وجه

---

٧ - نقله « نجيب صدقة » الى كتابه « قضية فلسطين » ص ٣٢ .

اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانية الى البارون ادمون دي روتشلد، الزعيم الصهيوني في لندن هذا الكتاب بعد ان وافقت على صيغته كل من انكلترة وفرنسة وامريكة، كما وافقت عليه المنظمات الصهيونية في انكلترة وامريكة :

« ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان الى انشاء وطن قومي بفلسطين للشعب اليهودي، وانها ستبذل خير مساعيها لادراك هذا الغرض، على ان يكون من الجلي الذي لا لِبْسَ فيه انه لن يتخذ أي عمل قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهوديه المقيمة بفلسطين، أو بوضع اليهود السياسي وحقوقهم ألتي يتمتعون بها في اي بلد آخر »[٨].

« وكيما تحاط اليهودية العالمية علماً بصدور هذا التصريح، وزعت ملايين من النشرات على الجاليات اليهودية في كافة انحاء العالم فالقيت هذه النشرات من الطائرات على المدن الالمانية، والنمساوية، ووزعت بسخاء في المنطقة اليهودية الممتدة من بولونيا حتى البحر الاسود[٩] وصرّح المستر ونستن تشرشل في يوم صدوره بما ياتي :

ان قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يخدم اهداف بريطانية من حيث انه يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحاد بينها وبين العرب .. ان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين سوف يكون عازلًا بين العرب شرقي سيناء والغرب طرف منها، ثم ان هذا الوطن القومي لليهود الذي سيكون بحاجة الى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد الغربي الواسع سوف يبقى دائماً في احضان الغرب الذي يستطيع في أي وقت ان يستعمله قاعدة للعمل ضد أي تهديد لمصالح الانبراطورية في مصر من جهة أو في العراق من جهة اخرى ومن حاجة اخرى لذلك فان الوطن القومي لليهود سوف يشغل العرب ويمتص طاقاتهم اولًا باول. هكذا وُلد « وعد بلفور » وهكذا قامت اسسه، وبنيت قواعده برضا الدول العظمى وموافقتها، وقد ايدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً في يوم ١٤ شباط من عام ١٩١٨ م، كما أيدته ايطاليا مثل هذا التأييد في يوم ٩ أيار من هذه السنة واحيط قداسة البابا علماً بمضمونه. اما امريكا فقد اشتركت مع بريطانية في صياغة كلمات الوعد وعدلت بعض العبارات الواردة فيه لضمان الغاية من وضعه وقد ادلى الرئيس ولسن في يوم ٣ آذار سنة ١٩١٩ بتصريح

---

٨ - راجع هذا النص الرسمي في (تاريخ العراق السياسي الحديث) ص ٦٢ من المجلد الاول.

٩ - تقرير اللجنة الملكية ص ٣٢.

قال فيه « انني مقتنع بأن الامم المتحالفة ، بموافقة حكومتنا وشعبنا التامة ، هي متفقة على وضع الاسس لدولة يهودية في فلسطين » ولكن اقطاب العرب ، فضلًا عن صعاليكهم ، ما زالوا يحتجون على هذه الجريمة المنكرة لدى اقطاب الدول التي تعهدت « الدولة اليهودية في فلسطين » ولدى مقام البابا في روما أملًا في ان يظفروا بعطفها وتدخلها لصالحهم فكان مثلهم كمثل المستجير بالرمضاء .

اما اليهود فقد ساروا بتشييد سياستهم في فلسطين على وسائل الاغراء المنوعة لسلب اراضي العرب وممتلكاتهم ، مستعينين بالهبات والصدقات التي كانوا يجمعونها من امريكا وانكلترة لشراء الدونم الواحد من اراضي الموات في فلسطين الذي يساوي عشرة جنيهات انكليزية بمائة جنيه ، ثم نظموا رتلًا خامساً من فتياتهم وفتيانهم لسلب اثمان الاراضي التي صرفوها للعرب بسخاء ، ثم صرفوا هذه الاثمان على اقامة الصروح والتروس بأيد عربية صرفة ، ثم استرجعوا هذه الاجور بواسطة الرتل الخامس المذكور . ولم يمض العام الثلاثون على صدور « وعد بلفور » حتى كانت اراضي العرب البور في فلسطين مستعمرات يهودية فخمة ، وبساتين للبرتقال عامرة ، ومصانع ومساحات منوعة ... الخ .

الوعد من الناحية القانونية

بحث الحقوقيون العالميون « وعد بلفور » من الناحية الحقوقية فوجدوه باطلًا من اساسه ، لأن بريطانية وعدت العرب في مراسلات الحسين ـ مكماهون « باستقلال بلاد العرب بحيث تضم منطقتى مرسين واضنه شمالًا ، وتمتد من خط العرض رقم ٣٧ الى الحدود الايرانية ، اما الحد الشرقي فيبدأ بالحدود الايرانية ، وينتهي في خليج البصرة ، ويكون المحيط الهندي ، مع استثناء عدن « حدّها الجنوبي » ويكون البحر الاحمر والبحر المتوسط لغاية مرسين الحد الغربي للمملكة[١٠] وبعد اكثر من سنة فانها ـ أي بريطانية ـ وعدت اليهود بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين العربية ، وهي بوعدها الثاني لم تستشر الملك حسيناً ، بل لم تطلعه على هذا الوعد ، كما ان فلسطين لم تكن من الاملاك البريطانية ، ولا كان سكانها رعايا بريطانيين ليحق لبريطانية ان تمنح هذه البلاد المقدسة الى هذا

---

١٠ ـ جريدة الطان الفرنسية الصادرة في باريس بتاريخ ١٨ ايلول ١٩١٩ .

الشعب الطريد . ثم انه لما وضعت الحرب العالمية « الاولى » اوزارها ، وتألف مجلس الحلفاء الاعلى لتوزيع اسلابها ، حصلت بريطانية على الانتداب على فلسطين ومن شروط هذا الانتداب ان الدولة المنتدبة لا تستطيع ان تتنازل عن أي جزء من الاملاك التي انتدبت عليها ، فوعد بلفور اذاً لا يمكن ان يكون اساساً كافياً للحق لانه لا يتضمن غير العطف على الوطن القومي اليهودي ، وما هو من الناحية الحقوقية إلا مجرد كلام منمق إلا اذا فرضنا ان لبريطانية الحق في بيع فلسطين . اما اذا كان هذا الغرض غير صحيح فيكون التصريح مزعزع الاركان من الناحية الحقوقية لان المفروض في المعاهدات والعهود ان تكون خاضعة لمعاهدة فرسايل ، ولميثاق عصبة الامم ، على حين ان ميثاق هذه العصبة ينص على عدم جواز بقاء أي عهد يتعارض مع احكامه . وقد نصت الفقرة (٤) من المادة الـ ٢٢ من عهد عصبة الامم على ان تمنح البلدان التي طبق عليها الانتداب من نوع (١) - وفلسطين كانت من هذا النوع - نوعاً من الاستقلال الموقت حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه ان تقف بنفسها ، بينما التصريح البريطاني - أو وعد بلفور - جعل الانتداب في حكم المستحيل إذ لا يمكن أن يكون هنالك استقلال موقت في ارض هي عرضة الى هجرة محمية ، وان الانتداب يرعى مصالح السكان المحليين في حين ان التصريح يرعى مصالح شعب غير مقيم في البلاد جاعلًا اليهود في العالم مواطنين حقيقيين ، وفي طريق دولتهم المزعومة ، ولكن هذه كانت سياسة بريطانية بالذات . فقد جاء في ص ٢٠ - ٢١ من تقرير اللجنة الملكية البريطانية ما يؤيد ان انكلترة كانت تهدف الى اقامة دولة يهودية منذ اكثر من مئة سنة قالت اللجنة :

« فقد سبق للورد سافتسبوري منذ سنة ١٨٤٠ ان اقترح مشروعاً للاستعمار اليهودي بضمانة دولية كوسيلة للاستفادة من ثروة الشعب اليهودي ونشاطه .. وقد أتى جورج اليوت ، ولورنس اوليفانت بصراحة على ذكر الامنية التي ترمي اليها الصهيونية وحبذاها تحبيذاً شديداً .. وهكذا كانت آمال الصهيونية لا تزال معلقة على فلسطين دون غيرها عندما نشبت الحرب العامة » . واتضح للناس ان الانبراطورية العثمانية تخوض غمارها الى جانب دول الائتلاف مع ما يعنيه ذلك من احتمال خروج فلسطين عند نهاية الحرب من أيدي الترك الى أيدي اخرى .. وما لنا وهذه الاستشهادات البعيدة والوقائع الاخيرة تثبت بجلاء ان سياسة بريطانية في الشرق الاوسط تستهدف ابادة العرب بالتدريج ، واحلال اليهود محلهم . فالانكليز هم الذين دفعوا باليهود الى الهجرة الى فلسطين تحميهم الحراب الانكليزية ، وهم الذين

مؤنوهم بالسلاح بعد ان مزنوهم على استعماله . وهم الذين كانوا يعاقبون العربي بالاعدام شنقاً اذا وجدوا معه طلقة واحدة . ويغضّون النظر عن اليهود المدججين بالسلاح حينما يهاجمون العرب العزل من السلاح ويفتكون بهم فتكاً ذريعا وهل ينسى العرب تسليم الانكليز حيفا ومستودعاتها لليهود ليقوموا بشن هجومهم الغادر على العرب ؟

ويجب ان لا يفوتنا ذكر التشجيع الذي قبلته بريطانية للداعية اليهودي الدكتور وايزمن لتكوين فرقة يهودية تقاتل الى جانب بريطانية وحلفائها في الحرب العالمية الاولى فقد كانت هذه الفرقة نواة الجيش الذي حارب العرب في ختام الحرب المذكورة وقد كان لهذه الفرقة علمها الخالد الذي اصبح علم دولة اليهود عند قيامها في ختام الحرب العالمية المذكورة وهكذا ارتفع عدد اليهود في فلسطين من اربعين الفاً قبل نشوب الحرب الى مئة وعشرة الاف في آخر عام ١٩٢٥ والى ٣٠٠ الف في عام ١٩٣٥ والى ٦٥٠ الف في عام ١٩٤٨ .

وادركت الصهيونية العالمية في بحر الحرب الثانية ان نجم بريطانية آخذ في الافول فاتجهت الى امريكا وصارت تتصل بنقابات العمال وبالمجالس النيابية وباعضاء الاحزاب المختلفة وبالصحافة وغيرها حتى صارت تتلقى من الدعم الامريكي ما لم تحلم بعشر معشاره من الدعم السلطاني وكان الشعب الامريكي ومؤسساته يجهلون احوال العرب وعلاقتهم بفلسطين .

ومع علم الصهيونية بأن اليهود في العالم لا يكونون شعباً واحداً أو عنصراً واحدا لانهم ينتمون الى مختلف القوميات فانها سعت السعي الحثيث لتتخذ من تعمد اضطهاد اليهود قومية يهودية تربط يهود العالم بعجلة المصير الواحد .

وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا[11] .

---

١١ - سورة المائدة ، آية ٦٤ .

القضية الفلسطينية
وحوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١ م

توطئـــــــة

تزعم الحاج أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، القضية الفلسطينية العربية الاسلامية حتى أصبح رمزاً للدفاع عن العروبة والاسلام فكان من الطبيعي أن يحلم في تخليص فلسطين ، وأن يطمح الى تثبيت هذه الزعامة ، وقد لمح كفاءته للزعامة والقيادة المغفور له ، موسى كاظم باشا الحسيني ، فدعمه في تحصين مركزه في الإفتاء ، وفي إشغاله القيادة في فلسطين . وكان لموسى كاظم باشا هذا مركز عظيم جعله موضع احترام العرب واليهود والانكليز .

ولا يفوتنا أن نشير الى ان الحاج محمد أمين ، وهو حسيني يجري في عروقه ما يجري في دم الحسنين من طموح للحكم والتوجيه ، وقناعة بوجود حق طبيعي في أن يسود وأن يحكم ، وقد هيأت له القضية الفلسطينية مجال السير في هذا الاتجاه الذي امتزج به طموحه الشديد مع سمو مطلبه في القضية الفلسطينية .

ومن المهم أن نسجل رأينا بان أي إنسان لا يستطيع أن يقوم باي عمل ، وهو مطلق الحرية ، ولا يكون قادراً على الانطلاق الذاتي من غير أن يتأثر بالعوامل المختلفة في زمن فعالياته فمهما حاول أن يوجه نشاطه توجيهاً مستقلاً فإنه بحكم العوامل المحيطة به في زمنه يفقد هذا الاستقلال الذاتي ويخضع لتلك العوامل .

جذور القضية

للقضية الفلسطينية جذور تاريخية بعيدة ، وحسبنا أن نشير الى الحروب الصليبية التي لا يتسع مجال بحثنا لدراسة جميع العوامل التي أوجدتها إذ أن لتلك الحروب بحثها الخاص بها ، ولكننا نقول أن تلك العوامل بقيت قائمة ، وأن تطورات الاشكال التي ظهرت الى حد يوهم بتناقص أثرها اليوم عما كانت عليه في الحروب الصليبية .

كانت الرابطة بين العرب والمسلمين وثيقة قوية ، ولا نبالغ إذا قلنا ان الرابطة

بين البلاد العربية وبين البلاد الاسلامية تكاد تكون بمثل هذه القوة من نواح كثيرة يعنينا منها أن التاثير على العرب أو بلادهم يعكس نتائجه على المسلمين وعلى العالم الاسلامي . فكما ان نبي المسلمين ﷺ عربي ، وان قرآنه انزل بلسان عربي مبين ، فإن البلاد العربية إنما هي صلة الوصل بين الغرب وبين الشرق الذي استقر الاسلام فيه . فالبلاد العربية ـ وهي الجسر بين ضفتي العالم : الغربي الذي لا سلطان فيهللاسلام والمسلمين، والشرقي الذي تمكن منهالاسلام، وتشرب في أعراق الملايين من أبنائه ـ هذا الجسر لم يكن من الهين أن يترك حراً خالصاً للعرب إذ لا يلبث أن يصبح سداً منيعاً تجاه الغرب ولا يلبث الاسلام أن يعود الى ما كان عليه ، وأن يصبح المسلمون ، وفي مقدمتهم العرب اصحاب هذا الجسر ، وقادة العالم الاسلامي ، فضرب الرأس واحتلال الجسر بشكل مباشر أو غير مباشر أمر جوهري للغرب ، فلا بد من ذك هذا الحصن والاستيلاء على ما فيه تنفيذاً للسياسة التقليدية التي سار الاستعمار الغربي عليها وهي الاستيلاء على المواقع الستراتيجية والنقاط المهمة .

إن من السذاجة التوهم بأن اقتراحاً قدمه الدكتور وايزمن الى وزارة الحربية البريطانية ، في بحر الحرب العالمية الاولى ، كان له الاثر الحسم في إعلان تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م ، وإذا كان لهذه الخدمة من أثر فاثرها يقتصر على اتخاذها حجة لتسويغ السياسة البريطانية المؤثرة في قضية فلسطين ، والمعلنة على لسان الوزير البريطاني في مجلس العموم ، تلك السياسة المؤثرة المتصلة بالجذور التاريخية التي نوهنا عنها آنفاً .

كما أن من الدعايات الخادعة القول بأن مماكسة العرب للسياسة البريطانية في إبان الحرب العالمية الثانية كان لها الاثر في انحياز هذه السياسة الى جانب اليهود ، فإن اعلان بريطانية ، أو بالاحرى انحياز الدول الغربية في سياستها الى اليهود قد تم خلال الحرب العالمية الأولى ، بعد أن ثار العرب بقيادة الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، ضد الترك ، والى جانب بريطانية وحلفائها . بل ان اليهود قد وجدوا لدى الانبراطورية الالمانية في الحرب العالمية الاولى استعداداً للتفاهم معهم على تحقيق مطامعهم في فلسطين . فليس اليهود ـ إذاً ـ إلا آلة عثر الغرب عليها فاستغلها ، غير أن هذه الالة لم تكن صماء ، كما يتبادر الى إذهان ضعاف المعرفة بل وهي واعية نشيطة تسعى الى الهدف بدون أي اكتراث بالوسيلة أو

التقيد بالاعتبارات المعنوية .

ولقد ساعدت هذه الظروف ، وأهمها الظرف الحاضر ، رغبة بريطانية وغيرها من الدول الغربية على فتح ثغرة في البلاد العربية ، وعلى أن تكون فعالية زعماء الفكرة الصهيونية عظيمة الأثر ، ولا سيما ان المجموعة العالمية من اليهود لم تكن مؤمنة بإمكان تحقيق الاحلام الصهيونية ، وإنما كانت الاغلبية الساحقة من اليهود تقدر « وهي محقة في تقديرها » النتائج التي ستترتب على توجيه اليهود نحو فلسطين ، مما أدى الى تيسير انتشار الفكرة النازية والفاشستية الرامية الى إخراج اليهود من المانية أولاً ، ومن ايطالية وغيرها أخيراً . فلولا التوافق في المصالح بين أسس السياسة الغربية ومراميها البعيدة ، وبين الحركة الصهيونية لأحبطت هذه الحركة .

وإذا كان لا بد لنا من دعم هذا الرأي من مثل تاريخي ، فإن الذي لا شك فيه ان الأرمن المسيحيين أقرب ديناً ـ بطبيعة الحال ـ الى الغرب ، وأشد التصاقاً بالأراضي التي استوطنوا فيها وأقل خطراً في المدى البعيد على سياسة الدول الاخرى ، ولكنهم فجعوا بتغرير الدول الغربية لهم فلم يصبهم غير التنكيل والتشريد ، واخرجوا من ديارهم وأصبحوا كاليهود مشتتين في العالم ، بينما انتهت الحركة الصهيونية الى تكوين الدولة اليهودية المعادية للعرب ، وشتان بين مطلب الأرمن الهين ، وهو الحكم الذاتي في ديارهم وبين مطلب اليهود في اغتصاب بلاد غيرهم ، والحلول محلهم بعد تشريدهم ، مما يخالف قواعد العدل ، وروح العصر ، وقوانين الدول المرعية .

كان للغرب إذاً هدف صريح من الحركة الصهيونية هو إذلال العرب ، ومن ثم إذلال المسلمين وهدف آخر أفظع وأقسى ، وهو بتر بقعة عربية عامرة من جسم الوطن العربي الاكبر ، أو الجسر القائم بين الشرق والغرب ، وكانت فظاعة الغصب أضمن لمصلحة الغرب إذ أنه يولد حتماً عداوة أبدية بين الغاصبين من اليهود وبين المعتدى عليهم من العرب ، ولا بد لاحد من الفريقين : اليهود والعرب من الانحياز الى الجانب الغربي ، إن لم يظفر هذا الجانب بحمل الفريقين المذكورين على الانحياز الى جانبه معاً .

عدم التكافؤ في القوى

لم يكن هنالك تكافؤ بين القوى والعوامل المؤثرة في مصير فلسطين ، فإلى جانب التوافق بين المصلحة اليهودية ، ومصلحة الاستعمار الغربي ضد المصالح القومية العربية ، كان هنالك تفاوت في الثقافة ، والثروة ، والمقدرة على الدعاية ،

وروح التنظيم ، ولم يكن للعرب من أسلحة التفوق إلا سلاح واحد . هو وضوح حقهم في فلسطين ، من جهة ، وكفاءة الذهنية الاسلامية وقدرتها على تطبيق مقتضيات العقيدة الاسلامية في احترام حقوق معتنقي المسيحية ، واليهودية ، في الاماكن المقدسة التي بقيت سدانتها بأيدي المسلمين منذ الفتح الاسلامي ، وارتضاء الجميع بقاء هذه السدانة في أيدي المسلمين دون غيرهم ، لذلك فقد تشبث العرب عبثاً بتحصيل حقهم هذا عن طريق تذكير الجهات المختلفة ، ومنهم البابا وغيره ، تشبثاً لم يكن ليؤتي ثمرته ما دامت المصالح الدولية الغربية متوافقة ، كما أسلفنا ، مع المصالح اليهودية .

ذيوع صيت الحاج أمين

في هذا الوسط الغريب ، وفي كنف هذه الظروف المتباينة ، ظهرت زعامة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ، واستمرت فعاليته في فلسطين وفي خارجها ، وقد أضفت خصومة اليهود العنيفة لزعامته روعة على هذه الزعامة ، وأذاعت صيته في أطراف الدنيا فاصبح المفتي الحسيني رمزاً للقضية الفلسطينية شاء خصومه أم أبوا .

استغلال اليهود للفرص

حرص اليهود على استغلال أية صلاحية تمنحها بريطانية لهم في فلسطين ، وكانوا لا يكتفون بما منح لهم ، فصاروا يبذلون المستحيل للحصول على صلاحيات اخرى وكانوا يجدون في الحكام البريطانيين وفي السياسة البريطانية سنداً فعالًا ، على حين ان العرب كانوا يتوانون عن استغلال ظروفهم ، ثم لا يلبثون أن يجدوا ان اليهود قد سبقوهم أشواطاً .

وكانت مثل هذه الظروف حرية أن تثير نقمة العرب فيضطرون الى تناسي عوامل الخلاف فيما بينهم ، وتندفع أكثرية الشعب العربي في فلسطين ؛ تدعمها عواطف البلاد العربية والاسلامية وتمدها هذه البلاد بالعون الادبي ، واحياناً المادي .

يجب أن لا ننسى ان هذه البلاد كلها كانت خاضعة الى نفوذ اجنبي تتفاوت وطأته شدة وخفة بينما كان اليهود في البلاد الغربية يتمتعون بحرية كاملة فضلًا عن صلاتهم المنظمة بالفئات الحاكمة في الغرب وتعضيد هذه الأخيرة لهم . ولم يكن سراً بأن اليهود سائرون لكسب قضيتهم الباطلة كلما مر الزمن ، فكان لا بد للعرب من

حسم القضية الفلسطينية لصالحهم ، ولا سبيل لتحقيق ذلك غير الثورة ، والدماء ، والدموع فأصبح المفتي الحسيني زعيماً لهذه الثورة الدامية التي تتطلب سرية العمل وعنف الاندفاع ، والبطش بالخصوم ، إذ بهذه السياسة الثورية يتحقق هدفان وهما جمع الصفوف في جو من الارهاب المقلق للعناصر العربية المعتدلة ، والياس في نفوس اليهود من نجاح فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، لهذا استخدم المفتي الحسيني جميع الامكانيات في داخل فلسطين وفي خارجها ، استخداماً حرص على أن يكون له فيه الرأي النهائي . فإن قناعته بارتباط مصلحة بريطانية والدول الغربية بمصلحة اليهود في غصب فلسطين ، أوجدت في نفسه الياس من انصياع بريطانية للحق مما حمله على أن يقيم نشاطه على الثورة الدامية في داخل فلسطين أولاً ، وعلى جعل قضية فلسطين المحور الذي تدور عليه سياسة البلاد العربية ، ولا سيما العراق ، ثانياً ، وعلى أن ينتهز كل فرصة ، ومنها فرصة اندفاع المانية النازية ضد اليهود فيخرج هذا الاندفاع من نطاقه الداخلي في المانية ، الى نطاق البلاد العربية عامة وفلسطين خاصة ثالثاً .

ومما عزز هذا الاتجاه لدى المفتي ، فشل جميع المحاولات التي بذلت ، ولا سيما من جانب ممثلي الدول العربية لحمل بريطانية على الاعتراف بحق العرب في فلسطين ، وعلى وضع حد نهائي لدعم مطامع اليهود التي اتفقت كلمة الحكومات العربية على ضرورة الوقوف ضد طغيانها عن طريقين :

١ ـ ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين

٢ ـ تشكيل حكومة عربية في فلسطين

لان الهجرة اليهودية كانت قد أخذت شكلين : رسمي وهو ما أسماه الانكليز بالهجرة المشروعة ، وغير رسمي ، وهو الذي أسموه بالهجرة غير المشروعة . وكان هذا النوع الثاني من الهجرة يتم برضا بريطانية وتشجيعها .

لم يقف الإغراء اليهودي للعرب عند حد . فاموالهم تقدم بإسراف لشراء الاراضي والضمائر ونساؤهم بضاعة مزجاة تقدم للهب العواطف ، والتشريع البريطاني يساعد هذا الاغراء بكل ما أوتي من قوة . وقد ذهبت عبثاً صيحات العرب الداعية لمنع بيع الاراضي وتحديد منح الجنسية خلافاً لجميع قواعد العدل والقوانين الدولية المرعية .

في هذا الجو فعل الإرهاب العربي فعله ضد بائعي أراضيهم لليهود من العرب ،

وقضت الحركة الارهابية الى حد ما على السماسرة من العرب في فلسطين ، ولكنها لم تستطع أن تقضي على السماسرة في لبنان . فكان من الطبيعي أن يحاول المفتي الحسيني تاجيج هذه الروح القومية في البلاد العربية الاخرى ، وأن يحيط نفسه باشخاص يطيعونه طاعة عمياء ويؤيدونه تاييداً مطلقاً ولو كانوا من الامعات . فكم من هؤلاء كان المفتي يكلفهم بمهام خطيرة فيبلغون رأيه أو رسالته الى جهة ما ، أجنبية أو عربية أو اسلامية ، دون أن يحيطوا علماً بمهمتهم الحقيقية ، مما باعد بينه وبين الكثيرين من أعوانه المثقفين ، الذين كانوا يريدون أن تتجه الحركة بآرائهم . وكان على المفتي الحسيني أن يطلعهم على جميع ما لديه من خطط لإقناعهم ، وقد لا يقنعهم ، وقد يختصر الطريق فلا يلتفت الى هؤلاء ، وكان من نتائج هذه الحالة أن تركزت الزعامة في شخصه ، وأن تنقطع الاسباب بين المحيطين به وبين الناس وأن يبطش بكل من يرتاب به ، أو يانس لديه ميلًا للتمرد عليه ، وأن يحيط نفسه باقربائه ، ويلزم هؤلاء الاقرباء بمثل الطاعة التي يلزم بها الآخرين من المقربين اليه لكي يكون في استطاعته ، إخراج نشاطه من حدود فلسطين ، الى حدود البلاد العربية الاخرى فلم يعد في مقدور الفلسطينيين أن يخرجوا على طاعته ، كما لم يعد في مقدور الهيئات السياسية الاخرى ، والشخصيات الفعالة في البلاد العربية الاخرى أن تفاوض سواه ، بل لم يعد في مقدور بريطانية التعاون مع هيئات فلسطينية عربية ما لم يكن للمفتي الحسيني ممثلوه فيها ، وما لم يكن له رأي في غيرهم ممن يشتركون معهم في أية مفاوضات .

وكان الفرنسيون حاقدين على بريطانية ، لموقفها الممالىء ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ لثورة عرب سورية ضد الاستعمار الفرنسي في عام ١٩٢٦ م كما كان الكثيرون من ممثلي السلطة الفرنسية في سورية ممن يشرون بالمال فاشتراهم المفتي الحسيني ، وأخذت الاسلحة تصل الثوار العرب في فلسطين من سورية ، كما تصل اليهم من العراق .

كان من المحتوم أن تشتد نقمة بريطانية على المفتي الحسيني في فلسطين ، فخرج منها الى لبنان أولًا ، ثم الى العراق ، وليس أضر من ترك الزعيم مركز نشاطه الى بلاد اخرى ولكن القضية الفلسطينية كانت قد أخذت نطاقاً عالمياً بحكم انتشار اليهود ونفوذهم في أرجاء الدنيا . فكان من الطبيعي أن يكون المفتي الحسيني خارج بلاده ليمارس النشاط المعاكس للنشاط اليهودي ، لانه يملك في الخارج حريته التي لم يكن ليملكها لو بقي في فلسطين بل لم يكن في نية بريطانية أن تسمح له في

البقاء في فلسطين .

ولم تكن الحركة العربية في فلسطين من الحركات التي يمكن أن تتحقق أهدافها عن طريق التدابير السلبية ، بل كان من الضروري تغذيتها بالمال والسلاح ، فحرص المفتي الحسيني على أن يكون في خارج فلسطين ليستمر في نشاطه ، وآثر أن يكون قريباً منها ليسهل اتصاله بها ، وتوجيه العاملين في قضيتها ، وما كانت لتدنو الحرب حتى اتفقت السياستان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية على ضرورة التعاون لإخماد ثورة فلسطين فندبت بريطانية أحد الخبراء في حرب العصابات لإخماد هذه الجذوة ، وكانت أهم أسلحة الخبير أن يدس في صفوف المجاهدين بعض المأجورين الذين أخذوا يشيعون التذمر والتلكؤ في هذه الصفوف حتى كانت مع بداية الحرب اسطورة نداء ملوك العرب لمجاهدي فلسطين بوقف القتال والنشاط .

المفتي الحسيني في العراق

أخذ الفرنسيون يضايقون المفتي الحسيني ، ويشعرونه بالحرج من وجوده في لبنان ، فانسلَّ الى العراق في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م وكان أول من اتصل به العقيد صلاح الدين الصباغ ، فبحث موضوع مجيئه الى العراق بين بعض قادة الجيش العراقي ، وبعض رجال « الوزارة السعيدية الرابعة » وكان من رأي السياسيين أن عدم مجيئه أولى وحجتهم ان العراق لم يقصر في دعم قضية فلسطين مادياً ومعنوياً منذ أن عرفت القضية الفلسطينية ، وان مجيء الرجل إليه الآن قد يخلق بعض المشكلات بين العراق وبين الانكليز ولكنه بعد أن وصل ، واتصل بالعقيد الصباغ ، وضع الحكومة العراقية أمام الامر الواقع فبادر العقيد صلاح الدين لاخبار وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، بوصوله كما بادر المفتي الحسيني نفسه بزيارة البلاط الملكي بزيارة خاطفة ، وسجل اسمه في سجل التشريفات فاضطرت الحكومة أن تعده ضيفها ، وأنزلته أولًا في « فندق زيا » ثم في دار خاصة في « شارع الزهاوي » بالقرب من البلاط الملكي . فأصبحت داره مقراً للاتصالات الواسعة حتى أن الذين كانوا يقصدون البلاط في الأعياد الرسمية وفي المناسبات المختلفة من رجال الجيش ، والساسة ، وحملة الاقلام ، وكبار الموظفين على اختلاف ميولهم ، كانوا يخرجون من البلاط ليقصدوا دار المفتي الحسيني ، حتى أصبح « المفتي » موضع أسرار العراقيين ، فكان الشبان المتحمسون يفضون اليه بما لديهم ، وكان الساسة والقادة ، يحدثونه بدخائل نفوسهم ، فأصبح أعرف الناس ببواطن الأمور في

العراق ، يعرف ما لدى الجميع أوسع معرفة ، بينما لا يحيط كل من هؤلاء إلا بنصيب من هذه المعرفة .

وكان الرجل يستقبل الناس بكياسته ، وهيبته وابتسامته التي تخفي ما في نفسه ، فيسحر الناس بلطفه ، ويحرص على رد الزيارة لكل من يزوره ، بصرف النظر عن مركزه السياسي والاجتماعي ، وكان صاحب الكتاب باشر في استقباله بداره في الكرادة الشرقية أكثر من مرة ، وعندما رفض ممثلو الدول العربية مشروع الكتاب الأبيض الذي أعدته الحكومة البريطانية في عاك ١٩٣٩ م لحل مشكلة فلسطين ، كان هذا الرفض نتيجة لتأثر هؤلاء الممثلين بأحقية وجهة نظر المفتي الحسيني وجماعته ، ولا سيما من ناحية عدم موافقة الحكومة البريطانية على المبادرة لتشكيل الحكومة العربية في فلسطين فوراً ، ولعل المفتي أراد أن يبطل صحة قول القائلين بأن هذا الرفض متيسر لا يقوم على بعد نظر ، فوافق على توسط رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، لدى الحكومة البريطانية لتطبيق الكتاب الابيض ، وتشكيل حكومة عربية لقاء موافقة المفتي الحسيني والحكومة العراقية على هذا الكتاب ، وعلى التعاون في الحرب مع الانكليز وحلفائهم ، تعاوناً بلغ حد عرض حكومة العراق إرسال فرقتين الى « ليبيا » فذهب نوري الى « القاهرة » وانتظر الجنرال ويفل الذي كان في مهمة خارجية حتى إذا عاد ، وعرضت الفكرة عليه ، حبذها مبدئياً ولكنه أبدى شكوكه في قبول حكومة لندن لها ، ولدى رجوعه الى حكومته أبلغ برفض الفكرة ، فبلغ ويفل نوري السعيد أن بريطانية لا تريد أن تغضب اليهود ، ومن ورائهم امريكا ، فتضحي بالمساعدات الامريكية في سبيل هاتين الفرقتين العراقيتين .

لم يكن هذا الحادث إلا حلقة من سلسلة طويلة كانت برهاناً على ان بريطانية آثرت التضحية بمصالح العرب وقضيتهم في فلسطين تنفيذاً لخطتها المرسومة التي ألمحنا إليها من قبل ومراعاة للظروف المعززة لهذه الخطة .

كان مركز الثقل في السياسة العراقية « من ناحية التوجيه القومي » قد استقر في الجيش العراقي ، وكانت علاقات العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب قد ضعفت بوزيرهم العميد الركن طه الهاشمي بمقدار ما قويت بَرئيس الوزراء نوري السعيد ، وكان نوري يتودد للقادة ، ويحاول أن يضعهم في قبضة يده ، وكان هؤلاء العقداء بعيدين عن رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، كل البعد على حين ان رئيس اركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ،

كان قريباً من السيد الكيلاني ، وميالًا إليه ، وكان هذا قد ضاق ذرعاً بوزيره العميد الهاشمي وبمجاملته للعقداء ، فعمل المفتي الحسيني على توثيق صلته برئيس أركان الجيش . كما ان نقمة الزعيم محمد أمين العمري على نوري السعيد كانت قد بلغت ذروتها .

وكان العمري على صلة بالمفتي أيضاً لعلاقتهما القديمة فلعب هذ، دوراً مهماً في تحريض السيدين حسين فوزي ومحمد أمين العمري على الانتقاض على وزارة السيد نوري السعيد الرابعة في ١٨ شباط ١٩٤٠ م وهو الانتفاض الذي فشل بنتيجة تعاون نوري ، وطه ، والعقداء الأربعة ، ولم يكن هؤلاء العقداء ليجهلوا هذه الحقيقة .

وكان المفتي الحسيني صديقاً حميماً للعقيد محمود سلمان ، آمر القوة الجوية ، إذ وجدا في الاستانة في معهد عسكري واحد ، فلما فشل انتفاض حسين فوزي / أمين العمري وجد المفتي الجو صالحاً لكسب العقداء الأربعة ، ولم يكن ليجهل موقف بريطانية الحاسم من قضية فلسطين ، وعدم استعدادها للاقدام على أية خطوة تغضب اليهود فأخذ يحرض هؤلاء العقداء على مطالبة نوري السعيد بوجوب تكليف بريطانية بإيضاح موقفها من فلسطين ، ففاتح العقيد فهمي سعيد نوري السعيد في موضوع حمل بريطانية على تسليح الجيش العراقي أولًا ، وإعطاء تصريح بشأن مستقبل فلسطين ثانياً فرفض نوري عرض أي من الامرين على الحكومة البريطانية ، في مثل الظروف العالمية السائدة يومئذ ، فتولد اليأس في نفوس العقداء الأربعة من سياسة نوري السعيد ، وأصبحوا في قبضة المفتي وكان موضوع العلاقات بين بريطانية والعراق قد أثير في اللجنة المالية ، أثناء مناقشة ميزانية الخارجية فتغيب وزير الخارجية نوري السعيد عن هذه الجلسة ، وأدلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني[1] بتصريح أكد فيه « الاستمرار على أداء الرسالة القومية ، وعلى العلاقات الودية مع الدول المتحابة وضرورة تمسك العراق بمصالحه القومية وأمانيه » فكان هذا التصريح بداية التعاون بين السيد الكيلاني من جهة ، والعقداء الأربعة ومعهم محمد يونس السبعاوي من جهة اخرى ، وكان هذا التفاهم قد

---

١ - كانت وزارة نوري السعيد قد استقالت في ٣٠ آذار ١٩٤٠ م وألف الوزارة الجديدة السيد رشيد عالي الكيلاني في اليوم المذكور جاعلًا نوري السعيد وزيراً للخارجية في وزارته .

تم الاتفاق عليه بواسطة المفتي الحسيني . ومنذ أن أدلى السيد الكيلاني بهذا التصريح أخذت العلاقات تقوى بينه وبين المذكورين .

كان المفتي الحسيني قد لعب دوره في تكوين وزارة « السيد الكيلاني » وفي تكوين كتلة سياسية منه ومن السيد الكيلاني ، والعقداء الاربعة ، فاحرج موقف السيد نوري السعيد ، ولم يعد قادراً على تنفيذ وجهة نظره السياسية القائمة على ضرورة مجاراة بريطانية ، ولا سيما من ناحية قطع العراق مناسباته السياسية مع ايطالية كما قطعها على عهده مع المانية ، ومن ناحية إرجاء مطالبة بريطانية بالتصريح عن موقفها من قضية فلسطين الى ما بعد الحرب ، وعدم الإلحاح عليها في موضوع تسليح الجيش العراقي . وأخذ « نوري » يحتج بأن عدم مجاراة بريطانية هو السبب لمخاوف الانكليز من تسليح الجيش العراقي ، بينما سيطرت على الكتلة المذكورة فكرة كانت متغلغلة أصلًا في نفس المفتي الحسيني ، وكان السادة الآخرون أخذوا يزدادون قناعة بأن بريطانية تراوغ في سياستها ، وتكتم مكرها للعرب ، ولا تسمح بتسليح الجيش خوفاً من أن يقوم بواجبه القومي نحو قضية فلسطين .

ومما زاد الأمر تعقيداً ان بريطانية كانت تتظاهر برغبتها في تهيئة وسائل الدفاع عن العراق فكان العقداء الأربعة يتساءلون كيف يمكن التوفيق بين اعتراف بريطانية بضرورة تهيئة أسباب الدفاع عن العراق ، وبين امتناعها عن تسليح الجيش العراقي ؟

وسادت العقداء ، ومن لفّ لفهم ، فكرة لا شك في ان للمفتي الحسيني النصيب الأوفر في تركيزها في أذهانهم ، وهي ان بريطانية ليست بحالة تستطيع معها حشد جيوش كبيرة في العراق وترك الميادين الاخرى المهمة ، وانه في حالة تعرض العراق لهجوم بريطاني فإن مجرد حدوث مثل هذا الهجوم ، سيقابل من قبل الالمان بإمداد الجيش العراقي بما يحتاج اليه من معدات حربية ، ولا سيما الطائرات ، ولم يكن للعقداء أية علاقة مع أية جهة أجنبية ، فكانوا يؤمنون بما يقوله المفتي الحسيني ، ويعتقدون بوجود خطة لديه لتنفيذ هذه الأقوال متى حان وقت تنفيذها .

وكان رشيد عالي نفسهغير متصل بالالمان، وكل ما كان يسمعهعن موقف دول المحور إنما كان يستقيه من وزير إيطالية المفوض في بغداد ، السنيور غبرياللي ، وكان هذا الوزير يكيل الوعود جزافاً بغير حساب .

وقد بلغ مركز المفتي الحسيني لدى العقداء أنه وقف ضد فكرة تدخل الجيش

العراقي في أمر سورية . فقد حاول كل من السيدين ، محمد صديق شنشل ومحمد يونس السبعاوي بالتفاهم مع اخوان لهما من سوريين ، ولبنانيين ، وفلسطينيين ، إقناع العقداء الأربعة بضرورة الاستفادة من توقف القتال بين الالمان والفرنسيين ، ففاتح الاستاذ شنشل العقيد فهمي سعيد بضرورة مبادرة الجيش العراقي لدخول سورية ، حيث تكون الوحدات الفرنسية في حالة انحلال ، وقبل أن يتم التفاهم بين الألمان والفرنسيين ، ولكنه وجد ان المفتي الحسيني قد سبقه الى إقناع هذا العقيد وجماعته بعدم صحة هذا العمل ، ووجوب حصر الجهود لمعالجة قضية فلسطين . كما ان السيد عادل العظمة ، السياسي السوري المعروف ، انتهز فرصة وجوده في العراق فاستطاع أن يتفاهم مع السيدين : شنشل والسبعاوي ، ومع العقداء الأربعة على ضرورة تهيئة السلاح والرجال المسرحين من الجيش العراقي للاشتراك في ثورة تحدث في سورية ، ويقوم بقيادتها فوزي القاوقجي ، ولكن هذه الخطة كانت تصادف بعض العراقيل ، وكانت قناعة السيد عادل العظمة ان المفتي الحسيني هو الذي كان يعرقلها ، ولعل المفتي كان يخشى تعقد الامور مع المحور ، إذا وجهت الجهود الى سورية ، ولا سيما بعد أن ضاعت فرصة حركة الجيش العراقي عند توقف القتال بين المانية وفرنسة .

وكان الالمان قد أوفدوا أحد ضباطهم الكبار في البعثة العسكرية التي أرسلت الى سورية ولبنان لاستلام السلاح من أيدي الفرنسيين فبعث الجنرال الألماني برسالة شخصية الى العقيد صلاح الدين الصباغ مع أحد الشبان يخبره فيها بأنه إنما قدم في البعثة المذكورة لا اهتماماً بالسلاح الفرنسي ، وإنما للاتصال به شخصياً ، وانه على استعداد لان يقابله حيث يشاء هو ، وأن في مقدوره أن ياتي الى العراق على مسؤوليته الخاصة لهذا الغرض ، فلما فاتح الصباغ الاستاذ شنشل في هذا الموضوع بين له عدم رغبته في الاتصال بهذا الجنرال ، اقترح أن يتصل به أحد الشبان المدنيين ، على حين أن هؤلاء الشبان كانوا ينفرون من الاتصال بالجهات الاجنبية ولا سيما إذا كانت عسكرية وهكذا بقي العقداء وأصدقاؤهم بعيدين عن معرفة وجهة نظر الالمان مما زاد في اتكال العقداء على المفتي الحسيني ، وثقتهم به ثقة مطلقة .

وكان لعزلة الاوساط العراقية الاثر الفعال فيما أسلفنا الإلماح اليه من خدمة الظروف للمفتي الحسيني من جهة ، ولتحمله مسؤولية ثقيلة في تصوير موقف

الالمان تصويراً ربما اقتنع به شخصياً ، أو حاول إقناع الآخرين به تنفيذاً لاغراضه السياسية .

لم تلبث الاحداث التي مرت بسرعة في العراق حتى أدى الأمر الى التصادم المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من شهر أيار سنة ١٩٤١ م وعندئذ بدأت مطالبة المفتي الحسيني باتخاذ التدابير المقتضية ، لحمل الالمان على نجدة الجيش العراقي ، وإذا بهذه النجدة تقتصر على ثماني عشرة طائرة المانية ، واثنتي عشرة طائرة ايطالية وإذا بهذه الطائرات تحتاج الى نموذج من البنزين غير متوافر في العراق ، وإذا بالالمان يحتجون بأن هذه الحركة قد فوجئوا بها ، وان الفوهرر بقي يتساءل عن إمكانية تصديق وقوع الحركة في بادىء الأمر . واتضح بعد مدة قصيرة بأن الشؤون العسكرية إنما يتولاها الجيش الالماني ، وان الاتصالات السابقة كانت تجري مع الدوائر السياسية الألمانية ، وان القيادة العسكرية الالمانية لا يمكن أن تغير خططها فجأة انصياعاً لطلبات آنية ، وان المانية تستهدف توجيه ضربة قاصمة حاسمة ، وكان ذلك قبل التصادم مع روسيا ، فاتضح من هذا ، ومن غيره ، ان اتصالات المفتي الحسيني لم تكن قائمة مع القادة الالمان العسكريين ، وان هذه الجهات قد آثرت تنفيذ خططها باحتلال كريت على حين غرة بدلًا من أن تنجد العراق ، فبقي الجيش العراقي يقاتل منفرداً حتى كانت النتيجة المعلومة .

لورنس وأهدافه المريبة

من القراء من يعتقد أن لورنس ، الضابط البريطاني الذي اشتغل في الثورة العربية الكبرى ، كان أكثر عروبة من العرب في خدمة أهداف الثورة ومنهم من يرى أنه كان أشد انكليزية من الانكليز أنفسهم في تحقيق مصالح بريطانية في هذه الثورة وقد تهيأ أحد العلماء الألمان لدرس هذه الشخصية الانكليزية الغريبة ، ولإظهار حقيقة ما تكنه للعرب من لؤم وخبث ونحوهما فأراد « هذا العالم » أن يقف على آراء كتاب العرب في حقيقة « هذه الشخصية » فوجه الى صديقنا الاستاذ السيد عبدالرزاق الحسني ، كتاباً خطيراً حول موضوعه ، وكان طبيعياً أن يرد الاستاذ الحسني على هذا الكتاب بجواب خطير أيضاً ، ونحن ننشر الكتاب والجواب لما فيهما من آراء سديدة وتوجيهات دقيقة .

ـ مجلة العرفان ـ

× × ×

جامعة كيل ١٠ سبتمبر ١٩٥٣

سيدي العزيز

أخشى أن تحسبني متطفلاً عندما أكتب إليك وأنا غريب عنك طالباً النصح والمشورة وليس لي مفر من ذلك وإلا فسأترك جهود عدة سنوات معطلة عن النتيجة ، والذي أتمناه أنك ستجد الموضوع الذي يهمني موضوعاً ملذاً يساعدك على التفكير فيه .

درست علم النفس والعربية والانكليزية في جامعة كيل ، ومنذ سنة ١٩٥٠ وأنا أجمع المواد اللازمة لوضع اطروحتي لنيل الدكتوراه عن « توماس ادور لورنس » الوكيل البريطاني السابق ، والمشاور للأمير فيصل يومئذ في عهد الثورة العربية وسأكتب الاطروحة في موضوعي الخاص « علم النفس » ولكني سأدخل فيها من الامور العربية ما يمس الحقائق التاريخية عن هذه الثورة التي أحاول توضيحها لاني اريد أن اطلع على خفايا الرجل الذي كان يرى من خلال النقاب في ثوبين وظرفين وتربيتين « انظر لورنس في كتابه أعمدة الحكمة السبعة » .

ان كل ما كتب عن لورنس شيء كثير ولكن مصدره إما بريطاني أو مرجعه

بريطاني وأن الحوادث التاريخية الموجودة فيها معروضة عرضاً رديئاً فإذا كان اولئك الكتاب لا يتورعون عن تقديم معلومات مغلوطة عن حوادث سياسية لا تحتمل أوجهاً مختلفة التفسير فالاحرى أن يكون غير معتمد عليه ما يشرلون عن شخصية لورنس وعلاقته بالبدو وشيوخهم ولأجل أن أوفق الى الحكم بحياد على القضايا فقد أصبحت بحاجة شديدة الى مصادر عربية عن هذا الرجل وعن أعماله مع تعليقات انتقادية تدافع عن وجهة النظر العربية .

ويكاد الكتاب الاوربيون يجمعون على اعتبار « لورنس » من الشخصيات الاوربية التي بلغت أقصى حد في ذروتها في الحياة العربية والخلق العربي ، ويرون انه « بدوي بين البدو » إلا ان ملامحه تخونه فيظهر بريطانياً وهذه من السخافة بمكان عظيم طبعاً لأن « لورنس » نفسه لم يدَّع مثل هذه الدعوى وان من رأيه ان السنين التي قضاها بين القبائل البدوية جعلته يترك نفسه انكليزياً لأنها لم تستطع أن تبدله كعربي ، ويبدو لي من المحتمل وجود بعض الأدلة المكتوبة « الوثائق » في الكتب أو الصحف أو غيرها عما فكر العرب به عن لورنس بالاضافة الى الذين عرفوه من قبل .

ولقد اطلعت على بعض الكتب التي وضعها المؤلفون العرب وعالجت موضوع الثورة فقط . اضراب كتاب « يقظة العرب » لجورج انطونيوس ، وهو الكتاب الذي يجد القارىء فيه وصفاً ممتازاً ومحايداً للثورة ونتائجها غير انه لا يمس موضوع لورنس إلا بشيء طفيف مع الأسف وكتاب « ملوك العرب » لأمين الريحاني الذي لم أجد فيه بغيتي ، وكتاب « الثورة العربية الكبرى » لأمين سعيد وهو بين يدي الآن اطالعه وأتفهمه .

لم يكن لورنس الاوربي الوحيد الذي حاول أن يتخذ الثقافة العربية هدفاً له ويكسب ثقة العرب أو يكسب ثقة القبائل البدوية على الأصح فهنالك آخرون غيره ممن لهم على الأغلب أهداف سياسية أمثال السر ريجارد بيرتن ، والليدي هستر ستنذهوب ، والليدي ألن بورد ، والكاتب المعروف داوتي ، وغيرهم من العلماء أو الحكام السياسيين كالآنسة بيل ، وشكسبير ، وليجمن ، « ممثل التاج البريطاني الثمين » وبيك ، وكلوب ، واستورز ، وفلبي ، وفرياستاك ، وغيرهم ممن ظهرت اعمالهم في الجزيرة العربية ، والمعروف في بلادي أمثال رزوان واويهاين وكلاوس وغيرهم قبلهم ممن عاش مع القبائل البدوية .

والآن يجوز أن يكون المؤلفون العرب قد كتبوا شيئاً عن أحد من هؤلاء الرجال والنساء أو عن شخصيات غربية تبنت التفكير العربي الى درجة عالية .

ولا أعلم يا سيدي ما إذا كنت ، أو كان غيرك من العلماء العرب قد ألقى نظرة دقيقة على هذه الظاهرة وهي عن اناس عاشوا بين ثقافتين ، وفي محيطين مختلفين ، نعم هل نظرتم بدقة الى هذه الظاهرة كمشكلة تصلح للبحث والمناقشة لما فيها من أهمية بالغة ؟ وساكون ممتناً للغاية إذا وجد شيء من هذا القبيل ان تتفضل عليَّ برأيك الخاص حول ذلك ولو ببضع جمل أو انك تحيلني الى مقالات عربية عن لورنس أو أي شخص غيره من هؤلاء الاشخاص .

ان تكلمي العربية لا يزال ضعيفاً لكن اصدقائي من العرب وعدوني بالمساعدة الثمينة في ترجمة ما توجهونه إليَّ . أتمنى أن لا تغضب عليَّ بسبب هذا الكتاب المطول غير اللائق يا سيدي وأشكرك سلفاً على أتعابك التي ستبذل في هذا السبيل راجياً قبول احترامي .

« الريج باكل »

(جواب الاستاذ الحسني)

بغداد ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٣

سيدي العزيز

تسلمت كتابك المؤرخ في ١٠ أيلول ١٩٥٣ ولم أشعر قط اننا غرباء فيما عناك من موضوع الكتاب ، بل بالعكس شعرت اننا نلتقي في حب البحث ، وتحري الحقيقة ، على قدر ما يتيسر للانسان أن يبلغ حظاً من ذلك . ولقد كان كتابك موضوع دراسة لي مع بعض أصدقائي ، فوجدنا لديك قدرة فائقة على تقدير ما أحيط بشخصية « لورنس » من أسرار ، وما أضفت عليه الدعاية من شخصية اسطورية ، وإليك لورنس كما نراه نحن في جو تلك الثورة التي لعب دوره فيها ، والذي اختار أن يكون في وسط ينسجم مع مهمته كبريطاني .

ومن البديهي القول ان (الثورة العربية) كانت نتيجة تفاعلات اجتماعية ، وسياسية ، وكان من المتوقع أن تسلك الحركة ورجالها سبيلًا آخر غير السبل التي سلكتها ، لولا أن هنالك توجيهاً من جهة أجنبية وهي بريطانية .

انك تعلم ـ ولا شك ـ أن العرب أمة (Nation) وهي ليست بدعاً بين الأمم ، بل ان لهذه الامة تاريخاً حافلًا في الحضارة ، ولولا مقوماتها لما صمدت أمام العوامل

التي ألجأتها الى الركود فترة من الزمن قد تكون طويلة .

ان الحكم العثماني ، الذي استمر قروناً طويلة ، إنما قام على أساس استغلال الشعور الاسلامي الذي لا يفرق بين مسلم وآخر ، بصرف النظر عن اختلافات العرق والجنس ، فالحاكم التركي حاكم مسلم ، والسلطان المسلم هو خليفة المسلمين ، وأميرهم ، وفي الاسلام إلزام للطاعة لأمير المؤمنين ، وفيه إلزام لهذا الأمير أن يتقيد بقيود الشريعة الاسلامية ، التي لا يقتصر أمرها على الطقوس الدينية حسب ، بل تشمل مختلف مناحي الحياة ، وقد بدا الترك ضعفاء روحياً وفكرياً مقصرين عاجزين عن أن يبلغوا ذلك المستوى . وأنت إذا تأملت اللغة التركية ، وجدت أن كل المعاني ذات القيم الانسانية كالحرية ، والعدالة ، ونحوهما ، إنما أخذها الترك عن اللغة العربية ، ولكنهم عجزوا عن أن يدركوا مدلول هذه المعاني ، وكانوا أشد عجزاً عن تطبيق مقتضياتها ، فبقي الحكم التركي حكماً يقوم على القوة ، ولا يتصل بروح الشعب العربي ، ولم يجد سلاطين آل عثمان ، في أواخر عهد تلك الانبراطورية ، وسيلة ، غير تأجيج الشعور بالرابطة الدينية ، فلعب الدراويش ، وأصحاب الطرق ، في التكايا وخارجها ، دورهم في إشاعة احترام السلطان العثماني ، والارتباط بالدولة العثمانية ولكن هذا الخيط الهزيل لم يكن قادراً على أن يربط الشعب العربي بالدولة العثمانية ، ولا سيماوان الحركة القومية التي سادت اوربا في القرن التاسع عشر ، قد وجدت جواً مهيئاً في نفوس المتعلمين من العرب وان الترك بدورهم اتجهوا اتجاهاً عنصرياً محاولين اتخاذ مركزهم في قيادة الحكم العثماني وسيلة لتتريك العرب من جهة ، وللظهور بمظهر المتفوق المتعالي المتغطرس تجاه العرب من جهة اخرى وقد برزت عدم أهلية الترك لمجاراة روح العصر في إفراطهم بنبذ كل مطالب الاصلاح ، التي اشتدت حماسة المثقفين من العرب لها « وكما هو المألوف في جميع المجتمعات التي يشتد فيها طغيان الحاكمين من ميل المحكومين الى التكتل ظهرت هذه التكتلات بين العرب في كل مكان ، وفي جميع المراكز الحساسة في الدولة العثمانية ، ولم يقتصر الأمر على نطاق البلاد العربية ، بل وجدت هذه المنظمات حتى في الاستانة ، عاصمة الانبراطورية العثمانية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى كان المفهوم لدى العرب أن دول الائتلاف ، بما فيها الألمان ، انما تعتمد في روابطها مع الدولة العثمانية على العنصر التركي الحاكم ، بينما انطلقت دعاية الانكليز وحلفائهم في اتجاه الدعوة الى تحرير

الشعوب المظلومة . وكان لوجود بريطانية في مصر ولاتصال ممثليها هناك بالأسرى العرب من ضباط الجيش العثماني ، ولرغبة المؤسسات العربية السرية ، ولطموح الملك حسين وأنجاله الامراء ، كان لذلك كله أثر في حدوث التحالف بين العرب وبين الانكليز ، ومن ثم في إحداث الثورة العربية . ويجب أن لا ننسى ان الامير فيصل حرص على أن يتصل بالمنظمات السرية العربية ، واستطلع رأيها في التعاون مع بريطانية ، وان هذه المنظمات أصرت على أخذ العهود الصريحة من الانكليز بتحرير الامة العربية وتوحيدها .

فلما نشبت (الثورة العربية) كان المتوقع أن يتكون جيش نظامي عربي ، يلعب دوراً في الحرب ضد الترك ، ويكون دعامة للدولة العربية الجديدة ، ولكن هذا الجيش الذي طالب بتكوينه المفكرون العرب ، وعلى رأسهم عزيز علي المصري ، كان يخيف بريطانية ، لانه سيكون القوة الضامنة لتنفيذ وعود بريطانية وعهودها ، بعد أن تخرج متعبة من حرب عالمية ، فعارض الانكليز ذلك أشد المعارضة ، وأقنعوا الحسين وأنجاله ، والمسايرين لهم من الضباط ، الذين انضموا الى الحركة بالاكتفاء بجيش نظام هزيل ، وبالاعتماد على حركات « البدو » وهم يكوّنون الشعب في المنطقة التي كانت مركزاً للثورة ، وهي الحجاز ، أما المناطق العربية الاخرى : كفلسطين ، وسورية ، ولبنان (وهي ما يعبر عنها ببلاد الشام) حيث وجد وعي شديد ، وحيث الحياة المدنية ، فقد حاول الانكليز إخضاعها عن طريق قواهم ، وقوى حلفائهم الفرنسيين ، وبقي العراق محتلًا احتلالًا عسكرياً حتى نشوب ثورته الكبرى في سنة ١٩٢٠ ولم يلعب لورنس فيه دوراً ذا بال .

فدور « لورنس » في الثورة أشبه ما يكون بدور اولئك الذين استخدمهم العثمانيون في اجتلاب المشايخ من رجال الدين ، مع الفارق أن دور لورنس كان متجهاً نحو جلب رؤساء القبائل والعشائر والتظاهر بالنزول الى مستوى حياتهم البدائية ، ومن الطبيعي جداً أن يزداد لورنس انكليزية واحساساً انه بريطاني ، لأنه يمثل دوره في وسط جوقة من المتاخرين ، وما كان ليبلغ أغراضه في إشغال هذه القبائل ، لولا انه وجد الوسيلة لاسترضاء أنجال الملك الحسين عن طريق تعهده بارضاء مطامحهم في إشغال المراكز العليا التي يطمحون اليها ، ويجدون في الشعب العربي استعداداً لقبول اعتلائهم لها .

فلعبة لورنس الرئيسية كانت تقوم على نزوله في مظاهر الحياة الاعتيادية الى

مستوى « البدو » وعلى عزل القوى الواعية من العرب عن أن توالي القيام بأداء رسالتها ، من تحقيق أماني الامة ، وعلى إرضاء مطامح قادة الثورة العربية وأركانها ، وفي مثل هذا الوسط يكون لبذل المال والوعود ، آثار سحرية عجيبة ، وقد بذل « لورنس » من المال والوعود كل ما اقتضته الظروف ، وهو يعلم ان ما يبذل في هذا السبيل لا يعادل شيئاً من المنافع ، والمصالح التي ستنالها بريطانية ، بعد تحويل مجرى الحركة العربية من حركة قومية واسعة النطاق ، الى آلة مسخرة لاغراض السياسة البريطانية ومصالحها الاقتصادية .

وليس من شك ان « لورنس » بعد أن سار هذه السيرة ، ونجح فيها في ذلك الاطار الضيق ، الذي خلقه عن طريق بذل المال والوعود ، كان شديد الرغبة في أن تواصل بريطانية سياسة استرضاء العرب بجر فئات قليلة منهم الى جانبها من جهة ، وتحذير الاكثرية الساحقة من أبناء الشعب العربي بمظاهر حكم وطني مزيف من جهة اخرى .

كان هذا الشعور بالنجاح واقعاً طبيعياً لكي يعارض لورنس بشدة الموجهين البريطانيين في البلاد العربية ، الذين كانوا أميل الى أخذ العرب بالشدة والعنف ، ولعل هؤلاء لم يكونوا هذه الفكرة إلا بعد أن صدموا بالوعي الشعبي في المناطق العربية التي احتلوها ، فإذا ما قيل ان لورنس صديق العرب ، فلأن صداقته هذه قد أخذت ذلك الشكل الضيق ، الذي شرحناه أعلاه ، واذا ما قيس بينه وبين غيره ، فإن مصدر القياس يختل اذا لم يراع فيه الزاوية التي نظر منها لورنس ، وغير لورنس ، الى تامين طريق المصالح البريطانية ، فلورنس اقتنع ان في مقدور بريطانية أن تؤمن مصالحها عن طريق الخدعة لجمهور الشعب العربي ، مشفوعاً باسترضاء فئة قليلة منهم ، بينما حرص غير لورنس على مجابهة الجمهور بالشدة والارهاب في مناطق واعية نسبياً .

واذا تاملنا حقيقة « السياسة البريطانية » والقواعد الرئيسية التي قامت عليها هذه السياسة ، نراها مزيجاً من وجهتي النظر ، ومزيجاً من الجهود التي يبذلها الانكليز في الميدانين : الميدان الشعبي العام ، وميدان اصحاب المصالح الطامحين ، والبدو المتاخرين ، ففي خلال هذه الحقبة التي مرت منذ الحرب العالمية الاولى حتى اليوم ، نرى بريطانية ترضي مطامح فئة اعطيت كل مظاهر الحكم الوطني وأشكاله ، وهذه الفئة تشعر بأنها حاكمة ، وبأنها وطنية ، وبذلك ترضي نفسها باعتراف بريطانية الشكلي بالحكم الوطني ، ولا ترى بأساً في أن تراعي في

حكمها مصالح بريطانية ، والى جانب الحاكمين الوطنيين فإن علاقة السلطات البريطانية وثيقة الصلة برؤساء القبائل وان السياسة البريطانية حريصة على ابقاء البداوة في الشعب العربي ، يضاف الى هؤلاء وهؤلاء افراد اصبحت لهم مراكز مالية مركزة ، ترتبط ببريطانية .

هذا في الميدان الخاص الذي مارس لورنس نشاطه فيه ، أما في الميدان العام فما زالت بريطانية تميل الى ارهاب الشعب ، والى تقييده بمعاهدات لا يراد منها تأمين مصالحها عن طريق الحاكمين البريطانيين الذين نشأوا في الطريق التي اختطها لورنس ، بل يراد منها الحيلولة دون انتفاضة الشعب ، ودون محاولة التمتع باستقلاله الكامل سياسياً واقتصادياً .

والخلاصة ان لورنس كان وكيلًا بريطانياً لحماً ودماً وشعوراً وان بريطانية ازدادت قوة في نفسه بمقدار شعوره لترضي ذلك الوسط الضيق الذي لعب دوره فيه عن طريق النزول في حياته الى مستوى البدو ، وعن طريق ارشاد البعض واسترضاء مطامحهم الخاصة .

موقف العراق التاريخي
من الخلاف بين النجديين والهاشميين
وثائق خطيرة ومذهلة تنشر لأول مرة

لما دبر الاتحاديون وسائل التنكيل بالعرب فساقوا رجالهم الى ميادين القتال في القفقاس ، وشنقوا عدداً من احرارهم في سورية والعراق ، ونفوا أطفالهم ونساءهم الى مجاهل الآفاق ، واعلنوا سياسة التتريك الصريحة تأجج الشعور العربي في اقطار العروبة كافة فاعتزمت بريطانية الاستفادة من الهوة السحيقة التي ولدتها هذه الاضطهادات بين الانبراطورية العثمانية ، والاقوام التابعة لها ، فتفاهمت مع بعض امراء العرب ، وتخاصمت مع بعضهم الآخر ، بغية خلق المتاعب لخصومهم الاتراك ومن ورائهم الالمان .

ولما أتم الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، مراسلاته مع السر مكماهون ، المقيم البريطاني في مصر ، واعلن الثورة على الترك في التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤ الهجرية والعاشر من حزيران سنة ١٩١٦ الميلادية ، طفقت الامدادات الحربية البريطانية تتوارد على « جده » من « بورت سودان » كما أخذت صناديق الذهب الوهاج تنقل الى الشريف حسين بدون حساب بغية تمكينه من استمالة الاعراب للانضمام الى قواته ، والقيام بحركات عدائية ضد الحاميات التركية المرابطة في الحجاز .

ونادى الشريف حسين بن علي بنفسه ملكاً على العرب فلم يقرّ زعماء العرب الآخرون نداءه « فالملك ابن سعود يقول : انه احتج على اعلان الملك حسين ملكاً على العرب فتدخل الانكليز في الأمر ... واضطروا الملك حسيناً الى الغاء اللقب الجديد ، مكتفياً بملكية الحجاز »[1] « على أن الشريف حسيناً استمر في تسمية نفسه ملك العرب ، أو ملك البلاد العربية ، في علاقاته مع جيرانه ورعاياه على الرغم من نصح الحلفاء له بترك هذا اللقب ، الذي يزعج امراء العرب الآخرين ، ويثير

---

١ ـ حافظ وهبه في كتابه « جزيرة العرب » ص ١١٨ .

حفائظهم عليه »[١] .

« ووصل في عام الثورة الأول ١٩١٦ رسول من الحسين الى عبدالعزيز - آل سعود - يحمل صرتين سلمهما اليه وقال : هذا من جلالة الملك . ومع الصرتين رسالة مؤرخة في ٢٥ شوال ١٣٣٤ يوافق ٢٥ اغسطس ١٩١٦ ... صرتين باطنهما ألف وخمسمئة جنيه تستلمونها منه ... وبعد أقل من ثلاثة أشهر وردت رسالة اخرى جوابية تاريخها ١٨ محرم ١٣٣٥ يوافق نوفمبر ١٩١٦ موقعة هكذا : ملك البلاد العربية وشريف مكة وأميرها ، ثم الختم : الحسين بن علي ... والصرة داخلها ألف جنيه ، ولا مؤاخذة فان الحالة معلومة .. وساورت عبدالعزيز الظنون في موقفه مع الحسين فاستشار أباه الامام عبدالرحمن وبعض كبراء نجد ، واخبرهم بصرر الذهب التي وردت عليه من الحسين وقال : ساكتب اليه فان تكن له نية وراء المساعدة لنا تنبهنا اليها ، وكتب الى الحسين شاكراً وطالباً تحديد الحدود بين الطرفين ، فاذا بالحسين يغضب ويقول في الجواب : ماذا عراك يا ابن سعود ؟ ألا تعلم لأي أمر قمنا ؟ وفهم عبدالعزيز جواب الحسين انه أصبح يشك في انه ملك العرب ، وان نجداً من بلاده . وصاحب نجد من رعاياه ، وذلك ما كان عبدالعزيز يابى أن يصدق فيه ظنون نفسه ، عندما كان يتسلم صرر الحسين فاسرع الى مكاشفة الحكومة البريطانية ... فابلغها عزمه على أن يحدد حدود بلاده بنفسه . وأجابه الوكيل البريطاني في البصرة السر برسي كوكس في خلال حديث دار بينهما في العقير : ان أية حركة على الشريف اليوم هي علينا ، ومساعدة لاعدائنا واعوانك ، وألحّ البريطاني على أن يعده عبدالعزيز وعداً قاطعاً بان يتجنب كل ما يؤدي الى القتال مع الشريف ، فوعده بذلك على شرطين : الاول أن لا يتدخل الشريف في شؤون نجد ، وإن فعل فالحكومة البريطانية تلتزم الحياد ، والثاني كفّ الحسين عن أن يتكلم باسم العرب أو يدعو نفسه ملك العرب فتعهد الوكيل البريطاني بذلك »[٣] .

أما الحسين فقد اتخذ قراره في اوائل عام ١٩١٩ م و « قام باعلام الحكومة البريطانية عن عزمه على احتلال خرما ، وطلب منها أن تبارك مشروعه . وفي منتصف آذار عقد اللورد كرزن مؤتمراً مع موظفيه للبحث في الموضوع ، وتوصل

---

٢ - الاستاذان : محمد توفيق حسين ونبيه فارس في كتابهما « هذا العالم العربي » ص ٩٩ .

٣ - الاستاذ خيرالدين الزركلي في كتابه « شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبدالعزيز » ج ١ ، ص ٢١٦ .

المؤتمر الى اقرار اجماعي تقريباً فحواه ... ان خرما جزء من المملكة الحجازية ، وانه يجب أن يسمح للشريف باتخاذ الخطوات التي يراها كفيلة باثبات حقوقه . وفي الوقت نفسه استقر الرأي على ابلاغ هذا القرار الى ابن سعود مع التحذير المناسب من مغبة التدخل في الأمر خشية أن يخسر ثقة الحكومة البريطانية ومنحة الخمسة آلاف جنيه الشهرية »[4] .

وخرما وتربه قريتان ، أو واحتان بين الحجاز ونجد ، يرى الحسين انهما من الحجاز لقربهما منه ، ولأن البادية تفصل بينهما وبين نجد ، فضلاً عن وجود عدد كبير من اشراف مكة المقيمين فيهما منذ زمن بعيد ، ويرى عبدالعزيز آل سعود انهما من نجد إذ يفصل بينهما وبين نجد جبل حضن ، وقد جرى العرف من العهد الجاهلي على أن نجداً تبتدىء من جبل حضن ، وفي المثل : من رأى حضناً فقد أنجد ، أي دخل نجد .

وكان الامير عبدالله ثاني انجال الملك حسين ، بعد أن فرغ من أمر « المدينة المنورة » واضطر الوالي التركي فخري باشا الى الاستسلام ، بعد حصار استمر ثلاث سنوات ، كتب رسالة الى العاهل النجدي عبدالعزيز آل سعود بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٣٣٧ لينقل اليه خبر هذا الانتصار الرائع وقد ختم رسالته بهذه العبارة :

« ولا يخفى على مداركم بأنه لم يبق والحالة هذه شاغل ما يشغل حكومة صاحب الجلالة أدامه الله وأيده عن الالتفات لاصلاح داخليتها وشؤونها ، والتنكيل بمن يسعى للافساد والتخريب من العشائر التابعة لها »[5] ورد ابن سعود على كتاب الامير الهاشمي مباركاً له انتصاره ، ومؤكداً بانه لا يبغي غير السلم مع جيرانه . في الوقت نفسه فانه تلقى انباء موثوقة عن خروج قوات الحسين من المدينة في ايار ١٩١٩ م ووجهتها تربة . ويروي الامير عبدالله أخبار هذه القوات بقوله :

« وكان والدي قد وجه الشريف حمود بن زيد ، على رأس قوة الى الخرما فلم يفلح في مهمته . ثم بعثه مرة اخرى فعاد جريحاً مغلوباً .. فجهز والدي قوة اخرى .. ولم تنجز شيئاً . والواقع انني كنت أرى عدم الدخول في معركة من هذا النوع في ذلك الوقت فالناس سئموا الحرب ، والجنود المستأجرون امتلأت جيوبهم ، ولم تعد لهم

---

٤ ـ الحاج عبدالله فلبي في كتابه « تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبدالوهاب السلفية » ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

٥ ـ الاستاذ أمين الريحاني في كتابه « تاريخ مجد الحديث وملحقاته » ص ٢١٩ .

رغبة في جلاء ... وكان حسين افندي روحي كاتم اسرار المعتمد البريطاني في جده قد اختلى بي وقال لي : ان بريطانية نصحت بعدم الحرب ضد الوهابيين ... وانها تعلم ان بيد الوهابيين قوى نشطة متعصبة ينبغي إخماد نارها بالحكمة ... ولقد كنت أعرف مغزى تبليغاته ... ولكن في الوقت نفسه صارحت جلالة الملك والدي بلزوم تأخير هذه الحركة فأجابني : يجب عليك أن تتوجه الى الخرما للقضاء على هذه الحركة الافسادية ، وان معك من القوة ما لو قابلت بها كل العرب لتغلبت عليهم ... وبعد التشاور مع من اعتقد اخلاصه من الرؤساء ، رجحت الاستيلاء على مدينة ترية وحصنها المعروف »[٦] .

وسار الأمير عبدالله بقواته الى ترية ، كما أشار الى ذلك في مذكراته ، ودارت رحى الحرب بفظاعة بين القوات السعودية والقوات الهاشمية في التاسع عشر من أيار ١٩١٩ م ، وكان شاهد العيان فيها اللواء الركن ابراهيم الراوي فهو يقول :

« نحن قادة الجيش وكذلك الجنود لم تكن لنا رغبة في القتال ، ولم نكن متحمسين مثل رغبتنا وحماسنا في قتال الاتراك ، إذ اننا أتينا الى الحجاز لغاية معلومة حتى ان اميرنا عبدالله نفسه لم يكن ميالًا للحرب ... ولكن اكرهنا على خوض هذه الحرب التي أشعل نارها الحسين وحده ... وكانت خسائرنا عشرة مدافع وحوالي عشرين رشاشة ثقيلة ، ومثلها خفيفة ، وما ينوف على الألف بندقية مع اعتدة وتجهيزات وخيل وبغال وما يقرب من خمسمئة خيمة ، وهي كلُّ ما كانت تملك الحملة التي كان عددها ينوف على الـ ٢٥٠٠ رجل ... وقد قتل ستون ضابطاً وسبعمئة جندي من القوة النظامية ، وبعض مئين قتلى من القوة غير النظامية دون أسرى ، لان الاخوان القساة قضوا على كل جريح واسير ، المحارب وغير المحارب »[٧] .

وأصر الاخوان النجديون على التقدم نحو « الطائف » واحتلالها ، ولا سيما وهي لا تبعد عنها باكثر من سبعين كيلومتراً ، ولكن « ارسلت الحكومة البريطانية انذاراً لأمير نجد في ٤ يونيو سنة ١٩١٩ ـ ٥ رمضان ١٣٣٧ ـ وحذّرته مغبة تقدمه في الأراضي الحجازية »[٨] « ومرة اخرى عقد اللورد كرزن لجنته الادارية ...

---

٦ ـ مذكرات الملك عبدالله ص ١٤٤ ـ ١٤٧ من الطبعة الرابعة .

٧ ـ اللواء الركن ابراهيم الراوي في كتابه « من النهضة العربية الكبرى الى العراق الحديث » ص ١٣٤ ـ ١٣٨ .

٨ ـ حافظ وهبه « جزيرة العرب » ص ٢٠٣ .

وابلغت أوامر توقيف الدفعات الشهرية برقياً الى ارنولد ولسن »[٩] وكيل الحاكم الملكي العام في العراق ، الذي كان يتولى توزيع مثل هذه الهبات .

استيلاء الاخوان على الحجاز

« كان المغفور له الحسين بن علي يعتقد ان عليه مسؤولية قيادة الامة العربية ، وان تبعته عظيمة أمام الله والوطن والتأريخ . لذلك تشدد في موقفه ازاء قضية فلسطين تشدداً بلغ به حد رفض المعاهدة التي عرضها عليه الانكليز . واستمر في الرفض رغم تهديدهم وتلويحهم بالاخطار المحدقة بالحجاز »[١٠] .

وقد حدث في فاتح عام ١٩٢٤ حادث خطير غيّر مجرى التأريخ العربي ، وساعد على اضطراب الجزيرة العربية ووقوع تبدلات جذرية فيها . فقد ألغى الترك الكماليون الخلافة الاسلامية في بلادهم ، وخلعوا خليفة المسلمين ، السلطان عبدالمجيد الثاني ، وأخرجوه وأهل بيته من ديارهم . وكان الحسين بن علي يزور امارة شرقي الاردن في تلك الآونة فسعى ولده ، الأمير عبدالله ، لمبايعة أبيه خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين ، فتمت هذه البيعة في « عمان » على صورة رسمية في يوم الجمعة ثامن شعبان ١٣٤٢ (١٤ آذار ١٩٢٤) فزاد هذا التحدي لشعور الوهابيين ، الموقف العربي في الجزيرة ، والتنافس على الحكم والاستغلال سوءاً على سوء .

وما كاد الحسين يرجع الى « مكة المكرمة » في نهاية آذار ١٩٢٤ م ، حتى عقد الاخوان الوهابيون « اجتماعاً خطيراً في الرياض دعوا فيه السلطان ابن سعود أن يسمح لهم بحج بيت الله الحرام ، رضاء ، أو عنوة ، وكان الملك حسين يحول دون ذلك من قبل ، واذا بشركات الانباء العالمية تذيع اخباراً عن حركة الجيوش النجدية من الجنوب ومن الشمال في آب ١٩٢٤ »[١١] .

وفي جلسة مجلس الوزراء العراقي المنعقدة في يوم ١٨ ايلول ١٩٢٤ « تلي

---

٩ - فلبي « تاريخ نجد » ص ٣٢٥ .

١٠ - الاستاذان منيب الماضي وسليمان موسى في كتابهما « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ص ٢٢٤ .

١١ - عبدالرزاق الحسني في ص ٢٠٦ من المجلد الاول من كتابه « تاريخ الوزارات العراقية » الطبعة الثالثة .

كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم س ـ ٤ ـ ٥٣٠ والمؤرخ في ١٧ / ٩ / ١٩٢٤ متعلق بتجاوزات القوات الوهابية على مدينة الطائف . فالحكومة العراقية ترى ان الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن سعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية ، والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب ، أو استيلاء عظمة ابن سعود على الحرمين الشريفين ، مما ياتي بأضرار بالغة من الجهة الدينية والسياسية والاقتصادية على العراق . وعليه قرر مجلس الوزراء أن يطلب الى فخامة المعتمد السامي بيان التدابير المتخذة لازالة هذه الأضرار الآن وفي المستقبل ليتمكن مجلس الوزراء من اتخاذ قرار نهائي في هذه المسالة »[١٢] .

« مشى الاخوان من مركز الاجتماع في تربة ولم يعلم بهم أحد في مكة أو في الطائف قبل أن يجتازوا الحدود . لم تعلم الحكومة بهجومهم قبل أن وصلت سرياتهم في اليوم الأول من صفر ١٣٤٣ ـ سبتمبر ١٩٢٤ الى قرية الجوية التي تبعد بضعة أميال عن الطائف ... فاستعرت بينهم وبين سرايا الجيش هناك معركة دامت بضع ساعات كانت الغلبة فيها للاخوان . تقهقر النظاميون الى جهة الطائف ... وكان الجيش النجدي يزداد عدداً وقوة ... في غسق ذلك اليوم ، اليوم السابق من صفر ـ ٧ سبتمبر دخل الاخوان الطائف كالسيل الجارف فقتلوا عدداً من الابرياء ... راح العربان والاخوان يطرقون الابواب ويكسرونها فيدخلون البيوت إما قهراً وإما بعد أن يؤمنوا أصحابها ، ثم يعملون فيها أيدي السلب »[١٣] .

هرب الامير علي

على اثر سقوط « الطائف » بأيدي الاخوان النجديين ، أبرق الامير علي الى أخيه الملك فيصل من جده هذه البرقية :

جلالة الملك فيصل ـ بغداد التاريخ ١٠ ايلول ١٩٢٤

---

١٢ ـ مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ٤٨ ـ ٤٩ من مجموعة الاشهر أب ، ايلول ، تشرين الاول سنة ١٩٢٤ .

١٣ ـ الريحاني في كتابه « تاريخ نجد الحديث » ص ٢٩٩ وهو يقول في هامش الصفحة ٣٠١ « كان لهذه الحادثة ألم في نفس السلطان عبدالعزيز فامر بتاليف لجنة لتقدير الخسائر والتعويض على المنكوبين من الاهالي ومن الجنود والجاويين وقد دفع نحو عشرة آلاف ليرة من التعويضات » .

الموقف خطر للغاية . خرقنا خط الحصار جبراً وخرجنا من باب الريح ـ أحد أبواب الطائف ـ سالمين . انا الآن نخيم في بادان بالقرب من عرفة للدفاع عن مكة . الحالة حرجة جداً . لا تسل عما فعلوه في الاهالي من قتل وسلب . أخشى على مكة من تسلطهم . داركوا المسالة .

التوقيع : علي

وقد أمر الملك فارسلت صورة هذه البرقية الى المستر جان بيرس بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٢٤ ليعرضها على المعتمد البريطاني .

تنازل الحسين عن العرش

عمت مدن الحجاز : مكة والمدينة وجده الفوضى ، وصار الاهلون يتطلعون الى واقعهم المرير برعب ، واذا بتجار مكة واشرافها يجتمعون في جده ويبرقون الى الملك حسين هذه البرقية ، وقد وقع فيها العشرات :

صاحب الجلالة الملك المعظم : مكة

بما ان الشعب الحجازي بأجمعه الواقع الآن في الفوضى العامة ، بعد فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن صون الارواح والاموال ، وبما ان الحرمين الشريفين خاصة ، وعموم البلاد مستهدفة لكارثة قريبة ساحقة ، وبما ان الحجاز بلد مقدس يعني أمره جميع المسلمين ، لذلك قررت الامة نهائياً طلب تنازل الشريف حسين وتنصيب ابنه الأمير علي ملكاً على الحجاز فقط ، مقيداً بدستور وبمجلسين وطنيين ... والله الموفق لما فيه الصلاح ا هـ[١٤] .

وقد أجاب الحسين على هذه البرقية بأنه يرحب بالطلب ، ومستعد لتلبيته ، لكنه يرجو البحث عن غير ابنه علي ليخلفه في الملك لانه وابنه واحد ، فرفض أرباب البرقية ذلك ، وبايعوا علياً بالملك ، واضطر الحسين الى مغادرة مكة المكرمة الى جده في التاسع من تشرين الأول ١٩٢٤ م ، ومنها ابحر الى العقبة « ثم أخبرته السلطات البريطانية بضرورة مغادرته العقبة الى قبرص لئلا يغري وجوده في العقبة بالوهابيين فيندفعون الى الشمال قبل أن تتمكن بريطانية من التمركز في العقبة ، ذلك التمركز الذي تم فيما بعد في صيف عام ١٩٢٥ »[١٥] .

---

١٤ ـ الريحاني في كتابه « تاريخ نجد الحديث وملحقاته » .

١٥ ـ فلبي في كتابه « تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبدالوهاب السلفية » ص ٢٣٦ .

الاندفاع نحو مكة

ظل الاخوان النجديون في الطائف ينتظرون أمر عاهلهم السلطان ابن سعود في الزحف على مكة وعدن ، حتى اذا علم وشاع أمر تنازل الحسين عن العرش ومبايعة الحجازيين لنجله الأكبر الأمير علي ملكاً على الحجاز فقط ، وانسحاب القوات النظامية الى جده ، اندفع هؤلاء النجديون نحو « ام القرى » واحتلوها صلحاً لا حرباً « فتعرضت قصور الحسين للنهب والسلب ، ودمرت جميع مقامات وأضرحة أئمة الاسلام الاولين في مقبرة معلّى والاماكن الاخرى »[16] « وكما سلط الحسين البدو على الاتراك وبيوتهم فأعملوا فيها يد النهب والسلب ، كذلك سلط الله عليه الاخوان فقاموا بنفس الرواية التي مثلت مع الاتراك »[17] .

وتولّى خالد بن لؤي إمارة مكة ، فابرق قناصل بريطانية وفرنسة وايطاليا وهولندا وايران في جده الى خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد بمكة رسالة يشيرون فيها الى ان لحكوماتهم رعايا في مكة ، ويرجون معاملتهم بالحسنى . فاجاب القائدان بأن أهل مكة كلهم في أمان واطمئنان ، ومن جملتهم رعايا الدول الاجنبية ، وسألا في نهاية رسالتهما عن موقف تلك الحكومات ازاء الحرب القائمة ، فتسلما منهم كتاباً بتاريخ ٦ ربيع الثاني (٤ نوفمبر ١٩٢٤) هذا نصه :

الى خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد

وصلنا كتابكما ، ولا يخفى عليكما ان حكوماتنا التزمت الحياد التام في الحرب القائمة بين نجد والحجاز فنحن محايدون ، ولا يمكننا التدخل باي وجه كان في هذا الخصام . وقد أحطنا بتصريحكما ان ليس لكما نظر في رعايانا . نؤيد مضمون كتابنا الأول المختص بهم ا هـ[18] .

ثم تاتي تواقيع المعتمدين لحكومات : بريطانية ، وفرنسة ، وايطالية ، وهولندا ، وايران في جده .

فيصل ينصح أخاه علياً

أدرك الملك فيصل ملك العراق خطورة موقف أخيه الملك علي ، ملك الحجاز ،

---

١٦ ـ فلبي في المصدر السابق ص ٣٣٦ .

١٧ ـ حافظ وهبه في كتابه « جزيرة العرب » ص ٢٥٢ .

١٨ ـ خيرالدين الزركلي في كتابه « شبه جزيرة العرب » ص ١ ـ ٣٤٠ .

فأبرق اليه يقول :

جلالة الملك علي ـ جده   بغداد ٥ اوكتوبر ١٩٢٤

مع عدم علمي بموقف مكة اليوم ، اخبر سيدي بأنه لديه فرصة ثمينة لارجاع الحجاز الى ما كان عليه ، وتأمين استقباله ، من فكري انه يحتم على جلالتكم في هذه الظروف ، التي لها ما بعدها ، أن تذيعوا للعالم الاسلامي ان مسؤولية الحرمين ليست عائدة لأهل الحجاز وحدهم ، بل هي في عنق المسلمين عموماً ، وتظهروا رغبتكم الاكيدة في الاتفاق معهم ، وتطلبوا اليهم ارسال وفود للتفاهم ، ووضع الخطط الضرورية للقيام بتلك المسؤولية ، وترسلوا برقيات الى الجمعيات الاسلامية في الهند ومصر وغيرهما بهذا المعنى ، ثم تخبروا بريطانية العظمى بأنكم مستعدون لقبول أي اقتراح يرجع المناسبات الحبية الى ما كانت عليه اثناء الحرب العامة ، وتكونوا بتماس دائم مع ممثلها في جده على أن تعطفوا على آرائه وتخبروا حكومة مصر بنياتكم الحسنة ورغبتكم في وضع أساس لارجاع الصلات الصميمية التاريخية ، وترسلوا الى ابن سعود نفسه تكلفونه بالصلح بطريقة التحكيم ، حرمة للاماكن المقدسة ، وحقناً لدماء المسلمين ، وتخبروا بريطانية بذلك ، وتطلبوا توسطها ، وتكاتبوا امراء العرب بالحسنى ، وتعاملوهم معاملة طيبة ، وتطمنوهم عن عزم الحجاز على انتهاج خطة المسالمة والمحبة معهم ، فاذا فعلتم هذا وثابرتم على انتهاج خطة التفاهم مع الامم الاسلامية والمسيحية فعلًا لا قولًا ، وسعيتم في تطمين راحة شعبكم ليلتف/حول عرشكم ، اعتقد بانه يقع في أقرب وقت انقلاب مائل نحو حكومة جلالتكم وتاتي نتيجة تكون بحول الله مضمونة ورأيكم الموفق .

فيصل

لقد سر الملك علي بهذا الاقتراح ، ورد عليه في الحال بالبرقية الآتي نصها :

مكة ٧ / ١٠ / ١٩٢٤   جلالة أخينا الملك فيصل ـ بغداد

أشكر جلالتكم على ارشاداتكم ، وسنجريها حرفياً ، واثناء وجودي بجده تكلمت مع المعتمد البريطاني في هذه الشؤون ، وطلبت دوام المذاكرة باتمام المعاهدة واوعد بالتسهيلات . واني مستعد لازالة جميع سوء التفاهم وارجوكم أيضاً اتخاذ اللازم في عدم اهمال مساعدتنا وعسى الله يوفق الجميع . وساحرر الكتاب لابن سعود رأساً .

علي

ثم اعقب البرقية المثبتة فويق هذا بالبرقية الآتية :

مكة ٧ / ١٠ / ١٩٢٤ جلالة الملك فيصل ـ بغداد

غداً سابعث نجاباً رسولًا لابن سعود أرجوكم إعلام نلك بواسطة المندوب السامي ، أو بالواسطة التي ترونها موافقة لعله يامر بتوقيف الحركة لحين المفاوضات ، هذا ان استحسنتموه .

علي

ابلاغ الامر للمعتمد البريطاني

سر الملك فيصل بهذا الجواب فبعث به الى المعتمد السامي البريطاني في العراق مرفقاً بهذه الرسالة :

عزيزي السر هنري : سري

اني أرسل الى فخامتكم طي كتابي هذا ، برقية وردتني من أخي علي في مكة . ونظراً لما اعلن من عطف فخامتكم على نجاح الموقف الجديد في الحجاز ، فاني أضم صوتي الى صوته ، وأرجو منكم أن تبلغوا حكومة جلالة الملك ملتمسي بوجوب إسراعها الى اجراء التاثير الكافي على ابن سعود ليوقف حركات اعوانه الى حين انتهاء المفاوضات .

مخبكم ـ فيصل

قرار مجلس الوزراء[١٩]

كان رئيس الوزراء العراقي ، ياسين الهاشمي ، قد وجه كتاباً سرياً الى المعتمد البريطاني في بغداد برقم س ٢٣٠٤ وتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٢٤ م لبيان التدابير المتخذة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانية لازالة الاضرار الدينية والسياسية والاقتصادية التي ستصيب العراق من جراء الغزوات المستمرة التي تشنها قوات ابن سعود » ولما لم يجد في جوابه ما يشفي الغليل ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار .

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم ١٨٤ والمؤرخ في ٣ تشرين الاول

---

١٩ ـ قرار ٧ تشرين الاول ١٩٢٤ في ص ٦٩ من مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر آب وايلول وتشرين الاول ١٩٢٤ .

١٩٢٤ المتعلق بمسألة تجاوز سلطان نجد على الممالك العربية المجاورة فلم يجد مجلس الوزراء في الكتاب المذكور ما يزيل قلقه من الاضرار التي ستصيب مصالح العراق من استيلاء ابن سعود على الحرمين الشريفين أو من غارات قواته على البلدان المجاورة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يرى مجلس الوزراء ان سياسة حكومة جلالة بريطانية في شأن هذا الحاكم العربي لم تزل غير مريحة بالنظر الى العراق ووجود قواته داخل حدود العراق المحددة بموجب المعاهدة العراقية النجدية وتربصهم للهجوم على عشائر العراق في كل حين أمر مخل بحقوق الحكومة العراقية وبراحة سكان العراق . وعليه فوض مجلس الوزراء الى فخامة رئيس الوزراء المفاوضة مع فخامة المعتمد السامي في النقاط الآنفة الذكر »[٢٠] .

× × ×

في الوقت الذي كان الملكان الاخوان : فيصل في بغداد وعلي في مكة المكرمة يبذلان اقصى الجهود لايقاف الزحف السعودي على الحجاز ، وحلّ الخلافات القائمة بين الاسرتين : الهاشمية والسعودية بطريقة سلمية وودية . وفي الوقت الذي كان رئيس الوزراء العراقي يوالي اجتماعاته بالمعتمد البريطاني لايجاد مخرج لهذه الازمة الحادة . في هذا الوقت بالذات ، اتخذ السلطان عبدالعزيز آل سعود قراراً خطيراً طيره من « البحرين » الى « جده » ونقله الملك علي الى أخيه الملك فيصل بالبرقية الآتي نصها :

جلالة أخينا الملك فيصل ـ بغداد

رقم ٧٧ البرقية الواردة أمس من البحرين الى جده

طاهر الدباغ سكرتير الجمعية الحجازية : وصل تلغرافكم العمومي أما رسالتكم الرسمية الخاصة المتعلقة بالصلح فلم تصل . لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز . لا نقصد الطمع في ملك الحجاز أو التسلط عليه ولذا فهي تترك للعالم الاسلامي . وهذا ما يراه من الندامة لترك البلاد المقدسة . واذا خرج الحسين وأولاده من الحجاز فأنتم آمنون في بلادكم . وقد أرسلنا التعليمات بذلك لرؤساء جيشنا . السكرتير الخصوصي لسلطان نجد . انتهت

التوقيع ـ علي

وفي الوقت نفسه فان السلطان عبدالعزيز آل سعود أبرق برقية خاصة الى الملك علي في جده هذا نصها :

---

٢٠ ـ ملفات المركز الوطني لحفظ الوثائق ، ص ٤ .

الشريف علي بن الشريف حسين ـ جده

اني احترم شخصكم احتراماً عظيماً ولكن معاملة والدكم لاهل نجد وسائر المسلمين هي التي جعلتنا نقف هذا الموقف . فإذا كنتم تحبون السلام وحقن الدماء ، أخلو الحجاز وانتظروا حكم العالم الاسلامي ، فإن اختاركم أو اختار غيركم فنحن نقبل حكمه بكل ارتياح . أما اذا بقيتم في أرض الحجاز فان مسؤولية ما يقع من الحوادث تقع على عاتق غيرنا ؟

سلطان نجد

ذعر الملك فيصل

وقعت البرقيتان السعوديتان لطاهر الدباغ وللملك علي وقوع الصاعقة المحرقة على رأس الملك فيصل إن لم تكن أشد تاثيراً ، فهرع « فيصل » الى المعتمد السامي يطلعه على هاتين البرقيتين ويبدي قلقه على مصيره في العراق بعد أن أعلن العاهل السعودي بكل جلاء ووضوح انه « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز » فطيب المعتمد خاطره ، وهدأ أعصابه ، واتفق وإياه على أن يوجه الملك رسالة اليه يشرح فيها ما يقلقه وما يخشى منه . فوجه اليه هذا الخطاب .

بغداد ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٣ ـ ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٤

عزيزي السر هنري

حسب وعدي أمس الى فخامتكم اقدم في طيه صورة البرقية الواردة اليّ من أخي الملك علي ، وهي مرسلة في الاصل من سكرتير عظمة سلطان نجد وموجهة الى أهالي جده .

أني لا أظن بأن جلالة ملك بريطانيا يرضى لهذه العائلة التي أنا أحد أفرادها بمثل هذه الحقارة العلنية . بل اني لا أعتقد بانه يرضى ولن ترضى حكومة جلالته بأن اطاطا الرأس أمام هذه الاهانة الشخصية ، فاذا فرضنا أن الحسين كان مخطئاً أو معتدياً ـ كما يدعي عظمته ـ فها هو قد زال . وما هو جرم أخي علي ، وهو يتضرع اليه طالباً منه السلم ؟ وما هو جرم بقية أفراد عائلتي حتى يضغط على الشعب الحجازي مستنداً الى شرائم همجية لا تعرف غير سلب ونهب كل آمن ، وينذره بأن لا أمان له حتى يخرج أفراد اسرتي من وطنهم ومقر ملكهم الموروث من الوف السنين في الوقت الذي اختار لنفسه ملكاً وحكومة مدنية ، والتجا الى عظمته والى الامم

كافة طالباً وضع حد لسفك الدماء ؟ انّ تمادي عظمته على هذه الاعمال يثبت بانه لا يرمي بسياسته هذه الى امتلاك البلاد وضمها الى بلاده المنكودة الحظ والتي تئن تحت جور حكمه الفردي ، وهو انما يرغب في التنكيل بعائلتنا ليصفو له الجو ، ولكي لا يبقى أحد ينازعه الحكم في أرض الحجاز . وهكذا كان قد فعل مع أهل حايل ، عندما طلب اليهم جلاء ابن رشيد .

انّ عظمة السلطان قد رفع الستار عن مقاصده الخفية ، وأظهر العداء جلياً نحو جميع أفراد عائلتي بلا استثناء . وهو يصرّ اليوم على ابعاد من هو منها في الحجاز ، وإلا فلا أمان لأهل الحجاز . ولا يستبعد أن يجمع قواه ـ بعد أن ينال مرغوبه في الحجاز ـ ويطلب خروجي من العراق عاجلًا أو آجلًا ، متذرعاً بعين الاساليب ونفس المغالطات التي يتذرع بها اليوم تجاه حكام وامراء الجزيرة الذين سعى الى استئصالهم متزملًا برداء العصمة والدفاع عن حقوقه . ولا يصعب عليه أن يتخذ نفس الخطة التي نجحت معه حتى الآن تجاه العراق فيجيش جيوشه عاجلًا أم آجلًا ، ويشن بها الغارات على أطراف هذه البلاد ليلجيء الاهالي الى اخراجي من بين ظهرانيهم لانّي في نظره أحد أفراد تلك الاسرة التي يجب أن لا تعيش على ظهر البسيطة ، ولانه يتخيل أن يكون العالم بأمره ، وأن لا يكون في البلاد العربية جميعها من يتجرأ على منازعة عظمته .

والآن بالنظر لهذه التصريحات العدائية المعلنة لنواياه السيئة وأطماعه الواسعة ، التي لا أشك في أن سيكون لها تاثير عظيم على مستقبل العراق وبلاد العرب كافة ، فاني أرى أن أعرض القضية برمتها على أنظار حكومة جلالة الملك قبل أن أقوم باي عمل مادياً كان أم معنوياً . وانني انتظر الجواب بأسرع ما يمكن .

محبكم ـ فيصل

تدخل وزارة المستعمرات

كان الاتفاق قد تم بين الملك فيصل والمعتمد السامي البريطاني في الاجتماع الذي تمّ بينهما يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ على أن يكتب الاول الى الثاني عما يخامره من قلق حول البرقيتين السعوديتين الى طاهر الدباغ والملك علي ليقوم الاخير باطلاع الجهات البريطانية العليا على ما يساور الملك فيصل . وقد برّ المعتمد السامي بالوعد الذي قطعه بهذا الصدد فنقل رسالة الملك الى وزارة المستعمرات برقياً .

ولم تكن الحكومة البريطانية بحاجة الى من يطلعها على الاعمال التي كان يقوم بها سلطان نجد ولا الى من ينبهها الى أهدافه وغاياته ، وانه اذا كان قد خفي عليها أمر من الامور فانما كان ذلك اضطراب الملك فيصل وذعره من كلمة وردت في برقية السلطان الى سكرتير الجمعية الحجازية في جده « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز » ومع علم بريطانية بان العراق لا يدخل ضمن الحجاز ، ولا يشمله تهديد السلطان النجدي ، فانها ارتأت أن تطمن فيصلًا فابرقت الى معتمدها في بغداد البرقية المرقمة ٣٨٣ والمؤرخة ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ التي بلغها المعتمد الى الملك فيصل برقم آر ـ أو / ٢٤٦ وتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٤ وهذا نصها :

« ان الحكومة البريطانية لم تتردد أبداً في تعقيب سياستها التي تقضي بالحض على السلام والوفاق ، وانمائهما بين سائر حكام البلاد العربية بكل وسيلة ممكنة . وفي عين الوقت انها متمسكة بسياستها التقليدية من عدم التدخل في الشؤون الدينية ، وليس في نيتها التورط في أي نزاع يرمي الى الاستيلاء على الاماكن المقدسة الاسلامية مما قد يدخل فيه حكام بلاد العرب المستقلين .

« وفي المشكلة الحاضرة تنوي الحكومة البريطانية حصر مجهوداتها في محاولة صيانة من في الحجاز من رعايا صاحب الجلالة البريطانية المسلمين ، والمسلمين الذين تحت حماية جلالته وذلك بقدر ما يكون بالامكان عملياً . وفقط في حالة طلب كلا الطرفين المتنازعين من تلقاء نفسيهما توسط حكومة صاحب الجلالة البريطانية لاجل المساعدة على حسم المشاكل التي بينهما بالتدابير السلمية تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للقيام بامر مثل هذا الذي حاولت القيام به في الشتاء الماضي في مؤتمر الكويت ولكن عبثاً ما حاولته . ويرجع السبب الاكبر في ذلك الى تأخر الحسين في الموافقة على ارسال مندوب وقد بلغ ما سبق ذكره الى الحسين .

وأما ما يتعلق بالجهات المتاخمة لبلاد العرب مما تتحمل الحكومة البريطانية فيها مسؤوليات من طرف جمعية الامم فالحكومة البريطانية مستعدة لان تقدم للحكومات المحلية ذوات العلاقة ما يمكن تقديمه من المساعدة في رد ما يحدث من الهجوم ـ من غير اثارة ـ من قبل أي حاكم مستقل ، إلا ان استعدادها هذا للمساعدة يشترط فيه أن تسترشد الحكومة المحلية صاحبة الشان في سياستها تجاه ذلك

الحاكم بآراء الحكومة البريطانية . ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الاعتراف بحقّ هذه الحكومات المحلية بالتدخلّ في نزاع قائم بين حاكمين عربيين مستقلّين ، ولن ترضى باي تدخل من هذا القبيل .

لا جديد في جواب لندن

كانت عقيدة الملك فيصل في وزارة المستعمرات البريطانية انها ستتولى اقناع السلطات النجدية بوجوب وقف الزحف النجدي على الحجاز فضلًا عن انذارها بوجوب عزل العلاقات العراقية ـ النجدية عن النزاع النجدي ـ الحجازي فلا تتعرض للعراق بما يقلق بال مليكه فيصل الاول واذا بجوابها المثبت فويق هذا يخيب آماله فيضطر الى أن يوجه الى المعتمد السامي البريطاني كتاباً مطولًا هذا نصه :

بغداد ١٠ ربيع الاول ١٣٤٣ ـ ٩ تشرين الثاني ١٩٢٤

عزيزي السر هنري

قرأت بكل اهتمام كتاب فخامتكم المرقم ر . و . / ٢٤٦ والمؤرخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٤ والبرقية الواردة من وزارة المستعمرات ، والمرسلة في طيه ، وتبينت منهما رأي حكومة صاحب الجلالة وفكر حكومة الهند فيما يتعلق بخطر الوهابية على الأماكن المقدسة . واني أشكر لفخامتكم جزيل الشكر عنايتكم في اطلاع الحكومة البريطانية على افكاري واقتراحاتي .

يظهر لي من البرقية الآنفة الذكر ان وزارة المستعمرات لم تنظر الى المسألة إلا من حيث علاقتها بالحجاز ونجد فقط ، ولم تجب على ما أبديته في كتابي المؤرخ في ٢٤ ايلول ١٩٢٤ من الملاحظات بشأن ما يتوقع أن يصيب العراق بسبب هذا النزاع من الاضرار الجسيمة المادية والمعنوية ، هذا اذا تمكن نجد من تحقيق مطامعه وبسط نفوذه على الحجاز وبقية اطراف جزيرة العرب الجنوبية .

نعم ان الوزارة المشار اليها ذكرت في برقيتها انها مستعدة لمعاونة البلاد الواقعة تحت مسؤوليتها ، ودفع أي هجوم يقع عليها من أي حاكم مستقل وذلك بقدر طاقتها ، وعلى شرط أن يكون الهجوم قد وقع من غير إثارة . ان هذه العبارة لم تمر بناظري ، مع ما تضمنته من قيود إلا وولدت في نفسي قلقاً لا أود أن أخفيه على فخامتكم في مثل هذا الوقت الذي نرى هجمات نجد تتوالى على البلاد المجاورة ، سواء في ذلك الحجاز أو العراق أو شرق الاردن أو الكويت وغيرهم من الامارات العربية

الواقعة جنوبي نجد فهل يجب علينا أن نحكم بأن جميع رؤساء البلاد العربية مخطئون ، وأن نجد وحده هو المصيب ؟ أو ان هناك مطامع ينبغي لنا أن نوقفها عند حدها ، ونعد لها عددها في الوقت الحاضر كي نأمن شرها في المستقبل ؟

ان الخطر الذي يهدد مصالح العراق ، بسبب انتشار نفوذ الاخوان ، لا يقل عن غيره ، ولا نزال اليوم نرى بالرغم من اهتمام حكومة جلالة الملك بشؤون العراق قسماً من بلادنا تحت استيلاء الحكومة النجدية فعلًا ، والوعود التي منينا بها لم تجد فائدة لأن مطالبنا بخصوص الخسائر العظمى التي اصابت رعايانا في الانفس والاموال لا تزال مهملة في نظر نجد ، ولا تزال عشائرنا غير مطمئنة من تجاوزات الاخوان . وغداً اذا خرجت الى الصحراء ـ ولا بد من خروجها لأجل رعي مواشيها ـ فانها ستكون دائماً تحت خطر الغارات الفجائية ، ولا شك في ان الخطر عليهم في هذه السنة سيكون أشد منه في كل سنة اخرى لما ولدته الموفقيات الاخيرة من الجشع في نفوس الاخوان .

اني لا أقصد بما تقدم ان حكومة جلالة الملك غير مهتمة بالمحافظة على حدود العراق العمومية ، ولا يمكنني أن أقوم حقيقة بواجب الشكر تجاهها على ما تبذله من الجهود العظيمة فيردع الطامعين عن حدودنا الشمالية إلا اني أود أن توجه نظرها بنفس الاهتمام الى الحدود الاخرى ، أعني حدودنا الجنوبية والغربية ، وهي لا تقل خطورة عن الحدودالشمالية بالنسبة لمستقبل العراق ، إن لم يكن في الوقت الحاضر ففي الآتي القريب ، ان ترك الاخوان على رسلهم يخرقون حرمات الأماكن المقدسة ، ويعبثون بلا رادع يردعهم بأرواح العشائر وأموال رعايا الحكومات المجاورة لهم استناداً على القوة الغاشمة ، وفي سبيل نشر فكرة دينية متشبعة بعوامل التعصب البعيدة عن كل مبدأ مدني لا بد أن يقذف في القريب العاجل بالعشائر القاطنة ما بين سورية والعراق في أحضان الوهابية ، ويؤدي في نفس الوقت الى سلب راحتنا تماماً فيما وراء مجرى الفرات ، وانقطاع مواصلاتنا مع سورية وفلسطين . وأقرب دليل على صحة هذا ، هو ان ابن شعلان حالما بلغه سقوط الطائف أوفد رسله الى نجد ليعرض الطاعة على سلطانه خوفاً من بطش أعوانه به . أليس في هذا ما يكفي لتبرير اثارة خواطرنا ، ويدعو الى وجوب اهتمامنا بايجاد الدواء عاجلًا قبل أن يستفحل الداء ؟

اذا كانت حكومة صاحب الجلالة لا تريد ، أو لا تستطيع حقيقة أن تضيق على

حكومة نجد ، أو لا تملك الوساطة الكفيلة الكافية في الظروف الحاضرة لارغام عظمته على أن ينزل عند ارادتها ، وكانت حكومة جلالة الملك تعتقد أن الحصر البحري لا ياتي بالفائدة المطلوبة كما فهمت من فخامتكم فما عسى أن تكون حدود المعاونة التي ينبغي أن نعتمد عليها فيما لو هوجمت عشائرنا داخل حدودنا ؟

ان الساحة العربية التي تؤثر فيها الطيارات التاثير المرغوب ليست من الوسعة بحيث تشمل جميع بادية العراق ، ولربما يتعسر أن تتجاوز فعلًا منطقة السكك الحديد بكثير . وبناءً عليه ستبقى عشائرنا البعيدة عن هذه المنطقة تحت رحمة النجديين المتجاوزين ، وهذا ما يصعب علينا السكوت عليه ، مع اعتقادنا بانه في استطاعتنا أخذ الترتيبات اللازمة لحفظ كرامتنا من الاهانة ، وصيانة أرواحنا وأموالنا من أن تسطو عليها يد الاخوان ، ولا اظن ان كلفتنا في هذا السبيل تكون أكثر من الخسائر التي ستنتابنا عند تركنا الأمر على حالته الراهنة . فاذا كانت حكومة جلالة الملك ترى التدخل فيما يختص بصيانة الحرمين الشريفين مخالفا لتقاليدها التي سارت عليها حتى الآن الا يترتب عليها أن تترك الحرية للطوائف الاسلامية في أن تقوم بما يطمن وجدانها ويصون أقدس مقدساتها من عبث الأيدي المتعصبة الغاشمة ؟ وهل هناك لوم على العراقيين أو تبعة فيما لو أرادوا الدفاع عن مقدساتهم وحرياتهم والسعي فيما يصون وحدتهم ويحفظ كيان ملكهم في المستقبل ؟

فبناءً على الاسباب المسرودة أعلاه ، ان الحكومة العراقية ترى نفسها مضطرة لاتخاذ الاجراءات الفعالة المقتضية لسلامة حدودها من التعدي وحفظ أرواح رعاياها ، قبل أن يخرجوا لرعي اغنامهم ، وترجو من حكومة جلالة الملك المؤازرة التامة للحصول على هذا القصد . أما فيما يختص بمسألة الحجاز فأني اقدم صور مخابرات برقية بيني وبين جلالة الملك علي ، بعد أن تبوأ العرش ، لاطلاع فخامتكم عليها . واني بعد هذا أرى من واجب كل فرد أن يسعى لحقن الدماء وتوطيد السلم ، ولذا فاني أرجو من حكومة صاحب الجلالة أن تسعي السعي الجميل في هذا الصدد حفظاً لكرامة الاماكن المقدسة وصيانة للأرواح والأموال . كما أود أن أطلب من عظمة سلطان نجد بكل الحاح توقيف أعوانه موقتاً الى أن تحل المسألة حلًا سلمياً ، واكلفه بعقد مؤتمر بأسرع ما يمكن لاجل هذه الغاية ، ولا أخاله يرفض ، والا تقع كل المسؤولية عليه . واني انتظر جواب فخامتكم بالموافقة لاشرع في هذا الامر .

محبكم - فيصل

النجديون يحتلون ام القرى

تضمن كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي ـ المثبت نصه اعلاه ـ اموراً هامة يتطلب الرد عليها بالقبول أو الرفض ، الرجوع الى لندن ومعرفة موقفها ورأيها في هذه الامور ، إذ لم يكن في استطاعة المعتمد البت في الامور الخارجة عن اختصاصه وسلطاته ، ولا سيما وقد كان الموقف الحربي في الحجاز يتطور بسرعة في صالح النجديين ، وكانت المصالح البريطانية متفقة مع المصالح النجدية في موضوع تقليص نفوذ الهاشميين في الحجاز ، ولا سيما بعد أن رفض الملك حسين توقيع المعاهدة التي عرضتها انكلترا عليه ، كشرط لاستمرار دوام حكمه ومدّه بالمقومات الضرورية ، لأنها ـ المعاهدة ـ كانت صريحة في اعتبار فلسطين العربية وطناً لليهود الصهاينة .

أجل كانت القوات النجدية مندفعة نحو ام القرى « مكة المكرمة » لاداء العمرة قهراً أو رضاء ، وكانت قوات الملك علي أعجز من أن تقف في وجه الجيش النجدي العرمرم الزاحف ، ولما كان القتال في البيت الحرام أو في جواره لا يجوز شرعاً ، اضطرت القوات الهاشمية الى الانسحاب نحو جدّه فأبرق الملك علي هذه البرقية :

مكة ١٣ / ١٠ / ١٩٢٤ الرقم س ٤ / ٥٩٧

بغداد ـ جلالة اخينا الملك فيصل

حرمة للبلد الطاهر ، وحقناً للدماء ، أجبرنا على الانسحاب بجميع جندنا وقومنا لجدّه .

التوقيع ـ علي

وهكذا اندفعت القوات النجدية نحو البيت الحرام ، فطافت حول الكعبة بين التهليل والتكبير ، وأدت مناسك العمرة بين الاجلال والتعظيم ، وانتفت الغاية من عقد المؤتمر الذي اقترحه الملك فيصل لتسوية الخلاف بين نجد والحجاز سلمياً .

ثورة الملك فيصل

كان « الملك فيصل متأثراً بما أصاب أخاه ووالده من الخلاف مع ابن سعود وضياع ملكهما ، وكان متحفزاً لانجادهما بكل وسيلة بواسطة العراق ، لكن الحكومة العراقية ، وهي في بدء تأسيسها ، وبالنظر لوجود الجيش البريطاني فيها ، لم تكن قادرة على أن تحصل على قوة مسلحة منظمة تحقق الغرض ، كما ان الحكومة

البريطانية لم تكن لتسمح بوقوع هذا الاصطدام بين العراق وابن سعود . ومن يدري ؟ ربما كانت ـ وهذا الارجح ـ مرتاحة الى أن يتسلم قيادة الجزيرة ابن سعود الذي أثبت انه كفوء أكثر من غيره لتأمين الأمن في الصحراء ، وفي بلاد تتحكم فيها البداوة أكثر من الحضارة . وقد أيدت بريطانيا رأيها في الوقت بأنها لا تسمح بوقوع أمر كهذا ، واتصلت بدورها بابن سعود موصية اياه بطول البال وعدم الاستفزاز للعراق . لكن الأمر مع الملك فيصل كان متفاقماً الى حد انه كاد يعلن الحرب على ابن سعود ، بينما الوزارة التي كانت قائمة يومئذ ـ وهي الوزارة الهاشمية الاولى ـ لم تكن تشاركه في هذه السياسة لاعتقادها ان أمراً كهذا قد يؤدي الى ضعضعة العراق وهو في بدء قيامه كدولة تحتاج الى التنظيم أكثر من القتال » .

قرار لمجلس الوزراء

على ان الوزارة رأت ـ من باب المجاملة ـ أن تتخذ قراراً يطمّن فيصلًا بأن الحكومة العراقية لن تقف مكتوفة اليدين تجاه الوضع المتأزم في الحجاز فاتخذت القرار التالي في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٢٤ م .

« تفاوض مجلس الوزراء بخصوص مسألة استيلاء ابن سعود على مكة المكرمة واكتساحه الحجاز فقرر مجلس الوزراء .. لقد بين مجلس الوزراء في قراره المتخذ في الجلسة الخصوصية المنعقدة في ٧ تشرين الأول ١٩٢٤ المضار الاقتصادية والدينية والسياسية التي تلحق العراق من توسع نفوذ ابن سعود في الحجاز ، والآن وقد استولى على مكة المكرمة الأمر يؤول الى عدم امكان اداء فريضة الحج ، ويخل بالموازنة بين البلاد العربية ، ويضطر في نهاية الأمر العشائر القاطنة ما بين سورية والعراق ، وعلى طول الفرات غرباً الى اعتناق مذهب الوهابية تخلصاً من تجاوزات سكانه وتعدياتهم ، وسوف يهدد سلامة المواصلات بين العراق وسورية وفلسطين ، وعليه لا يسع مجلس الوزراء إلا الاحتجاج على هذا الاستيلاء ، ويطلب الى الحكومة البريطانية الاشتراك الفعلي في محافظة حدود العراق وحماية عشائره بصورة دائمة من غارات الوهابيين ، ويود الاطلاع على التدابير التي ستتخذ من جانب الحكومات البريطانية الحليفة في هذا الشأن ليتمكن من اعادة النظر في الموقف » .

اعانة مالية للحجاز

بعد أن ساء ظن الملك فيصل في مجلس وزرائه بعدم اتخاذ قرار حازم تجاه

الزحف النجدي على الحجاز ، ودخول الاخوان مكة المكرمة ، رأى هذا المجلس أن يطيب خاطر مليكه فقرر في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٤ م « تأليف لجنة من وزارة الاوقاف برئاسة وزير الاوقاف لأن ترسل وزارة الاوقاف خمسة عشر الف ربية من واردات الاوقاف النبوية لاسعاف المهاجرين في جدّه » وقد آلم هذا القرار العاهل النجدي واتخذه ذريعة لمخاصمة العراق على اساس انه اصبح المسؤول عن مكة وفقرائها فلا يحق لغيره أن يتصرف بأوقاف الحرمين ، وقد بقيت هذه القضية احدى المشكلات المعلقة بين العراق ونجد زمناً طويلًا .

استسلام المدينة وجدّه

لما حل موسم الحج في تموز من عام ١٩٢٥ م ، كان الملك علي وقواته يقيمون في جدّه ، وكانت المدينة المنورة ما تزال تحت سلطته ، فرأى عاهل نجد أن يسحب قسماً من قواته لتيسير امور الحج وتوفير الراحة والطمأنينة لقصّاد البيت الحرام . فلما انتهى هذا الموسم بسلام ، شرع يعدّ العدة لاحتلال ما تبقى من أرض الحجاز . وكانت أمامه مشكلة جدّه والمدينة وكيفية التغلب على الصعاب التي تحول دون احتلالهما بيسر ، واذا بالأمير فيصل ، أحد أنجاله ، يجمع له قوة كبيرة من هنا وهناك ، ويجهزها بأحدث الاسلحة ، ويعلن استعداده لاحتلال المدينتين المنكوبتين فارتأى والده أن يقسم هذه القوة الى قسمين ناط احداهما بالأمير فيصل واسند اليه حصار جدّه ثم احتلالها ، وسلّم قيادة القسم الثاني الى ولده الآخر الامير محمد ووجهه نحو المدينة المنوّرة . وكان الوضع في هاتين المدينتين « جدّه والمدينة » حرجاً جداً لفقدان الماء والطعام والعلاج والأمان مضافاً الى كثرة اللاجئين والوافدين واضطراب الاهليين فاضطرت المدينة الى الاستسلام في الخامس من كانون الأول ١٩٢٥ م ، وخضع الملك علي لحكم القضاء والقدر فوافق على توقيع معاهدة تسليم جده الى القوات السعودية في السابع عشر من هذا الشهر « كانون الأول » لقاء بعض المنافع الشخصية التي ضمنتها مواد معاهدة جده بعد أن صمد في هذا الثغر سنة كاملة وشعر انه من العبث الاستمرار في حرب لا طائل تحتها .

الملك علي في العراق

لما تنازل الملك حسين عن عرشه الى كبير انجاله الأمير علي ، واضطر للجلاء الى جده فالعقبة ، أرغمه الانكليز على الانتقال من العقبة الى جزيرة قبرص في

البحر المتوسط ، حتى اذا مرض مرض الموت نقل الى عمان ولبى دعوة ربّه في الرابع من حزيران سنة ١٩٣١ . ولما اضطر الملك علي نجل الملك حسين الى تسليم جده وتوقيع معاهدة الصلح مع الاخوان انجديين ، توجه الى العراق وحلّ ضيفاً على أخيه الملك فيصل . وقد بقي في بغداد حتى وافاه الأجل المحتوم في ١٣ شباط ١٩٣٥ م . وكان أخوه الملك فيصل قد توفي بالسكتة القلبية أو تصلّب الشرايين ليلة الثامن من ايلول ١٩٣٣ م . أما الملك عبدالله ، ثاني انجال الملك حسين ، فقد قتل أثناء دخول المسجد الاقصى ظهر يوم الجمعة ٢٠ تموز ١٩٥١ م . وأما رابع انجال الملك حسين وأعني به الأمير زيد فقد توفي في اوربا عام ١٩٧٢ وهكذا انتهت حياة الملوك الهاشميين .

الجيــش والســياســة

(١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)

يرتقي تأريخ تأليف الجيش العراقي الى أواخر عام ١٩٢٠ م . ففي يوم ٢٥ تشرين الأول من السنة المذكورة دعي الفريق جعفر العسكري الى تأليف نواة للجيش العراقي ، فألّف هيئة الضباط فيها من المنابع التالية في السادس من كانون الثاني سنة ١٩٢١ م .

١ ـ المتخرجون في المدارس الحربية التركية ، وكانوا ضباطاً في الجيش العثماني .

٢ ـ ضباط الاحتياط في الجيش العثماني .

٣ ـ نواب ضباط الاحتياط ، وضباط الصف في الجيش المذكور ، الذين احرزوا رتبة ضابط في الثورة العربية الكبرى . وكان عمل هؤلاء الضباط يقتصر على الاكثر في رسم الخطط التي ستسير عليها دوائرهم في المستقبل ، لأن السلطات البريطانية لم تكن قد وضعت بعد الأسس التي يبنى عليها تأليف الجيش ، فلما عيّن العقيد نوري السعيد وكيلا لرئاسة الأركان الحربية في ٢٤ شباط ١٩٢١ أحدث نشاطاً محسوساً في المقر العام . ففي ٨ أيار ١٩٢١ تألفت المدرسة العسكرية العراقية (وهي غير الكلية العسكرية)[1] وفي ٢٦ من الشهر المذكور أقر مجلس الوزراء « للحكومة الموقتة » قانون التطوع المؤقت للجيش العراقي ، وفي حزيران من هذه السنة تمّ تطوّع ٢٣٤ جندياً في تسع لجان من لجان التجنيد ، وفي ٢٨ تموز من السنة نفسها تم تأليف الفوج المشاة الأول وقد اطلق عليه تيمناً « فوج موسى الكاظم » .

ولما توج الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ م ، حدث نشاط محسوس في أوساط وزارة الدفاع بحيث لم تنته سنة ١٩٢١ م ، حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة وكتيبة خيالة وبطرية جبلية وسريتين نقلية دواب وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطاً ، وعدد جنوده (٢٠٠٥) جنود ، وهكذا

---

١ ـ الرئيس الاول محمود الدرة في جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٨٦ .

استمر في التكامل سنة بعد اخرى حتى بلغ في أوائل عام ١٩٤٠ م أربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من أفواج آلية وسرايا مدرعة ورشاشات آلية ودبابات ومدفعية آلية ولواء حدود ولواء خيالة ومدفعية متوسطة ، وقطعات اخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة أسراب : قاصفة ومقاتلة مع أسراب تعاون وتدريب وأصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ولصنع البندقيات وتصليح السيارات والطيارات وغير ذلك .

كان نفر من الضباط العراقيين الذين ألحقوا بوزارة الدفاع العراقية يستشعر الاستقلال العربي منذ اشتغاله في الجيش العثماني ، فكان يؤيد كل من دعا الى استقلال العرب من رجال السيف أو القلم ، ولما كان جعفر العسكري ونوري السعيد في جملة القادة الذين اشتغلوا مع الملك حسين وأنجاله ، علي وعبدالله وفيصل وزيد ، في الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الحسين على الترك في ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ للهجرة و ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ للميلاد ، وكان الملك فيصل قد استعان بهما في تأسيس الحكومة العراقية فضلًا عن تأييد المندوب السامي البريطاني في العراق لهما ، فقد صار لهما في الجيش العراقي أعوان وأنصار كثيرون ، كما كان لهما خصوم وأضداد عديدون وكانت لهما بحكم اتصالهما بالملك وبالمندوب الكلمة النافذة فيه والهيمنة التامة عليه ، ومن هنا تمت فكرة التعاون بين رجال السياسة ورجال الجيش نمواً مطرداً ، وازدهرت بعد وفاة الملك فيصل ازدهاراً كبيراً .

مات الملك فيصل ليلة يوم ٨ ايلول ١٩٣٣ م والسيد علي جودت الايوبي يشغل رئاسة الديوان الملكي ، والوزارة الكيلانية لا تزال في الحكم[٢] ، ونودي بولي عهده الامير غازي ملكاً على العراق فاعربت الوزارة لجلالته عن رغبتها في حل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد ، نظراً لدخول البلاد في عهد جديد من الحكم ، فلم يشأ السيد الايوبي أن يقر هذه الرغبة فاشار على الملك الفتى برفضها ، فاضطرت الوزارة أن تترك الحكم في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ م . ودعي السيد جميل المدفعي ، صديق السيد علي جودت الايوبي الى تقلد زمامه ، فالف وزارتيه الاولى والثانية ، وقد امتدت أيامهما من ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م الى ٢٥ آب ١٩٣٤ م فلم يتعرض للمجلس النيابي القائم بالحل ، ولا لرئيس الديوان الملكي ، الذي مهد له تاليف الوزارة بالتنحية ، فلما تخلى

---

٢ - استقالت الوزارة الكيلانية الاولى في ٩ أيلول ١٩٣٣ م ، على أثر المناداة بالامير غازي ملكاً على العراق وتالفت الوزارة الكيلانية الثانية فوراً .

المدفعي عن المسؤولية ، ألف علي جودت الوزارة الجديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ م فكانت باكورة أعماله أن استصدر إرادة ملكية في ٤ أيلول ١٩٣٤ م بحل المجلس النيابي الذي أرادت الوزارة الكيلانية أن تحله فأشار على الملك الفتى برفض طلبها .

كانت الوزارة الايوبية ضعيفة ، لانها تألفت من أعضاء غير متجانسين ، وزاد في ضعفها أنها جاءت بمجلس نيابي لم يتمثل فيه الشعب ، ومنه القبائل تمثيلًا صحيحاً ، فقد جاءت بالسراكيل بدلًا من الرؤساء المعروفين ، وبالمصابين بالعاهات المختلفة بدلًا من السياسيين المشهورين[٣] فتفنن المعارضون في انتقاد سلوكها ، حتى حملوا مجلس الأعيان على تأجيل البت في القوانين التي تقدمت بها وعدم تصديق الميزانية العامة للسنة المالية التي صادف حلولها ، فشلّوا بذلك يدها عن كل عمل ، ولما رأوا انها لم تكترث لاعمالهم ، عقدوا مؤتمراً في الصليخ « من ضواحي بغداد الشمالية » اشترك فيه رؤساء القبائل المعارضون ، فكانت الحركتان المسلحتان اللتان قام بهما الحاج عبدالواحد الحاج سكر ، رئيس قبائل آل فتلة في أبي صخير ، والحاج شعلان العطية ، رئيس الاكرع في قضاء عفك (في لواء الديوانية) وكذلك الحركة التهديدية التي قام بها الشيخ حبيب الخيزران ، رئيس العزة في لواء ديالى ، فلم يبق أمام السيد الايوبي بد من التخلي عن الحكم ، فاستقال في ٢٣ شباط ١٩٣٥ م ، فعهد الملك غازي الى زعيم المعارضة السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ،ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك بعدم ملاءمة

---

٣ ـ للاستاذ العلامة محمد بهجت الاثري أبيات خالدة يصف بها هذا المجلس :

تلفق في بغداد مجلس أمة
كما لفق الثوب المتيق المرقع
تجمعت العاهات فيه فأعور
دعي وأعمى ثم آخر أقرع
وأعضب كالمبتور يقتاد أعرجا
وأشيب مشلول الدماغ واصلع
كتيبة أموات تجند للوغى
ومجمع أشلاء يصول ويفزع
فيا قدراً يلهو ويعبث بالورى
أعندك من هذي الاضاحيك امتع

تطالع هذه الابيات في كتابنا (تاريخ العراق السياسي الحديث) ج ٣ ص ٢٦٩ .

الظروف فدعي السيد المدفعي فألف الوزارة للمرة الثالثة في ٤ مارت ١٩٣٥ م واراد أن يقضي على المعارضة بإصدار مرسوم يجيز للحكومة إبعاد أي شخص يشتبه بسلوكه السياسي ، والقضاء على الحركتين المسلحتين بالقوة العسكرية ولكنه أخفق فيما قصد اليه .

وكان العميد الركن طه الهاشمي ، شقيق زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ، يشغل منصب رئاسة أركان الجيش فصدر الأمر الى بعض القطعات بالسفر الى لواء الديوانية ، وأوفد أمير اللواء ، عبداللطيف نوري قائد حركات الى المنطقة المضطربة ليقدم تقريره عن الحالة العامة فيها ، ورّوجت المعارضة فكرة تخطئة استخدام الجيش في ضرب القبائل فإذا بتقرير امير اللواء يقول « نظراً للصلات التي بين أفراد القبائل الثائرة وبين الجنود لا يصح الاعتماد على الجيش في إخماد الحركتين المذكورتين »[٤] ، وكان من رأي رئيس أركان الجيش وأعوانه عدم اللجوء في القضاء على التمرد الى جيش اكثرية جنوده من القبائل المتمردة ، والى جانب هذا التقرير وجدت السلطات ضابطين يبثان الدعاية ضد الوزارة في لواء ديالى ، كما ان ضابطاً آخر امتنع عن الالتحاق بالوحدة التي أمرت بالسفر الى الديوانية مستنكراً استخدام الجيش ضد الشيخين المذكورين ، يضاف الى كل ما تقدم ان عبدالواحد الحاج سكر أبرق الى البلاط الملكي يقول انه مخلص للسدة الملكية وانه مستعد لمؤازرة كل وزارة يرتضيها الشعب ، فلم يكن من الملك إلا أن أشار على المدفعي بتاجيل التدابير المقرر تنفيذها فعدّ المدفعي هذا الطلب إيذاناً بانتهاء مدة حكمه فاستقال في ١٧ مارت سنة ١٩٣٥ م ولم يك قد مضى على تاليفه الوزارة إلا ثلاثة عشر يوماً .

وكان طبيعياً أن تستغل السياسة العوامل التي أدت الى أن يقف الرجال العسكريون هذا الموقف ، فدعي ياسين الهاشمي الى تاليف الوزارة الجديدة فوراً ، فحصل خلاف بينه وبين زميلين من زملائه هما رشيد عالي الگيلاني وحكمة سليمان ، على كيفية توزيع المناصب الوزارية أدى الى امتناع حكمة سليمان عن الاشتراك في الوزارة الجديدة ، فكان ذلك أول حجر وضع في هيكل المعارضة التي قامت في وجه الهاشمي بعد حين .

وكان طه الهاشمي لا يزال في رئاسة أركان الجيش عندما صارت الوزارة الى

---

٤ - تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ص ٤٦ - ٤٧ .

أخيه ، فصدرت الأوامر بترفيع الضباط الذين اشتركوا في القضايا المذكورة ، وكانوا قد أتموا المدة القانونية للترفيع « الاوتوماتيكي » فاوغر هذا العمل صدور زملائهم ، وصاروا يتقرّبون الى الناقمين على الوضع الجديد ، فكانت لهم جولات في الاحزاب السياسية ، فلم يكن من السلطات المسؤولة إلا أن شتتت شمل هؤلاء بنقلهم من بغداد الى جهات اخرى ، إلا أن المعارضة الجديدة كان قد اشتد ساعدها ، وأخذت تعمل بكل قواها لتقوّض أركان الهاشمي وصحبه ، فكانت ثورة الشيخ خوام التي اندلع لهيبها في الرميثة في ٧ ايار ١٩٣٥ م . وكانت ثورة سوق الشيوخ التي قامت في ٩ من الشهر المذكور ، وكانت ثورة الرميثة الثانية في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٦ م ، وقد زاد الطيلن بلة ، قيام يزيدية جبل سنجار بعصيان مسلح في تشرين الأول ١٩٣٥ م ، ضد تطبيق قانون التجنيد الاجباري ، وقيام الشيخ أحمد بارزان ضد الادارة الملكية في الموصل في اب سنة ١٩٣٥ م على نحو ما فصلناه في الوزارات[٥] .

وعين أمير اللواء الركن ، بكر صدقي العسكري ، قائداً عسكرياً لاخماد الحركات ، التي قامت في الفرات الأوسط ، وكانت صلات هذا الرجل بالهاشمي وصحبه ، ولا سيما بوزير داخليته السيد رشيد عالي الكيلاني ، قد قويت ، ونمت ، منذ حركة تأديب الآثوريين في آب سنة ١٩٣٣ م ، فاستغلّ هذه الفرصة وشرع في تنظيم القوة والمقر من الضباط الذين كان يعتمد عليهم كثيراً ، وصارت الحركات تدار من قبله ، ومن قبل وزير الداخلية ، الذي اختار الاقامة في الديوانية لهذا الغرض ، وهكذا أخذت دخائل السياسة تدب في الجيش ، وتدرّس لبعض الضباط ، وكان الضباط الذين يتذمرون من هذا التدخل ، يعاقبون بالاحالة على التقاعد ، فلما نجحت الوزارة بانتهاء هذه الحركات ، ظهرت في الميدان السياسي كتلة جديدة من العسكريين ، أمثال الزعيم عبدالحميد الشالجي ، الذي أصبح برتبة أمير لواء ، وعين متصرفاً للواء الديوانية ، ورفعت درجات فريق لم يمضِ على ترفيعه إلا مدة قصيرة مستفيداً من « مؤهلات القِدَمْ والكفاءة » فاصبح آمراً على من كان تحت إمرته قبل حين . وكثرت الدعاية للقائد بكر صدقي ، فكانت له الحظوة التامة ، والكلمة النافذة ، لا في الشؤون العسكرية حسب ، بل في القضايا السياسية أيضاً ، فكان يتدخل في

---

٥ - راجع « تاريخ الوزارات العراقية » ، المجلد الرابع ص ٨٢ - ١١٢ و ص ١٢٤ - ١٣٢ .

التعيينات ، والترفيعات ، والتنقلات ، تدخلًا ملموساً ، وكان بحكم علاقاته بوزير الداخلية يتكلم في شؤون الناس ، ويطلع على أسرار الوزارة ، ويتوصل الى استنباط مواطن الضعف فيها ، ومعرفة الاختلافات التي قد تقع بين أعضائها .

وكان ياسين الهاشمي قد حلّ المجلس النيابي ، الذي جاءت به الوزارة الايوبية ، وجمع مجلساً جديداً ، فشرّع قانوناً بالعفو العام عن جميع الجرائم التي كانت مرتكبة ضد الدولة ، ويضمنها الحوادث التي أدت الى مجيئه الى الحكم ، ثم القيام في وجهه ، كما شمل قضايا اخرى ، فكان هذا العفو بمثابة المعول لهدم الكيان لانه شمل حتى الضباط الذين عصوا أوامر قادتهم في القيام ببعض الحركات والواجبات ، ولما استفحل امر بكر صدقي تقرر نقله الى كركوك فاغضبه هذا القرار وقدم طلباً رسمياً باحالته على التقاعد ، فعمل فريق من الضباط على حمل المسؤولين لانتهاز هذه الفرصة واجابة هذا الطلب إلا ان رئيس الوزراء أوعز برفضه ، والسماح له بالسفر الى اوربا للاستجمام على حساب الخزينة فلما عاد الى العراق توجه لاستلام قيادة الفرقة الثانية في كركوك فجمع في فرقته عدداً من الضباط الأحداث ، الذين أغدق عليهم بإحسانه ، واستهواهم بأساليبه المعروفة ، فكانت مقترحاته واعتراضاته تقبل في مقر وزارة الدفاع بعد مناقشة صورية على الرغم من أن رئيس اركان الجيش ، طه الهاشمي ، كان كثير التشدّد في ضرورة إعطاء كل ذي حق حقه ، وكان الى جانب جماعة بكر صدقي فريق من الضباط يعتقد انه انما يخدم في الجيش كضابط ، ولكنه لم يكافأ إما لعدم انتمائه الى أحد ، وإما لعدم اشتغاله بأمور غير عسكرية ، فكان يتظلم كثيراً من هذه التصرفات ، حتى أدى هذا التظلم الى أن تشتد البغضاء والشحناء بينه وبين رفاقه ، واستمرت الحالة على هذا المنوال زمناً طويلًا ، وصار الخرق يتسع على الراتق يوماً بعد يوم ، فعالجت الجهات العسكرية هذا الامر بتاخير ترفيع الذين سموا المشاغبين أو بإحالتهم على التقاعد ، أو على كشف نصف الراتب متهمة إياهم بالشغب حيناً وبعدم الكفاءة حيناً آخر .

وأدرك بكر صدقي سمو المنزلة التي صار يتمتع بها فطمع في المزيد ، لانه كان طموحاً ، بكل ما في كلمة الطموح من معان وأهداف بعيدة ، وكان الجفاء قد اشتد بين ياسين الهاشمي وحكمة سليمان ، فتذكر القائد علاقاته القديمة بحكمة سليمان ، وصار يستمع الى تظلماته والى تقولات الأهلين في الوزارة الهاشمية بواسطته ، فراح يعمل وإياه على هدم نفوذ الهاشمي عسى أن يحصل على تقدم آخر في مستقبل الايام ، فلما شعرت الوزارة بذلك رأت أن تقلل من نفوذه ، وتخفف من أطماعه وصدرت

الأوامر بنقل ضباط فرقته الثانية الى الفرقة الأولى ، ووزعت ضباط الفرقة الأولى على سائر الوحدات ، وأرسل ياسين الهاشمي من يستميل حكمة سليمان الى جانبه واعداً إياه بأي منصب وزاري يريده ، فاعتبر بكر صدقي ذلك كله موجهاً ضده . أما حكمة سليمان فقد رفض طلبات الهاشمي المتكررة في الاشتراك معه في الحكم .

وقضت الضرورة الصحية أن يسافر القائد بكر صدقي الى اوربة للاستشفاء ، أو للتنزه بحجة الاستفشاء ، فارتأت الدوائر المختصة أن يكون سفره وتطبيبه على حساب الخزينة العامة ، بدعوى أن مرضه نشأ عن قيامه بواجباته العسكرية ، وهي تقصد بذلك تخفيف الأثر الذي تركته في نفسه التنقلات التي جرت في فرقته .

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٦ م سافر رئيس أركان الجيش ، العميد الركن طه الهاشمي الى الاستانة في طريقه الى لندن لزيارة المؤسسات العسكرية الانكليزية ، منيباً عنه أمير اللواء الركن حسين فوزي ، على أن يحلّ محله بكر صدقي العسكري اذا ما عاد من اجازته المرضية ، فلما عاد بكر صدقي الى العراق وتقلد منصب رئاسة أركان الجيش بالوكالة ، شعر بشيء من الاستقلال ، ورأى ان المعارضة للوزارة الهاشمية قد توسعت وان الاهلين ملوا الاحكام العرفية والحركات العسكرية التي كان يستلزمها توطيد النظام حتى قال شاعرهم الشيخ محمد علي اليعقوبي النجفي :

قـــالـــوا وزارتكم يـــاسين يـــرأسهـــا
وقـــائـــد الجيش طـــه في الميـــادين
يـــا ربّ طـــه ويـــاسين بحقهمـــا
خلص عبـــادك من طـــه ويـــاسين

وكان الفريق عبداللطيف نوري ، قائد الفرقة الاولى ، يهدد بطلب الإحالة على التقاعد ، وقد بعث برسالة شخصية الى وزير الدفاع جعفر العسكري واعطى صورة منها الى سكرتارية مجلس الوزراء لاطلاع الرئيس الهاشمي عليها ، بسط فيها خدماته في الجيشين العثماني والحجازي وطلب ارساله الى اوربا للاستشفاء على نفقة الخزينة العامة ، كما جرى ذلك لزميله بكر صدقي من قبل ، فلما لم يلب له هذا الطلب استغل بكر صدقي حنقه هذا فاستماله الى جانبه ، كما ان الملك غازي كان يتأوه من الوزارة الهاشمية أمام جلسائه لأن الوزارة كانت قد فرضت الرقابة المالية على الخزانة الخاصة لتسديد الديون المتراكمة عليها ، لانها سلكت سلوكاً خاصاً إزاء بطانة الملك حرصاً على كرامة المقام الأسنى ، فكانت جميع هذه العوامل فرصاً نادرة لم يشأ الفريق بكر صدقي أن تمر مر السحاب .

وكان للجيش العراقي عادة إجراء تمرينات عسكرية على الحدود في خريف كل سنة ، وكان من المقرر أن تجري تمرينات السنة ١٩٣٦ م في لواء ديالى ، فاتفق الفريقان ، بكر صدقي العسكري « قائد الفرقة الثانية » وعبداللطيف نوري « قائد الفرقة الاولى » ، على أن يستغلا هذه الفرصة فيقيلا الوزارة الهاشمية ، لا بطريق العصيان القبلي المسلح الذي اتبع في إقالة الوزارة المدفعية الثالثة ، بل بحركة تهديدية يقوم بها الجيش ، فأحكما للعمل خطته وأسرا بما اتفقا عليه لفريق معين من الضباط والقادة ، وجمعا الأعوان ونظما النظم ، وأتما كل شيء والوزارة في غفلة عما يعملان ، والعميد الركن طه الهاشمي في خارج العراق مشغول البال بمهامه الرسمية . فلما كان فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ م تقدم الفريق بكر صدقي بفرقته الثانية الى العاصمة وأقال الوزارة القائمة ، وقد ابقى زميله الفريق عبداللطيف نوري بفرقته الاولى في « بلدروز » ليحافظ المؤخرة ، وصدف أن قتل وزير الدفاع جعفر العسكري ، في أثناء سفره لمقابلة بكر صدقي في خارج العاصمة . فتبدلت مهمة الجيش من إقالة الوزارة الى المحافظة على موقف الجيش بعد مقتل وزيره ، فأحيل العميد الركن طه الهاشمي على التقاعد قبل أن يعود الى العراق ، وعين الفريق عبداللطيف نوري وزيراً للدفاع في الوزارة التي ألفها حكمة سليمان حسب رغبة الجيش[٦] وطلبه الى الملك غازي . أما الفريق الركن بكر صدقي فقد أشغل منصب رئاسة أركان الجيش فأصبحت كلمة الجيش هي الكلمة العليا في البلاد ، وصارت لبكر صدقي الهيمنة التامة على شؤون المملكة ، فلا يوضع قانون إلا بمشورته ولا ينقل موظف كبير إلا بموافقته ، ولا يرفع متصرف لواء ولا قائم مقام قضاء إلا بعلمه ، وكان يحضر بعض جلسات مجلس الوزراء ، ويتناقش كمناقشتهم ، وكان من البداهة أن ينال الضباط والقادة الذين ساهموا في العمل معه الترفيعات والترفيهات ، وأن يحال على التقاعد أو على « كشف نصف الراتب » أو ينقل من منصبه كل من لم يحظ برضاه ، أو انه أصبح موضع سخطه ، ثم حل المجلس النيابي وجيء بمجلس جديد أعلن العفو العام عن القائمين بهذه الحركة المسلحة[٧] .

٦ ـ كانت وزارة السيد حكمة سليمان قد تألفت على هذه الصورة : حكمة رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، الحاج محمد جعفر أبو التمن وزيراً للمالية ، صالح جبر وزيراً للعدلية ، الدكتور ناجي الاصيل وزيراً للخارجية ، كامل الجادرجي وزيراً للاشغال ، عبداللطيف نوري وزيراً للدفاع ويوسف ابراهيم وزيراً للمعارف .

٧ ـ محاضر جلسات مجلس النواب ص ١٤٤ من الدورة السابعة لسنة ١٩٣٧ .

ودبّ دبيب الحسد في النفوس ، وظهرت في الجيش كتلة تعمل على وقف الكتلة المنتصرة عند حدها ، وتقاوم التصرفات الشاذة بالطرق الممكنة ، وحدث أن اغتيل في تلك الآونة السيد ضياء يونس ، سكرتير مجلس الوزراء في عهد الهاشمي ، وكان متهماً بالاحتفاظ ببعض الوثائق السرية ، ثم وجد علي رضا العسكري « شقيق الوزير القتيل جعفر العسكري » ذبيحاً أو قتيلاً في داره[٨] فاستهجن الرأي العام هذه المفاجأة ، كما استهجن الغرور الذي صار يعلو أسارير نفر من الضباط وتجلى في حركاتهم وسكناتهم ، فاستغلت السياسة الضعف الذي بدأ يظهر على الكتلة المنتصرة في الجيش ، وصارت تعمل على تقويض الحكم الدكتاتوري العسكري في العراق ، ولا سيما وقد كان بكر صدقي لا يدين بالقومية العربية ولا تربطه بها رابطة .

وكان المعارضون والوزراء ، الذين أقصوا عن البلاد على أثر حادثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ وكذلك بعض الموظفين يتصلون بكل من يناهض الوضع الجديد في العراق ، ويبثون الدعاية ضد الهيئة الوزارية ، ويعملون بواسطة أقاربهم وذويهم في الجيش العراقي وفي سائر بقية الدوائر .

وثار الفرات الأوسط ثورة جديدة في أيار ١٩٣٧ م احتجاجاً على التدابير الشديدة التي اتخذتها الوزارة السليمانية ضد فريق من رؤوس القبائل وسادات العشائر الذين كانوا قد تعاهدوا مع حكمة سليمان وأعوانه في الصليخ يوم اشتدت المعارضة للوزارة الايوبية ، فإذا بهم يكبلون بالاصفاد ويوزعون على السجون في الالوية الشمالية بدون رحمة ولا شفقة ، حتى احتج أربعة من الوزراء[٩] على هذه الأعمال ، وأعلنوا تنصلهم من المسؤولية التي قد تترتب على مثل هذه الاجراءات واستقالوا من مناصبهم في ١٩ حزيران ١٩٣٧ م . فاضطر حكمة سليمان أن يرقع وزارته بأعضاء ذوي مبادىء تختلف عن مبادئه وبقية زملائه اختلافاً كبيراً ، فكثر التباعد بين الآراء ، وازدادت المشكلات بين الاعضاء ، ثم صار فريق من الضباط والقادة يوجس خيفة على نفسه ، بعد أن اشتد الارهاب ، وكثر التجسس ، وازداد التنكيل بالمعارضة فازداد التكتل بين الضباط الساخطين على هذه الأوضاع .

وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت في الملحق العسكري من المعاهدة

---

٨ ـ وهنالك من يدعي انه انتحر .

٩ ـ وهم وزير المالية الحاج محمد جعفر ، ووزير العدلية صالح جبر ، ووزير المواصلات والاشغال كامل الجادرجي ووزير المعارف يوسف ابراهيم .

العراقية ـ البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠[١٠] أن تمد الجيش العراقي بالسلاح والعتاد الذي يحتاج اليه على حسابه الخاص ، فلما طلبت الوزارة السليمانية مقداراً من السلاح والعتاد للجيش اعتذرت الحليفة عن إجابة الطلب بعدم وجود ما يفيض عن الحاجة لديها ، وكان بعض الوزراء والقادة يرغب أن يتدارك الجيش العراقي سلاحه من الأسواق الايطالية والالمانية أو الجيكوسلافية لمتانته ورخص ثمنه ، فكان تلكؤ الحكومة البريطانية عن إجابة طلب الوزارة المذكورة فرصة اهتبلوها لتحقيق رغباتهم فشق ذلك على الحليفة كثيراً .

هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى ان اعمال البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي أصبحت معطلة تقريباً على أيام هذه الوزارة ، فإن بكراً كان قد حدد صلاحيتها ، وطعن في كفاءتها ، فكان لهذا التحدي مغزى آخر ساعد على التباعد بين آراء السلطات البريطانية الخفية والقيادة العسكرية العراقية أدى الى حدوث انقلاب آخر للقضاء عليه فوراً ، ولا سيما ان الانكليز قد مقتوا بكراً وعدّوه مسؤولاً عن الحوادث الشاذة التي قالوا انها وقعت في الحركات التأديبية ضد الأقلية الآثورية في آب سنة ١٩٣٣ م فقد دعي بكر صدقي لشهود المناورة العسكرية التركية في (تراقية) فغادر بغداد في مساء اليوم العاشر من شهر آب سنة ١٩٣٧ م يصحبه كل من أمير اللواء الركن حسين فوزي ، والمقدم الركن نورالدين محمود ، والرئيس الأول الركن رفيق عارف ، والملازم الاول جمال جميل ، ثم لحق به رفيقه المقدم الطيار محمد علي جواد ، فلقي حتفه هو وزميله محمد علي جواد في مساء اليوم التالي ، بينما كانا يتناولان الشاي في حديقة مقر سرب القوة الجوية الملكية في الموصل . قتلهما جندي برتبة نائب عريف من كتيبة الخيالة الثالثة يدعى محمد بن عبدالله التلعفري فكان القتل ، واسماء المحرضين عليه ، والمبالغ التي انفقت لتحقيقه ، حديث المجالس والنوادي اياماً[١١] .

---

١٠ ـ تجد المعاهدة المذكورة مع الملحق العسكري في الجزء الثاني من كتابنا (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ص ١٧٦ ـ ١٨٤ .

١١ ـ وضع المتآمرون على حياة بكر صدقي عدة خطط لاغتياله ، منها اغتياله في القطار أثناء سفره الى كركوك ، ومنها اغتياله على طريق كركوك ـ الموصل عند مرور قافلة السيارات التي تقله ورفقائه ، وقد شعر بهذه المؤامرة فاستقل الطائرة الى الموصل رأساً ، ولعل لدوائر الاستخبارات ضلعاً في تحويل وجهة السفر هذه ، فلما وصل الموصل تقرر قتله في الحفلة التي كان من المقرر اقامتها له في دار الضباط فلما اعتذر عن حضورها قتل على الصورة المذكورة .

وعاد سلطان الجيش فظهر بعد هذه الحادثة ظهوراً عجيباً ، فقد تألف مجلس عسكري خاص في بغداد لمحاكمة الضباط الذين اوقفوا في الموصل بتهمة التحريض على قتل القائدين المذكورين ، وانذرت القطعات التي كانت في العاصمة من قبل وكيل قائد الفرقة الأولى ، الزعيم اسماعيل الآغا ، وقصد الموصل أنطوان لوقا ، نائب رئيس الأحكام العسكرية ليأتي بالموقوفين ، فحذر هؤلاء آمر منطقة الموصل ، أمير اللواء الركن محمد أمين العمري ، باتهامه بجريمة القتل أو التحريض عليها ، إذا هو سمح بتسليمهم الى نائب الاحكام ليأخذهم الى بغداد ، فما كان من العمري إلا أن ساير رغبات الموقوفين فامر بتسريحهم فوراً ، كما أمر بتوقيف نائب الاحكام المذكور ، وبعض الضباط من أصحاب القتيل بكر صدقي في حامية الموصل ، بتوجيه من العقيد فهمي سعيد ، ثم اعلن عصيان حامية الموصل ، وقطع كل علاقة لها مع العاصمة ، فأوعزت وزارة الدفاع الى آمر معسكر الوشاش في بغداد ، والى مقر الفرقة الثانية في كركوك أن يتاهبوا لمجابهة حامية الموصل وإرجاعها الى حضيرة الطاعة فاعلن آمر معسكر الوشاش ، السيد سعيد التكريتي ، عصيانه أيضاً ، فكان مظهر الوضع العسكري في بغداد وفي الموصل على هذه الصورة إيذاناً بانتهاء حكم الوزارة السليمانية فاستقالت في ١٧ آب ١٩٣٧ م . بعد أن ظهرت لرئيسها الحقائق التالية :

١ - ان الاتصال بين القوات المرابطة في بغداد والموصل كانت تدار من قبل الضباط المشتغلين في مقر الوزارة وفي قطعات اخرى .
٢ - ان رجال السياسة كانوا يشرفون على هذه الاتصالات ويغذونها بكل قواهم .
٣ - ان السفارة البريطانية في العراق كانت ترى ضرورة اهتبال هذه الفرصة للتخلص من الحكم الدكتاتوري الذي قام في البلاد رغم يقظتها .

وكان السيد جميل المدفعي يصطاف في لبنان فاستدعاه السيد حكمة سليمان الى بغداد فوراً ليتقلد منصب وزارة الدفاع بدلًا من السيد عبداللطيف نوري الذي وافق على أن يتقلد منصب رئاسة اركان الجش لتحقيق الترقيع الوزاري ، فلما وصل المدفعي العاصمة اتصل به آمر معسكر الوشاش ، السيد سعيد التكريتي ، وأطلعه على موقف قطعات الوشاش وحامية الموصل ثم تشرف بمقابلة الملك غازي وعاد الى معسكر الوشاش فاجتمع بضباطه وآمره بوصفه وزير الدفاع المرتقب ولكن سرعان ما تطور الوضع ، فكلف الملك غازي جميلًا المدفعي بتاليف الوزارة فالّفها للمرة

الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧ م فكان السيد مصطفى العمري ، وزيراً للداخلية ، وكان محمد أمين العمري ، قائداً للفرقة الاولى في بغداد ، وسارعت وزارة الدفاع الى اتخاذ بعض الاجراءات التي كان يتطلبها الموقف ، فأحالت على التقاعد لفيفاً من الضباط والقادة الذين كان يخشى أن يسلكوا سلوكاً لا ترتضيه الوزارة الجديدة ونقلت لفيفاً آخر الى وحدات مختلفة ، وكلفت العسكريين كافة اداء اليمين بالاخلاص للملك وللواجب العسكري مجدداً .

وحلت الوزارة المدفعية الرابعة المجلس النيابي القائم ، وجاءت بمجلس جديد كانت باكورة أعماله تشريع قانون العفو عن قتلة بكر صدقي ومحمد علي جواد ، وما تخلل ذلك من عصيان حاميتي الموصل والوشاش ... الخ . وأراد أمين العمري أن يقف من الوزارة المدفعية الرابعة موقف بكر صدقي من الوزارة السليمانية . فظهرت كتلة عسكرية جديدة برئاسته تضم القادة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان ، وعزيز ياملكي ، وغيرهم من الذين اوقفوا في قضية مقتل بكر صدقي ، أو اتهموا بهذا القتل ، واعيد تنظيم الجيش على طريقة إصلاحه ، كما ذكر ذلك في البلاغات التي اصدرتها وزارة الدفاع .

ولم يهدأ بال الوزارة الجديدة طويلًا ، فسرعان ما ظهر عصيان لتنحيتها عن الحكم ، ولم يكن هذا العصيان في الموصل ولا كان في منطقة قناة الروز ، ولا في معسكر الوشاش ، وإنما كان في معسكر الرشيد في بغداد ، وهو المعسكر الذي يضم أكثر قطعات الجيش العراقي ، وآلياته ، وعتاده ، ومؤنه ، وكذلك القوة الجوية الملكية فيه ؛ فان جميلًا المدفعي كان قد أعرب عن رغبته في عدم رجوع السادة رشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد ، وطه الهاشمي ، الى بغداد ، حتى يحين الوقت المناسب لهذه العودة ، على أن ينتخب هو هذا الوقت ، أما المشار اليهم فقد أسرعوا في الرجوع ، دون أن يتقيدوا بهذه الرغبة ، ثم شق عليهم أن يبقوا مدة طويلة خارج حقل العمل ، ورأوا أن الطريق الوحيدة لرجوعهم اليه لا تكون إلا من ناحية الجيش ، فاتصلوا ببعض القادة ، الذين كانوا تواقين لكل جديد ، فكانت اجتماعات تعقد تارة في دار نوري السعيد ، وطوراً في دار طه الهاشمي ، وكلاهما عسكري ، فلما شعرت الوزارة بهذه الاتصالات ، أصدرت الجهات العسكرية أمراً سرياً الى الضباط تمنع فيه ترددهم وزيارتهم لدور الوزراء السابقين ، والسياسيين الذين هم في خارج الحكم ، أو القواد المحالين على التقاعد ، ووضعت دور المعارضين تحت المراقبة الشديدة .

وكان أمين العمري على علم من هذه الاجتماعات ، ولكن لم يكن في وضع يساعده على منعها ، لان أعضاء كتلته العسكرية كانوا أقوى منه ، ولأن صلاته بطه الهاشمي كانت حسنة ، ويضاف الى ذلك انه كان يشكو ألماً في ساقه ، يضطره للسفر الى خارج العراق ، فسافر الى المانية ، وفرنسة ، تاركاً زملاءه يتصرفون بالامور ، على النحو الذي يرضونه ، فاشتدت المعارضة في غيابه ، ونظمت دعاية ذميمة ضد شخص وزير الداخلية « السيد مصطفى العمري »[١٢] فاضطر الرئيس الى إجراء بعض التعديلات في هيئة الوزارة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ م ، ومن ذلك انه نقل « مصطفى العمري » من منصب وزارة الداخلية الى منصب وزارة العدلية ، وأسند منصب وزارة الدفاع الى « صبيح نجيب » ، ولم يكن إشراك « صبيح نجيب » في الوزارة وليد الصدف ، فقد اتصل به بعض الضباط الملتفين حول جميل المدفعي للحدّ من مداخلات قوات معسكر الرشيد « العقداء صلاح وفهمي ومحمود وكامل » وتفاهموا وإياه على ضرورة تغيير الموقف .

وزاد الطين بلة ان هؤلاء العقداء الأربعة ، ومن لفّ لفهم ، كانوا يرون أن تبطش الوزارة المدفعية بالذين اشتركوا في حادثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م ، وأن تحاكم قتلة « جعفر العسكري » و « ضياء يونس » و « علي رضا العسكري » ... الخ ، على حين كانت الوزارة المشار اليها قد أعلنت سياسة إسدال الستار ، ووجوب تناسي الماضي القريب ، بما فيه من فواجع وذكريات أليمة ، وانها كانت قد استصدرت تشريعاً من المجلس النيابي بالاعفاء عن جميع الاعمال المرتكبة من قبل .

وأراد وزير الدفاع الجديد أن ينفذ المشروع الذي تم الاتفاق عليه ، وأن يعيد النظر في ميزانية وزارته ، فعين الزعيم الركن ابراهيم الراوي لمديرية القوة السيارة « المؤلفة من لواء الخيالة والقوة الآلية » بدلًا من المقدم فهمي سعيد ، الذي نقله الى رئاسة أركان القوة المذكورة ، وعين العقيد قاسم شكري لامرية القوة الآلية ، وأجرى تنقلات في وظائف كبار الضباط ، فشعر هؤلاء بما يبيته لهم « صبيح نجيب » فصاروا يوجسون خيفة على أنفسهم ، وعلى هذا أنذروا القطعات المرابطة في

---

١٢ ـ كان السيد مصطفى العمري من أقدر الوزراء في هذه الوزارة . وكان زميله السيد ابراهيم كمال ، وزير المالية ، يشجع التشنيع عليه والدعاية ضده .

معسكر الرشيد ، بجانب الرصافة ، في الساعة الـ ١٥ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م ، وعقدوا اجتماعاً في غرفة « العقيد صلاح الدين الصباغ » قرروا على أثر انقضاضه إرسال فصيل من الجند الى دار نوري السعيد ، وآخر الى دار طه الهاشمي ، لئلا يقبض عليهما ويبعدان عن العاصمة ، كما ابعد عنها قبل بضعة أيام لفيف من المشتغلين بالسياسة ، وعلى رأسهم السيد رشيد عالي الكيلاني .

وحاول رئيس أركان الجيش « أمير اللواء الركن حسين فوزي » أن يتصل بالملك غازي ، ليبلغ جلالته رغبة ضباط الجيش في تخلي الوزارة المدفعية عن الحكم فوراً ، فلم يمكّن من ذلك ، فكلف « العقيد عزيز ياملكي » بتبليغ هذه الرغبة الى رئيس الوزراء مباشرة ، فقصد الدومى اليه جميلاً المدفعي في داره فلم يجده ، وبحث عنه في مجالس معارفه ، وأصدقائه ، فلقيه في دار « العين عبدالله الصافي الكركوكي » فأطلعه على القرار الذي اتخذ في معسكر الرشيد ، بوجوب تنحي الوزارة عن كراسي المسؤولية ، وحمله تبعة ما ينجم اذا تأخرت اجابة هذا القرار عن الساعة الثامنة مساءاً ، وكان جميل المدفعي على جانب من الكياسة والشهامة ، فاجاب انه مستعد لترك الحكم حقناً للدماء ، وبعد أن صرفه بكلماته المعسولة ، دعا رفاقه الوزراء الى جلسةٍ عقدوها في داره فوراً ، وبعد أن بسط الموقف الراهن على حقيقته ، أجاب وزيرا الدفاع والمالية « صبيح نجيب وابراهيم كمال » بضرورة قمع الفتنة ، وحصل تلكؤ في اتخاذ قرار حاسم ، فعالج الامر السيد المدفعي ، وأعلن انه قرر الانسحاب من الحكم فوراً ، فلما كان اليوم التالي دعي « السيد نوري السعيد » الى تأليف الوزارة ، وفاقاً لرغبة الجيش فألفها في اليوم المذكور « ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م » وأشرك معه « طه الهاشمي » فوسده منصب وزارة الدفاع ، وأمر بإعادة المبعدين عن بغداد الذين كانت وزارة السيد المدفعي قد ابعدتهم الى مناطق نائية متفرقة : كالكوت ، وبدرة ، وقلعة صالح ، وعلي الغربي ، وكوي سنجق ، ورانية ، وكان على رأسهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي ابعد الى « عانة » على الحدود العراقية ـ السورية ، فرجعوا الى بيوتهم سالمين آمنين .

وتولت الجهات العسكرية تصفية الحساب من جديد ، فاحالت على التقاعد بعض القادة ممن تكتلوا حول المدفعي وخشي بقاءهم في مناصبهم ، كما احالت قسماً ممن آزر بكراً في حركته فسطع نجم الجيش في سماء السياسة مرة اخرى ، وأصبح للقادة الذين آزروا نوري السعيد وطه الهاشمي الكلمة العليا كما كانت لبكر

صدقي في الوزارة السليمانية . فكان للوزارة الجديدة أنصار وأعوان كما كان لها خصوم وأضداد .

وجاء شهر أيلول من سنة ١٩٣٩ م فإذا بحرب عالمية ثانية يندلع لهيبها في اوربة ، وتعلن بريطانية وفرنسة الحرب على المانيا فيزور السفير البريطاني في العراق رئيس الوزارة العراقية السيد نوري السعيد ، ويطلب اليه بيان موقف الحكومة العراقية من ذلك ، فتقرر الوزارة قطع العلاقات السياسية بين العراق والمانيا في ٥ أيلول . ويعقب ذلك القبض على الرعايا الألمان ، المقيمين في العراق ، من تجار وسماسرة وغيرهم ، وتسليمهم الى المطار البريطاني في سن الذبان فيسوء هذا العمل وقعاً في نفوس الساسة[١٢] وفي نفوس بعض الضباط من أعوان نوري السعيد نفسه ، ويكوّن نواة في حقل المعارضة التي وقعت لوزارته بعد حين .

واغتيل وزير المالية ولولب الوزارة السعيدية ، رستم حيدر ، في ديوان وزارته يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م . فاعتقد رئيس الوزراء ان هذا القتل وليد مؤامرة ، دبرها لوزارته خصومها ، فقصد القاتل في مركز الشرطة ، وبعد محادثة طويلة جرت له معه اوقفت السلطات المسؤولة بعض الشخصيات البارزة ، وكان وزيرا الدفاع والمالية في الوزارة المدفعية الرابعة « صبيح نجيب وابراهيم كمال » في عداد الموقوفين ، فاشتدت المعارضة للوزارة السعيدية ، وزاد في اشتدادها رغبة رئيسها الى بعض القادة وجوب اهتبال فرصة الحرب والمشاركة مع الحلفاء بفرقة عراقية لجني ثمار هذه المشاركة فيما بعد ، فقد كان من رأي نوري السعيد ان يرسل العراق فرقتين عسكريتين الى فلسطين لحماية مؤخرة الجيش البريطاني دون أن تشتركا في القتال ليحق للعراق جني ثمار هذه المساهمة اذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وجلس المتحاربون حول مائدة الصلح ، واذا برئيس أركان الجيش أمير اللواء الركن حسين فوزي وأمير اللواء الركن أمين العمري والعقيد عزيز ياملكي وزملاء لهم يجتمعون في دار أمين العمري ويعلنون رغبة القادة في تاليف وزارة جديدة لا يكون فيها نوري السعيد ولا طه الهاشمي ، وانهم اذا تسامحوا في رجوع طه الى الحكم فلن

---

١٢ ـ ان الحكومة قد سلمت بعض الالمان كاسرى الى الجهات الانكليزية وهذا شيء استنكره لأنه كان بامكان الحكومة العراقية أن تحتفظ بهذا العدد الضئيل إذا رأت ذلك ضرورياً وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف .
جميل المدفعي في « محاضر مجلس الاعيان » ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر .

يتسامحوا في رجوع نوري مطلقاً[14]، وفي الوقت نفسه اجتمع العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وزملاء لهم في داري نوري وطه ، وقرروا ألا يؤلف الوزارة الجديدة إلا طه الهاشمي أو نوري السعيد ، وكانت الوزارة قد استقالت في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠ وصارت تزاول أعمالها بالوكالة ، فانتقل الى معسكر الرشيد كل من نوري السعيد وأحمد المناصفي وطارق العسكري وعمه تحسين العسكري وابن عمه صباح نوري السعيد والدكتور سامي شوكت ولحق بهم طه الهاشمي وكانوا يحملون القنابر اليدوية ويتمنطقون بالسلاح ، وبعد درس الحالة العامة عن كثب ، استصدر نوري السعيد إرادة ملكية بإحالة كل من السادة حسين فوزي وأمين العمري وعزيز ياملكي على التقاعد قبيل منتصف الليل ، ثم ألف الوزارة الجديدة في اليوم الثاني والعشرين من شباط من جل أعضاء وزارته المستقيلة مع بعض التعديل في توزيع المناصب الوزارية ، واختيار بعض الزملاء الجدد ، وهكذا نجت العاصمة من حادث اصطدام مسلح مميت بين معسكر الرشيد ومعسكر الوشاش .

واجتمع رؤساء الوزارات السابقة، بناءً على دعوةسمو الوصي الأمير عبدالإله[15] في ١٥ آذار سنة ١٩٤٠ م فتداولوا في الحالة التي صارت اليها البلاد من جراء تدخل فريق من ضباط الجيش وقادته في الشؤون السياسية ، وفعاليتهم في تاليف الوزارات وفي إسقاطها ، ورأوا وجوب تاليف وزارة جديدة على الطرق الدستورية والاستشارات التقليدية ووضعوا الميثاق التالي :

« نظراً لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

---

١٤ - بعد أن استقال نوري السعيد من وزارته في ٢٠ شباط ١٩٤٠ م اجتمع في دار طه الهاشمي العقداء الاربعة : صلاح وفهمي ومحمود وكامل ، مع رئيس أركان الجيش حسين فوزي وأمين العمري وعزيزيا ملكي ، وبحثوا هذه الاستقالة والحالة السياسية التي نشات عنها فاعلن العقداء الأربعة ان نوري استقال دون علم منهم فلا بد من تاليفه الوزارة مرة اخرى أما الثلاثة الاخرون فقد قالوا انه من الضروري ترك الامر لسمو الوصي ، وقد استقالت الوزارة فيختار لها من يشاء فانفرط الاجتماع على غير وفاق .

١٥ - وقد اعطيت ـ الوثيقة ـ بناء على طلب سمو الوصي نفسيه إ هـ .

جميل المدفعي في ص ٥٠٤ من محاضر الاجتماع العادي السابع عشر لمجلس الاعيان .

١ - تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ - رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقعون ينعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويجتنب مناوءتها .

٣ - توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم إ هـ

التواقيع

جميل المدفعي ، توفيق السويدي ، ناجي شوكت ، نوري السعيد ،

رشيد عالي الكيلاني ، علي جودة[١٦]

واختير السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، لتاليف الوزارة المامولة فالّفها في ٣١ آذار ١٩٤٠ م بعد أن استقالت الوزارة السعيدية الخامسة في ٣٠ من الشهر المذكور فكان فيها اربعة رؤساء وزارة سابقون ، وهم رشيد عالي ، وناجي السويدي ، ونوري السعيد ، وناجي شوكت ، ودخل معهم طه الهاشمي أيضاً كوزير للدفاع ، وكان من سياسة الوزارة العامة عدم توريط العراق في أي مزلق من مزالق الحرب الاوربية القائمة .

وفي ١٠ حزيران ١٩٤٠ أعلنت إيطالية الحرب على انكلترة وفرنسة معاً منضمة الى جانب الالمان ، وكانت المقاومة الفرنسية انهارت ، فطلب السفير البريطاني الى الحكومة العراقية أن تعلن موقفها من هذا الحدث ، فقرر مجلس الوزراء وجوب التريث في ذلك ، وعارض هذا القرار كل من وزير الخارجية نوري السعيد ، ومحمد أمين زكي وزير الاقتصاد فكانا في الاقلية ، وكان من رأيهما أن يقرر المجلس الوزاري قطع العلاقات السياسية بين العراق وإيطالية فوراً ، كما قطعها بين العراق وألمانية من قبل فشجعت حركة الوزيرين السفير البريطاني أن يعاكس الوزارة الكيلانية في سياستها العامة .

وكان الملك غازي قتل ليلة ٤ نيسان ١٩٣٩ م في حادثة مفجعة جداً ، وولي ابن عمه وصهره الأمير عبدالإله بن الملك علي منصب الوصاية عن ابن اخته الملك فيصل الثاني فتطور الخلاف بين الوزارة والسفير تطوراً خطيراً أدى الى أن يسافر

---

١٦ - خطاب صاحب السمو الأمير عبدالإله : مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤١ ، ص ٥ - ٦ .

الوصي على عرش المملكة الى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م فلم يبق أمام رئيس الوزراء إلا أن يستقيل من منصبه فأبرق الى الوصي . وهو في الديوانية كتاب استقالته ، فاستدعى الوصي وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة ، طه الهاشمي وكلفه بتاليف الوزارة الجديدة فعاد الى العاصمة وألّفها في ١ آذار ١٩٤١ م دون أن يشرك معه نوري السعيد ولا محمد أمين زكي .

ثم عاد الوصي الى العاصمة ، وكانت المصلحة العامة تقضي أن يفرّق رئيس الوزراء بين العقداء الاربعة « صلاح ، وفهمي ، ومحمود ، وكامل » لانهم كانوا السبب المباشر في معظم الأزمات ، فما كادت وزارة الدفاع تشرع في ذلك حتى أنذر المذكورون قطعات الجيش من جديد ، واضطر الوصي للذهاب الى مطار الحبانية فالبصرة حيث انتقل الى الدارعة البريطانية (كوك شبير) التي وضعت تحت تصرفه ، فأسرع العقداء الى إنقاذ الموقف بحمل الرئيس طه الهاشمي على تقديم استقالة وزارته ، وأقاموا حكومة عسكرية برئاسة رشيد عالي الكيلاني دعوها « حكومة الدفاع الوطني » ثم جمع المجلس النيابي في ١٠ نيسان ١٩٤١ م وقرر نصب الشريف شرف وصياً على العرش ، وفي ١٢ نيسان تالفت الوزارة الجديدة برئاسة السيد الكيلاني ودخل فيها ناجي السويدي وناجي شوكت في جملة من دخل من الوزراء ، فاصطدم الجيش البريطاني بالجيش العراقي في فجر اليوم الثاني من شهر أيار سنة ١٩٤١ وسيرت السلطات البريطانية في فلسطين جيشاً لجباً لاسترداد العراق وعاد الامير عبدالإله والسادة جميل المدفعي ونوري السعيد وعلي جودة وداود الحيدري ... الخ فهرب الكيلاني وصحبه الوزراء والقادة الى ايران فقبضت السلطات المختصة عليهم في طهران وساقتهم الى روديسيا في افريقية الجنوبية بعد أن هرب الكيلاني وناجي شوكت والعقيد صلاح الدين الصباغ حيث تسللوا الى تركية ، ثم جيء بفريق من هؤلاء الى العراق حوكم أمام مجلس عرفي نصب في بغداد فقضى بإعدام العقيدين فهمي سعيد ومحمود سلمان مع الوزير يونس السبعاوي فأعدموا في فجر اليوم الخامس من شهر أيار ١٩٤٢ م أما العقيد كامل الشبيب فقد جيء به في السنة التالية وأعدم يوم ٢٠ آب من سنة ١٩٤٤ م وأما العقيد صلاح الدين الصباغ فقد استرجع من تركية وأعدم علناً في بغداد يوم ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٤٥ م أما رشيد عالي الكيلاني فقد هرب الى نجد واحتمى بالملك عبدالعزيز السعود فأجاره .

حركة عارف عبدالرزاق

في ١٥ ايلول سنة ١٩٦٥

بعد قيام حركةردة ١٨ تشرين الثاني من سنة ١٩٦٣، تالفت وزارة برئاسة الفريق طاهر يحيى . وقد اشترك فيها عارف عبدالرزاق وزيراً للزراعة غير انه نقل الى قيادة القوة الجوية بعد أقل من شهر « أي في ١٦ كانون الأول ١٩٦٣ » وكان اسناد هذه القيادة الى العميد عارف عبدالرزاق من جملة التدابير التي اتخذت لتامين الاستقرار . وبعد تاليف مجلس قيادة الثورة أصبح المومى اليه عضواً في هذا المجلس .

وعندما بدأت الخلافات تظهر بين رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف وبين عدد من أعضاء المجلس المذكور حول مختلف القضايا التي كان عبدالسلام حريصاً على أن يعدها من الشؤون الخاصة بصلاحياته ، كان موقف عارف عبدالرزاق خلال هذه المرحلة هادئاً وكان صوته مسموعاً من قبل الجميع لرزانته واحتفاظه بمركز مرموق في الجيش ، لا سيما وانه كان يسيطر سيطرة تامة على القوة الجوية التي استطاع أن يطورها ويحقق تقدماً فيها لانه نشا ضابطاً طياراً ، ولانه ارسل الى عدة دورات للتدريب قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقبل أن تحدث الأزمة الوزارية باستقالة ستة وزراء من وزارة طاهر يحيى في حزيران ١٩٦٥ ، عرض عبدالسلام عارف على عارف عبدالرزاق تشكيل وزارة تخلف وزارة طاهر يحيى في حالة استقالتها في وقت كان عارف عبدالرزاق مزمعاً السفر الى خارج العراق للتداوي ومعه زوجته للتداوي أيضاً ، فاكتفى عبدالسلام عارف بان حبذ لعارف عبدالرزاق الاتصال بالاستاذ عبدالرحمن البزاز سفير العراق في لندن ومفاتحته في أمر الدخول في الوزارة التي سيعهد اليه بتاليفها اذا ما عاد الى العراق مشافى .

* * *

ان تدخل الرئيس عبدالسلام عارف في امور الوزارات المختلفة وفي تعيين الموظفين ونقلهم أوجد جواً من التوتر بينه وبين الوزراء ، وكانت مهمة طاهر يحيى كرئيس للوزراء صعبة فكان يحاول اقناع الوزراء بتمشية رغبات رئيس الجمهورية

حينما تكون هذه التمشية ممكنة كما كان يحاول اقناع رئيس الجمهورية بالعدول عن اصراره وعناده في الامور التي يعتقد ان الاصرار عليها « يؤدي الى ضرر كبير ، والى تخلي الوزراء عن مسؤولياتهم واستقالاتهم منها » .

وكان أول الوزراء المستقيلين هو عبدالكريم فرحان وزير الثقافة والارشاد ، وقد قدم استقالته الى رئيس الوزراء طاهر يحيى في ٢٣ حزيران ١٩٦٥ ، وصادف بعيد تقديم هذه الاستقالة أن اتصل النقيب عبدالله مجيد سكرتير القصر الجمهوري بدار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ونقل الى الموظف المختص رغبة الرئيس في اذاعة امور معينة فوجه الوزير المستقيل كتاباً الى رئيس الوزراء برقم س ٢٢ وتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٦٥ قال فيه : ان امور الاذاعة ترتبط بالوزارة فلا يجوز الايعاز اليها للدعاية للحكام والمسؤولين » وطلب « اصدار الاوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه الناحية وعدم الاتصال باي موظف من موظفي المديرية عدا مديرها العام » وقد ارسل الوزير فرحان صورة من كتابه هذا الى « رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية » فأغاظ ذلك عبدالسلام عارف ، ولم يكن هذا أول احتكاك بين الوزير والرئيس فقد صادف ان ارتجل الرئيس عبدالسلام عارف خطاباً في جانب الكرخ تعرض فيه بالسب والشتم لكثير من رؤساء الدول فحمل الوزير فرحان تسجيل هذا الخطاب الى رئيس الوزراء وأسمعه إياه فاقتنع هذا بان التعرض الى رؤساء الدول بمثل هذا الكلام يضر ولا يفيد . وهكذا منع الوزير فرحان اذاعة التسجيل ونفذ المنع الاستاذ عبداللطيف الكمالي مدير الاذاعة .

وصادف بعد وصول كتاب وزير الارشاد الى رئيس الوزراء ، وصورته الى القصر الجمهوري ان مر هذا الوزير برئيس الوزراء طاهر يحيى فاتصل عبدالسلام عارف بطاهر يحيى تلفونياً وبدأ يشتم الوزير عبدالكريم فرحان بصوت جهوري سمعه فرحان نفسه فما كان منه إلا أن خرج غاضباً وقدم استقالته وسافر الى القاهرة . وفوجئت القاهرة بوصوله فاتصل به سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة المهندس رجب عبدالمجيد ، وسفير الجمهورية العربية المتحدة في العراق السيد امين هويدي وكان إذ ذاك في القاهرة ، واستفسرا منه سبب مجيئه بدون مقدمات فأخبرهما ـ بعد الالحاح ـ انه استقال من منصبه ، وانه جاء الى أرض الكنانة ليستريح . وقد حاول كل من رجب عبدالمجيد وأمين هويدي وعبدالحميد السراج وناجي طالب اقناعه على سحب استقالته فرفض وأصر على الرفض .

* * *

كان صبحي عبدالحميد أثناء استقالة عبدالكريم فرحان يقوم بجولة تفتيشية في الشمال بصفة كونه وزيراً للداخلية ، فلما عاد من جولته واطلع على الاستقالة حاول أن يحمل زميله عبدالكريم فرحان على سحب استقالته ، فلما أخفق ودعه الى المطار ثم قدم استقالته من منصبه بدوره فبهت رئيس الوزراء طاهر يحيى من ذلك وحاول حمل صبحي على سحب استقالته فأخفق ، فتمت بذلك استقالة وزيرين عسكريين في الوزارة . وكان بعض الوزراء المدنيين قد ضاقوا ذرعاً بتدخلات عبدالسلام عارف فقرر الاستقالة كل من اديب الجادر وزير الصناعة ، وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد ، واقتنع فؤاد الركابي وزير البلديات بالاستقالة معهما . وكان من رأي وزير العدل عبدالستار علي الحسين عدم التعجيل في تقديم هذه الاستقالات أو عدم ذكر اسبابها على الأقل ليتسنى معالجة الموقف ، ولكن الوزراء المدنيين قدموا استقالات مسببة . وكان واضحاً ان أكثر الوزراء اندفاعاً في العمل في الاتحاد الوحدوي قد وضعوا اخوانهم الآخرين باستقالاتهم أمام الأمر الواقع فتقدم عبدالستار وزير العدل باستقالته دون أن يذكر اسبابها وبذلك أصبح عدد الوزراء المستقيلين ستة . وفتحت أبواب أزمة وزارية عنيفة ، وبقي ميزان الوضع الوزاري بيد ناجي طالب وزير الخارجية وعدد من الوزراء الذين يشاركونه في الرأي بوجوب تعديل الوضع ولكن بدون اندفاع في تقديم الاستقالات .

وعاد آمر القوة الجوية عارف عبدالرزاق الى العراق خلال هذه الازمة فاتصل به رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف وطلب اليه الاسهام في الحكم . وكان قصد عبدالسلام من هذا الطلب واضحاً فهو يريد فصل عارف عبدالرزاق عن أصحابه ، ولا سيما العسكريين منهم الذين كان يمثلهم في الوزارة السيدان : عبدالكريم فرحان وصبحي عبدالحميد . واشترط عبدالسلام عارف على عارف عبدالرزاق أن يستبعد من الوزارة المرتقبة كل أو معظم الذين استقالوا من وزارة طاهر يحيى فبرزت فكرة تكليف ناجي طالب بتاليف مثل هذه الوزارة ، وأبدى الوزراء المستقيلون استعدادهم لفكرة اشتراك بعضهم دون بعضهم الآخر اذا ما ألّف ناجي طالب الوزارة على اعتبار انها وزارة جديدة ، وان من حق رئيس الوزراء الجديد أن يختار وزراءه . أما في حالة استقالةبعض الوزراء ورفض قبول استقالةالبعض الآخر في وزارة طاهر يحيى مع بقاءوزارة طاهر يحيى في الحكم فمعناه استبعاد أو قبول البعض دون البعض الآخر . وقد ابلغ كل من صبحي عبدالحميد وعبدالستار علي الحسين هذا الرأي لناجي طالب .

أما ناجي طالب فكان يعد هذا التكليف غير جدي ، وانه اذا كان فيه شيء من

الجدية فلا بد من قبول اقتراحه بأن يصبح طاهر يحيى نائبا لرئيس الجمهورية ليكون في امكانه هو « أي ناجي طالب » قبول مهمة تأليف الوزارة ، شعوراً منه بأن الخلاف الذي حصل لم يكن في جوهره خلافاً بين طاهر يحيى والوزراء المستقيلين فلا معنى لاستبعاد طاهر يحيى وتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . وانه اذا كان لا بد من علاج فليسحب الوزراء المستقيلون استقالاتهم وتنتهي الازمة .

لقد كان من رأي عارف عبدالرزاق أن يدخل في الوزارة الجديدة ـ أياً كان رئيسها ـ اشخاص يؤمنون بالوحدة والمثل العليا مثل محمد صديق شنشل وغيره . وفي اجتماع تم بين شنشل وعارف عبدالرزاق بحضور عبدالستار علي الحسين ، أوضح محمد صديق شنشل بانه لا يرى امكاناً لاشتراكه في أية مسؤولية لعدم وجود ثقة بينه وبين رئيس الجمهورية ، ونصح بالحاح أن يبقى عارف عبدالرزاق في القوة الجوية وعدم تركها لاي منصب سياسي سواء أكان رئاسة وزارة أو منصب نائب رئيس وزراء إذ كانت قد طرحت فكرة تأليف وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى ودخول كل من عارف عبدالرزاق وناجي طالب فيها كنائبين لرئيس الوزراء ، على أن يشترك في الوزارة صبحي عبدالحميد فوافق عبدالسلام عارف على ذلك بشرط أن يستبعد منها بقية الوزراء المستقيلين ، وفي مقدمتهم عبدالكريم فرحان فرفض صبحي الاسهام في وزارة يستبعد منها زملاء له يشاركونه آراءه وأهدافه . ولكن ظهر في هذا الاجتماع بأن عارف عبدالرزاق أميل الى قبول المسؤولية السياسية . وهنا طرح « عارف » سؤالاً على شنشل وعبدالستار عن طريقة معالجة الازمة في تلك الفترة فكان جواب شنشل أن يترك الامر لطاهر يحيى بتعديل وزارته على النحو الذي يرتأيه ما دام ناجي طالب مصراً على عدم تاليفها[1] وهكذا اجرى طاهر يحيى التعديل الوزاري في النهاية بأن قبل استقالة المستقيلين وعين بدلهم مَنْ اختارهم للمناصب الوزارية[2] .

---

١ ـ كان السبب في ذلك عدم قبول اقتراحه بتعيين طاهر يحيى نائباً لرئيس الجمهورية واستنتاجاً بان تكليفه بمهمة تاليف الوزارة لم يكن جدياً .

٢ ـ صدر مرسومان في ١١ تموز ١٩٦٥ يقضي الاول بقبول استقالة كل من السادة عبدالكريم فرحان وزير الثقافة والارشاد وصبحي عبدالحميد وزير الداخلية واديب الجادر وزير الصناعة وعبدالستار علي الحسين وزير العدل وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد. وفؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية والقروية . وينص المرسوم الثاني على تعيين السادة عبداللطيف الدراجي وزيراً للداخلية وكاظم عبدالحميد وزيراً للاقتصاد ، وخضر عبدالغفور وزيراً للتربية والتعليم ، وعبدالرحمن القيسي وزيراً للثقافة والارشاد ، وجميل الملائكة وزيراً للصناعة ، وأحمد الحبوبي وزيراً للشؤون البلدية والقروية .

راودت عبدالسلام عارف فكرة تكليف عارف عبدالرزاق بمهمة تاليف الوزارة من جديد قبل أن يسافر الى مؤتمر القمة المقرر عقده في الدار البيضاء في ١٤ ايلول ١٩٦٥ . وكان عارف عبدالرزاق قد تلقى من الاستاذ عبدالرحمن البزاز سفير العراق في لندن رسالتين يؤكد فيهما استعداده للتعاون معه ثقة منه بعارف وينتقد فيهما عبدالسلام عارف مما يعني ان اشتراكه نتيجة ثقته بعارف مع التحفظ ، وعدم ثقته بعبدالسلام عارف وكان مما جاء في كتاب البزاز المؤرخ ٣١ آب ١٩٦٥ قوله :

« حقاً ان الوضع في العراق قد ساء ، والاخبار تصلنا هنا تباعاً من شتى القادمين ، ولقد بت بعض الليالي مسهداً لا يكاد يغمض لي جفن لأن السفينة لو غرقت ـ لا سمح الله ـ فسنغرق بها جميعاً. وكنت أحس انه من واجبي أن أعود الى بغداد لأتحدث مع المسؤولين بصراحة ولكن كان يثنيني عن ذلك أمران أحدهما صحة ابنتي عامرة .. وثانيهما بقية أمل ان صاحبنا ـ يريد عبدالسلام ـ قد يتدارك الامر فينيط القيادة رباناً قد يوفق في ايصال السفينة الى بر السلامة » اهـ .

وعلى هذا استدعي الاستاذ البزاز من لندن فحضر فوراً . وفي اجتماع عقد في القصر الجمهوري عهد الى الاستاذ البزاز والى الضباط عبداللطيف الدراجي وحميد قادر وسعيد صليبي وعبدالهادي الراوي المداولة لانتقاء اعضاء الوزارة المرتقبة . وكان الاستاذ البزاز هو المتكلم بصراحة فطرح هذه الاسماء : شكري صالح زكي ، وعبداللطيف البدري ، ومحمد ناصر ، وسلمان الصفواني ، وفائق السامرائي ، وجمال عمر نظمي ، وحسين جميل ، ويوسف الحاج ناجي ، وجعفر علاوي ، وجواد الديواني ، وخضر عبدالغفور . وكان بعض هؤلاء الذوات ممن يدين بآراء البزاز في القومية وسبق له الاسهام في بعض التوجيهات ، وبعضهم الآخر ممن له مدرسة خاصة وعقيدة معروفة ، فحصلت اعتراضات على بعض هذه الاسماء وتمت الموافقة على البعض الآخر ، وهكذا تم تاليف الوزارة الجديدة برئاسة عميد الجو عارف عبدالرزاق في السادس من ايلول ١٩٦٥ م ، وكان الاستاذ البزاز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ، وكانت أضعف وزارة عرفها عهد الثورة .

* * *

لقد كان واضحاً ان عبدالسلام عارف انما قصد من تكليف عارف عبدالرزاق بتاليف الوزارة الجديدة أن يأمن جانبه في حالة غيابه وعدم اقدامه على احداث أي انقلاب . وكان قبول عارف عبدالرزاق لهذا التكليف على أساس أن يحدث تبديلًا في

رئاسة الدولة بدون اراقة الدماء لأن أية حركة ضد عبدالسلام عارف مع وجوده في العراق تعني الدخول في معركة دموية .

وكان ضباط الجيش ممن سبق لهم ان اشتغلوا في الانقلابات يعلمون بأن عبدالسلام عارف مصمم على تصفيتهم من الجيش مبتدئاً بابعادهم عن مراكزهم التي اسندت اليهم بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ م وعلى هذا فقد كان هناك صراع خفي بين مجموع الضباط الوحدويين وبين عبدالسلام عارف ، فاما أن يترك المجال لعبدالسلام عارف لتصفيتهم ، وإما أن يبعدوا عبدالسلام عارف من الرئاسة ، بالنظر الى الاختلاف على الأهداف التي يؤمن بها الضباط القوميون وهي الوحدة والاشتراكية والحرية ، واعتقادهم بأن عبدالسلام عارف غير جاد في موضوع الوحدة فضلاً عن مسؤوليته في تمزيق وحدة العراق الوطنية وتعزيز النعرة الطائفية .

وبعد سفر عبدالسلام عارف الى الدار البيضاء في ١٢ ايلول ١٩٦٥ قرر عارف عبدالرزاق انتهاز هذه الفرصة والاقدام على احداث التبديل المرتقب ، واتخذت الترتيبات الاولية لتنفيذ خطته ثم استدعى العميد سعيد صليبي آمر موقع بغداد وآمر الانضباط العسكري وفاتحه بما اعتزمه ، فعارض سعيد تنفيذ الفكرة وعرض على رئيس الوزراء أن يسفره « أي يسفر سعيداً » الى القاهرة . وكان من رأي المحيطين بعارف عبدالرزاق تدبير أمر سعيد صليبي بالقوة ، فرفض عارف عبدالرزاق اقرار هذه التدابير الشاذة واصدر أوامره بالرجوع عن الحركة كلها[٣] ، وعندئذ بدأ الالحاح من جانب سعيد صليبي وحميد قادر الذي جاء به عارف مديراً عاماً للشرطة بوصفه من اصدقائه وكان على صلة به في الحركات السابقة . بدأ الاثنان بالالحاح على عارف عبدالرزاق بضرورة تركه العراق تجنباً للاصطدام المتوقع بعد عودة عبدالسلام الى

---

٣ - سألنا عميد الجو عارف عبدالرزاق في يوم الاثنين الموافق ١٦ تشرين الاول ١٩٦٧ عن الشخص الذي كان في نيته أن يسند اليه منصب رئاسة الجمهورية في حالة نجاح الانقلاب الذي اقدم عليه فاجاب انه كان ينوي الغاء الدستور المؤقت الذي وضعه عبدالسلام عارف والغاء منصب رئيس الجمهورية وايداع مهام الجمهورية الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء .

العراق فسافر الرجل مع عائلته الى القاهرة وصحبه ستة عشر ضابطاً ممن أيد حركته .

وكان عارف عبدالرزاق يظن بأن الاستاذ البزاز لن يتعاون بعده مع عبدالسلام عارف واذا بالبزاز يؤلف الوزارة الجديدة بعد عودة عبدالسلام ، وشرع في تنفيذ خطة عبدالسلام في استبعاد عدد من الضباط من اصحاب عارف عبدالرزاق وسجن بعضهم الآخر . وفي الوقت نفسه يعطي الانطباع بأنه قبل المسؤولية لمعالجة الوضع بوجه عام ، ومعالجة ما حدث بين عبدالسلام عارف وعارف عبدالرزاق بوجه خاص ، وانه سيعمل على تصفية المشكلة باقرب وقت وأقل ضرر .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان عبدالسلام عارف فكر ـ بعد حركة عارف عبدالرزاق ـ في تعديل الدستور المؤقت تعديلًا يجيز له أن يكون رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء في آن واحد فنصحه عبدالرحمن البزاز ألا يقدم على مثل هذه الخطوة وأن يبقى رئيساً للجمهورية فقط مخلصاً للدستور حريصاً على تنفيذ أحكامه فهي كافية لضمان سيطرته على الوضع العام .

* * *

ان استقالة الوزراء الستة من وزارة طاهر يحيى في العشرة الثالثة من حزيران ١٩٦٥ واشارة بعضهم أو أكثرهم في تسبيب الاستقالات الى عدم جدية الحكم « أي جدية عبدالسلام عارف في أمر الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة » كان في الواقع ضربة للجمهورية المتحدة استغلتها الصحف العربية بأوسع نطاق معتبرة ان خروج الوزراء الستة تم طردهم من قبل عبدالسلام عارف بسبب ميولهم الوحدوية . وليس من شك في ان حرص عارف عبدالرزاق على عدم اراقة الدماء قد قيد حركته الى درجة انه فضل القيام بها في غياب عبدالسلام ، ثم فضل التراجع عنها عندما شعر بأنه أمام تدابير قد تؤدي الى القتل .

أما القاهرة فكانت في معزل عن الموضوع ـ كما يظهر ـ وكان الاقدام على الحركة ـ حتى لو نجحت ـ محرجاً للرئيس جمال عبدالناصر تجاه جميع رؤساء الدول العربية المجتمعين مع عبدالسلام عارف في الدار البيضاء ، فكان من الطبيعي لمعالجة الموقف أن توعز القاهرة الى قواتها المرابطة في (التاجي) على مقربة من بغداد أن تكون تحت تصرف رئيس اركان الجيش العراقي عبدالرحمن عارف شقيق عبدالسلام عارف وقد اصدر المشير عبدالحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية

العربية المتحدة أوامره البرقية بذلك كما ابلغ اللواء عبدالرحمن عارف بهذا القرار .

ويقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقاله الاسبوعي في « الاهرام » في هذه الفترة :

« ان طائرة مسلحة عراقية دخلت المجال الجوي للجمهورية العربية المتحدة بغير اذن سابق ، واتضح ثانية انها تحمل بعض الطيارين من رفاق عارف عبدالرزاق لكنه قيل هو فيها . كان الغموض شديداً ، وكذلك كان محتملاً أن يكون غيرها في الطريق وأن يلتقي في اجوائه بطائرة الرئيس عبدالسلام عارف ، وعلى هذا تداركت الحكومة الأمر فنقلت عبدالسلام عارف الى بغداد على احدى طائراتها من طراز كومبت يقودها الطيار حسين عبدالناصر شقيق الرئيس جمال عبدالناصر بدلًا من الطائرة العراقية ليوشن ١٨ » .

أما في بغداد فقد اذيع البيان الرسمي الآتي من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ونشر في الصحف كافة :

« في الساعة العاشرة من مساء الاربعاء المصادف للخامش عشر من الشهر الجاري حاول نفر من المغامرين القيام بحركة تخل بالأمن وسلامة الدولة . ونظراً ليقظة المسؤولين وقواتنا المسلحة فقد احبطت المحاولة بعد فترة قصيرة ومن دون أن تراق قطرة دم . وعلى اثر فشل الحركة فرّ جل القائمين بها الى خارج العراق والقي القبض على الباقين . والتحقيق يأخذ مجراه القانوني الطبيعي .

« ونود أن نؤكد للمواطنين ان الأمن مستتب في انحاء العراق كافة ، وانه لم يحدث منذ قيام تلك المحاولة الفاشلة ما يكدر صفو الأمن والنظام ويقلق راحة المواطنين . ويسرنا أن يطمئن المواطنون جميعاً الى ان الحكومة والقوات المسلحة قائمة بواجبها أحسن القيام وساهرة على المصلحة العامة وراحة المواطنين » ا هـ .

١٩ ايلول ١٩٦٥

والى القارىء الآن نصوص الاستقالات المسببة ليتبين من نشرها جوهر الخلاف ..

١ ـ استقالة وزير الثقافة والارشاد عبدالكريم فرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الوزراء

جئت للوزارة كجندي آمن بأهداف امته واختار طريق التضحية ، وكنت على يقين ان مرحلة البناء صعبة وشاقة لكني وجدت الجو يتحول بمرور الأيام الى جو غريب مشحون بالشكوك والاوهام . لقد تحدثت بصراحة وبألم مرات ومرات ، وناقشت المسؤولين بتجرد ، وفسرت صراحتي على غير معناها ، واستغلها اعداء الخير واقطاب الرجعية والانتهازيون فنفذوا بمكر ودهاء فزرعوا بذور الشك واشعلوا نار الكراهية والحقد . ويؤسفني أن أقول والمرارة تملأ نفسي اني لا استطيع انجاز واجبي للأسباب التالية :

١ - هناك بداية انحراف عن الخط القومي واهداف الثورة تتجلى في تصرفات المسؤولين وسلوكهم واقوالهم .
٢ - خلق المسؤولون بتعمد ظروفاً وأحوالاً أدت الى تكتلات وانقسامات داخل الجيش وخارجه مزقت الوحدة الوطنية وأدت بالتالي الى التريث في قضية الوحدة العربية .
٣ - شل المجلس الوطني وعدم تمكنه من ممارسة واجباته ، واتجاه الحكم الى ديكتاتورية فردية تكره المناقشة والنقد .
٤ - اضطهاد العمال واهدار كراماتهم والتدخل السافر بشؤونهم .
٥ - تفشي الفساد والرشوة والتهريب واستغلال النفوذ ، وعدم اتخاذ أية تدابير .
٦ - ضعف الحكومة وتردي سمعتها وانعدام الثقة وفقدان الانسجام بين اعضائها .
٧ - المحاولات المستمرة للتاثير على أجهزة الاعلام وتهديد العاملين فيها لاستخدامها في غير أغراضها ، وارباك اجهزتها واكراه الصحفيين على نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والاحقاد .
٨ - عدم تطهير اجهزة الحكومة والتستر على العاجزين والضعفاء والمرتشين .
٩ - ضياع المقاييس والضوابط في التعيين وسد الشواغر واملاء المناصب بسبب القرابة والصداقة والبلدة دون النظر للكفاءة والاخلاق ، وقد اسندت مناصب قيادية مهمة في الجيش الى غير أهلها اساءت لمعنويات الجيش وثقته بسيادته . وأدت الى ضحايا لا مبرر لها .
١٠ - وضعت العراقيل بتعمد بوجه الاتحاد الاشتراكي وشجع كبار الموظفين على مخاصمته والكيد له .

١١ - جمود أجهزة الدولة وقلق الموظفين وخوفهم وسعيهم لارضاء جميع الكتل والاحزاب ضماناً لمستقبلهم.
١٢ - عدم تشخيص الحكومة لاعدائها.

اننا نعيش في ظروف حاسمة تتطلب حلولاً جذرية وتخطيطاً وحزماً وثورة دائمة في جميع الميادين لنعوض ما فات. لقد فقدت الحكومة هيبتها وتزعزعت ثقة الناس بها. ان شعوري بتردي الاوضاع وفقدان الامل بالتحسن، وعدم استجابة المسؤولين يدعوني الى التخلي وتقديم استقالتي هذه من المجلس الوطني ومجلس الوزراء، وسأظل على الدوام جندياً نذر نفسه لامته ووطنه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبدالكريم فرحان
٢٣ / ٦ / ١٩٦٥

٢ - استقالة وزير الداخلية صبحي عبدالحميد

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

لقد تردت أوضاع البلد في الفترة الاخيرة بشكل اصبح حتى أقرب الناس للحكم وهم القوميين على اختلاف فئاتهم واشخاصهم يتذمرون منتقدين تصرفات السلطة وضعف الحكم. ورغم تحذيرنا ونصحنا لم نجد أية استجابة لاصلاح الوضع بل استمر بالتدهور، وأخذ الحكم يجنح الى الفردية متبعاً سياسة «فرق تسد» هذه السياسة التي أدت الى تعميق الروح الطائفية وتفتيت الوحدة الوطنية بخلق الاقليمية وبعثرة الصف القومي. وقد استهين اخيراً بالوزراء واعتبروا مجرد آلات تنفيذية وبلغ الحد الى توجيه الاهانات الى وزير ثائر ومكافح معروف بشكل لم يسبق له مثيل في أي عهد من العهود التي مرت على العراق.

لقد فكرت ملياً في الامر فوجدت ان البلد يحترق، وان الشعب يحملنا مسؤولية هذا الحريق، ولما كنا لا نستطيع اخماد الحريق فقد قررت تقديم هذه الاستقالة مستنداً على الاسباب التالية:

١ - فقدان الثقة والانسجام بين الثوار.
٢ - انعدام الحكم الجماعي والاتجاه نحو الحكم الفردي.
٣ - تفتيت الوحدة الوطنية.
٤ - الاعتماد على العناصر الانتهازية المادحة والمطبلة.
٥ - التدخل في شؤون الوزارات وفرض الموظفين على الوزراء دون اعتبار رأيهم الخاص.

٦ - تشجيع التكتلات في صفوف القوات المسلحة وزرع الحقد في نفوس الضباط بعضهم ضد الاخر.

٧ - عدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في القاهرة في اجتماعات القيادة السياسية الاخيرة وذلك :

أ ـ لم يلتزم بمبدأ القيادة الجماعية ، ب ـ لم يقبل بحث موضوع انهاء التكتلات في الجيش ، جـ ـ لم تسد الثقة والانسجام بين الثوار.

٨ - أصبح من اعتقادي ان طريق الوحدة بعيد المنال وذلك لأن شروط اقامتها التي تستند على وحدة الجيش ووحدة القيادة ووحدة الصف القومي لم ولن تحقق لذلك اصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد.

وبناء على ما تقدم ارجو التوسط بقبول استقالتي من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة كما ارجو احالتي على التقاعد من الجيش. وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم خلال الفترة التي عملنا بها معاً راجياً لكم التوفيق في خدمة الوطن.

المخلص : العقيد الركن صبحي عبدالحميد

وزير الداخلية في ٣٠ حزيران ١٩٦٥

٣ ـ استقالة وزير الصناعة اديب الجادر

السيد رئيس الوزارة المحترم ،

بعد التحية : يمر البلد الآن بازمة سياسية حادة كنا نامل أن تمر بسلام بتعاون الجميع على حلها . ولقد تكلمت أنا شخصياً مع السيد رئيس الجمهورية ومع سيادتكم حول بعض أوجه هذه الأزمة ورغم التشجيع الذي لقيته من سيادة الرئيس ومن سيادتكم شخصياً فان بعض القضايا الرئيسية لم تحل بعد.

لقد تكلمت يا سيادة الرئيس مع السيد رئيس الجمهورية ومع سيادتكم حول الاتفاق الذي تم بين وزير النفط وشركات النفط ، والذي جرى بسرعة تامة وفي غير مصلحة العراق وبعيداً عن مجلس الوزراء لا بل وحتى بـدون معرفة السيدين وزيري المالية والاقتصاد وهما عضوان في الوفد المفاوض . لقد أبديت رأياً صريحاً مخلصاً في الاتفاقية ، واخبرت في حينه ان مفاوضات وزير النفط هي لاستطلاع وجهة نظر الشركات فقط ، وان وفداً وزارياً سيشكل للمفاوضة ولكن لحد الآن لم تسمع كلمة واحدة في مجلس الوزراء عن مفاوضات النفط ، ولم يشكل الوفد المفاوض ، بل نقرأ بين الحين والآخر تصريحات لوزير النفط يشير فيها الى ان الاتفاق قد تم مع

الشركات ، ونقرأ في الصحف الاستعمارية الغربية مدحاً للاتفاقية ولتعقل العراق على حد زعمها حتى ان احداها اشارت مؤخراً الى ان الكويت مندفع الآن كثيراً في سياسته النفطية وان توقيع اتفاقية النفط في العراق سيحد من اندفاع الكويت . وهكذا بعد أن كان العراق يسير في مقدمة الدول المتحررة في سياستها النفطية ، عاد الى الوراء يعيق حتى تقدم دولة صغيرة كالكويت في الدفاع عن حقوقها النفطية .

لقد لاحظنا يا سيادة الرئيس ان المد الاشتراكي بدأ يقف تدريجياً . لقد كان مفهوماً حين اعلنت القرارات الاشتراكية ، وحين اعلن الميثاق في تموز الماضي ، ان الحكومة ستسيطر على التجارة الخارجية . وحين طلبنا سيطرة المؤسسة الاقتصادية على استيراد بعض المواد كخطوة اولى منذ أشهر لم يلبي طلبنا ، واتخذ البعض ذلك حجة للتشكيك باتجاه الحكومة الاشتراكي ، لا بل أخذوا يعلنون بان الحكومة ستلغي التشريعات الاشتراكية .

وفوق كل هذا يا سيادة الرئيس لاحظنا حملة عنيفة في الفترة الاخيرة بدأت على الاشتراكية والاشتراكيين ، وانتهت باتهامات خطيرة للوزراء ورئيسهم ورئيس الدولة ، والدولة ساكتة كأن ذلك لا يهمها من قريب أو بعيد غير ملتفتة الى تاثير ذلك على هيبة الحكومة .

ان سير العراق في طريق غير تحرري في سياسته النفطية ، ووقوفه عند الخطوات الاشتراكية التي اعلنت في تموز الماضي ، وفقدان الحكم ، الكثير من هيبته لدى الاصدقاء والاعداء يجعل تحقيق الوحدة صعبة المنال ، وهكذا فقدنا هدفاً رئيسياً ثانياً من أهدافنا . والحرية التي اعطيت يا سيادة الرئيس اعطيت لاعداء الحرية ، للرجعيين ورجال العهد البائد للتهجم على الحكم واضعافه وكان حري بالحكم أن لا يعطي حرية لاعداء الحرية .

لقد أقسمنا يا سيادة الرئيس أن نعمل من أجل مصلحة هذا البلد وكل ما ذكرته اعلاه يسير في غير مصلحة هذا البلد لذا . أجد من الصعب عليَّ والالم يحز فؤادي أن أستمر في تحمل المسؤولية لذا أرجو قبول استقالتي داعياً المولى أن يوفقكم في خدمة عراقنا الحبيب وامتنا العربية المجيدة . وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل لسيادتكم على تعاونكم ومؤازرتكم طيلة فترة اشتغالي معكم وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

وزير الصناعة : أديب الجادر

في ٣٠ حزيران ١٩٦٥

رئاسة الجمهورية
كيف شغرت وكيف ملئت ؟

سيمضي وقت ليس بالقصير حتى يتسنى للمؤرخ الثبت أن يدوّن ما قد يتجمع لديه من معلومات دقيقة ، وأسانيد دامغة ، حول حادث احتراق طائرة الهيلوكبتر التابعة للجيش العراقي ، التي كانت تقل السيد عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية وصحبه من الوزراء والمديرين العامين والمرافقين[1] من القرنة الى البصرة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ الهجرية « ١٣ نيسان سنة ١٩٦٦ الميلادية » الذي أودى بحياتهم . فقد حيكت اقاصيص ، وترددت اشاعات حول هذه الكارثة اختلط فيها الخيال بالحقيقة ، وامتزجت الاسطورة بالتاريخ فأصبح المستقبل هو الكاشف لما وقع . أما عن كيفية اختيار خلفٍ للرئيس المحترق فيمكن تدوين ذلك فيما يلي :

على اثر تلقي رئيس الوزراء الاستاذ عبدالرحمن البزاز نبأ فقدان طائرة رئيس الجمهورية العراقية السيد عبدالسلام عارف مساء يوم الاربعاء المذكور ، أحاط أعضاء مجلس وزرائه ، والمسؤولين في حكومته ، وكذا بعض اصفيائه في العراق وفي خارجه ، أحاطهم علماً بنبأ هذا الفقدان ، وصار يتصل بالسلطات المختصة في القرنة والبصرة بين الفينة والفينة للاستزادة من المعلومات المتعلقة بالحادث ، حتى اذا عثرت الدوريات على حطام الطائرة المذكورة في صبيحة يوم الخميس ١٤ نيسان ، واحيطت الجهات المسؤولة علماً بذلك ، تولى البزاز سلطات رئيس الجمهورية وفقاً للمادة التاسعة من المادة (٥٥) المعدلة من الدستور المؤقت فأمر

---

١ - كان مع عبدالسلام عارف في الطائرة التي احترقت بهم ، وأودت بحياتهم ، كل من : وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي ، ووزير الصناعة مصطفى عبدالله ، ووكيل وزارة الصناعة عبدالهادي الحافظ ، ومدير مصلحة الكهرباء الوطنية جهاد أحمد فخري ، ومتصرف لواء البصرة محمد الحياني ، والرئيس العام لرئاسة الجمهورية عبدالله مجيد ، والمرافق الاقدم لرئيس الجمهورية العميد زاهد محمد صالح ، والنقيب الطيار خالد محمد نوري ، ونائب الضابط كريم حميد ، والعريف محمد كريم . وقد احترقت جثث هؤلاء كافة بحيث تعذر التعرف عليها أو التمييز بينها ، وجرى دفنها بمراسيم خاصة بعد يومين من الوفاة .

بغلق الحدود العراقية ويفرض نظام منع التجول وباتخاذ بعض التدابير الادارية التي تطلبها الموقف واعلن الحداد الرسمي في البلاد لمدة ثلاثين يوماً واذاع البلاغ الرسمي ، ولكن عظم الكارثة وحزن المعارف والاقارب حالا دون وقوع أي اضطراب داخلي ، ومن ثم بادر كل من الاستاذ البزاز ووزير دفاعه اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي لترشيح نفسه الى منصب رئاسة الجمهورية الذي شغر بموت عبدالسلام عارف . وكان الاول « البزاز » يرى ان الفرصة الدستورية تلوح مهيأة له للظفر بهذا المنصب ، ولا سيماوان الاكثرية الساحقة في الهيئة التي ينيط بها الدستور الموقت مهمة انتخاب رئيس الجمهورية « أي الهيئة التي تضم مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء » كانت تقف الى جانبه . أما الثاني « العقيلي » فكان يرى نفسه المرشح « صاحب الحق » في خلافة الرئيس ، ولا سيما وهو يشغل وظيفة وزير الدفاع ، المنصب الذي يجعل منه القائد الفعلي للجيش بحيث يستطيع أن يؤثر في مجرى الاحداث ، مضافاً الى « كتلة ضباط الموصل » التي كانت تميل الى انتخاب « العقيلي » رئيساً للجمهورية ، والتي كان من بين افرادها بعض قادة « لواء الحرس الجمهوري » المرابط في بغداد .

وبعد وصول قادة الفرق الى بغداد ، ومعظمهم من الاعضاء الطبيعيين في مجلس الدفاع الوطني ، وشعور الفئات العسكرية بوجود هذا التنافس ، ظهرت تيارات مختلفة في الجيش حول ترشيح هذين الشخصين لمنصب الرئاسة ، وبرزت فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين عضواً من الضباط ، تنبثق عنه لجنة مكونة من خمسة أشخاص هم السادة : طاهر يحيى ، وأحمد حسن البكر ، وعبدالعزيز العقيلي ، وناجي طالب ، وعبدالرحمن عارف ، شقيق الرئيس عبدالسلام عارف ، فتتولى هذه اللجنة بحث شكل رئاسة الدولة ، أي عدد اعضاء مجلس الرئاسة ، وكان مجرد ذكر اسم أحد هؤلاء الخمسة يستفزّ أكثرية الضباط ، ولهذا السبب صرف النظر عن فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين ضابطاً ، وبالتالي صرف النظر عن اللجنة الخماسية التي اريد انبثاقها من المجلس المذكور لجعل قيادة الدولة جماعية وليست فردية كما بقيت خلال السنوات الثمان المنصرمة .

قلنا ان كلًا من ، الاستاذ البزاز ، واللواء العقيلي ، كان يفكر في ضرورة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة الشاغرة ، وكان تفكيرهما يستند الى صلب الدستور الموقت ، ووجوب التقيد بأحكامه ، وكان البزاز يعتمد على اعضاء وزارته في كسب الاصوات اللازمة للتصويت ، وهي ستة عشر صوتاً يضاف اليها اصوات اربعة أو خمسة من

اعضاء مجلس الدفاع الوطني ، وعندئذ يوفّر لنفسه الثلثين المطلوبين[٢] بينما كان العقيلي يعتمد على العسكريين ونفوذهم في هذا الأمر . ولما شعر الضباط انهم سينقسمون على أنفسهم ، فيما اذا بقي كل من البزاز والعقيلي مصراً على ترشيح نفسه ، وان هذا الانقسام قد يؤدي الى فوز شخص مدني هو البزاز نفسه ، فقد اتفقوا فيما بينهم على أن يرشحوا شخصاً عسكرياً ثالثاً فكان رئيس اركان الجيش اللواء عبدالرحمن عارف ، شقيق رئيس الجمهورية الراحل عبدالسلام عارف مرشحهم ، وقرروا انه : في حالة إصرار كل من البزاز والعقيلي ، أو كليهما ، على التشبث برئاسة الجمهورية ، المبادرة الى اختيار عبدالرحمن عارف فوراً لهذه الرئاسة ، على الرغم من وجود من هو أعلى رتبة منه في الجيش ، وأكثر علماً وثقافة وإدراكاً ، وبدا واضحاً انه اذا لم يحصل عبدالرحمن عارف على الاكثرية المطلوبة لاختياره رئيساً للجمهورية ، فسوف يكون الحل من خارج نطاق الدستور الموقت ، ليتخذ شكل عملية انقلابية تؤدي الى إقصاء البزاز والعقيلي معاً . وقد أحضر آمر موقع بغداد ، الزعيم سعيد صليبي ، « بالاتفاق مع ضباط آخرين » سيارتين عسكريتين لنقل كل من البزاز والعقيلي ، وابعادهما الى جهة ما ، ومن ثم اذاعة بيان بتنصيب عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية ، كما شوهدت بعض الدبابات والآليات المصفحة في بعض المناطق الحساسة من العاصمة لاعلان رغبة الجيش . والمعروف بين الضباط ان البزاز نبّه الى ضرورة العدول عن ترشيح نفسه الى مقام السدة الاولى ، فادعى انه انما يرشح نفسه بقصد التمهيد لمجيء عبدالرحمن الى هذه السدة ، مع العلم بأنه « البزاز » كان قد أوفد وزير الصحة في وزارته ، الدكتور عبداللطيف البدري ، الى الزعيم سعيد صليبي ، ليقنعه أن يكون الى جانب البزاز لحل المشكل ، ولكن البدري اتخذ موقف المحنو لسعيد صليبي من البزاز ، ومن إصراره على ترشيح نفسه ، فكان يلعب على الحبلين . ولما استدعى « البزاز » سعيد صليبي ليطلع على سلامة موقفه من الازمة ، وأن لديه الاصوات القانونية الكافية التي تؤهله للرئاسة ، تظاهر هذا

---

٢ - عند خلو منصب رئيس الجمهورية ، لاي سبب كان ، تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ، ومجلس الدفاع الوطني ، برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية باغلبية من ثلثي المجموع الكلي للاعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب وذلك من تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة ٤١ من هذا الدستور .
- المادة التاسعة من تعديل المادة ٥٥ من الدستور الموقت .

بمطاوعته للبزاز ، وانه يتحرك كعسكري لا دخل له في الامور السياسية ، وانه يترك له حرية التصرف . وعلى هذا بقي البزاز تحت وهم ان الضباط تحت أمره .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان وزير الدولة في وزارة الاستاذ البزاز ، السيد مصلح النقشبندي ، كان حريصاً على تحذير الضباط من مطامح البزاز في رئاسة الدولة ، وكان يقول بكل جرأة بانه لن يصوت للاستاذ البزاز بصورة مطلقة ، وانه سيكون الى جانب الضباط . كما ان هذا الوزير « النقشبندي » كان أخبر الضباط بأنه علم بأن زميله وزير الشؤون الاجتماعية ، السيد فارس ناصر الحسن ، لا يرغب في التصويت للبزاز ، وانه سيصوت مع الضباط حتماً ، وهذا ما حدث بعدئذ فعلاً . وعند عقد الاجتماع للتصويت ، طالب بعض كبار الضباط من أبناء الموصل ، ومنهم العميد يونس عطار باشي ، استراحة بضع دقائق مما راب البزاز[٣] ولكنهم اصروا على الطلب فلما اجيبوا اليه ، حاولوا اقناع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي لسحب ترشيحه لتكون جبهة الضباط واحدة . وكان اللواء سعيد قطان ، والعميد يونس عطار باشي ، والعميد محمد نوري يصرّون على اللواء العقيلي من قبل على وجوب التمسك بترشيح نفسه لسدة الرئاسة ، كما كان الى جانبه ثلاثة من الوزراء وهم السادة : أحمد عدنان حافظ وزير المواصلات ، وفارس ناصر الحسن وزير الشؤون الاجتماعية ، ومصلح النقشبندي وزير الدولة . ولكن « العقيلي » أصرّ على المضي في ترشيح نفسه ، وكان في امكانه ـ كما قال لنا ـ أن يفوز بالرئاسة بانقلاب عسكري يقوم به ، إذ كان ذلك ميسوراً له بكل تأكيد ، لكنه أراد الوصول اليها بطرق مشروعة ، فكانت النتيجة ـ كما اعلنت ـ صوت واحد للعقيلي ، وسبعة اصوات لعبدالرحمن عارف ، واربعة عشر صوتاً لعبدالرحمن البزاز ، وهي صوت البزاز نفسه وأصوات وزرائه الثلاثة عشر الذين بقوا الى جانبه . وعندئذ اعلن السيد عبد لرحمن البزاز سحب ترشيح نفسه[٤] وحاول اعتبار التصويت لعبدالرحمن عارف نتيجة لذلك اجماعياً ،

---

٣ ـ أكد لنا أحد الوزراء الذين حضروا المناقشة : ان العميد يونس عطار باشي اقترح اعادة تشكيل مجلس السيادة الذي شكل في ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ورشح له كلا من عبدالرحمن البزاز ، وعبدالعزيز العقيلي ، وعبدالرحمن عارف ، فرد عليه الاستاذ البزاز بان هذا الاقتراح يخالف الدستور المؤقت ، فقال عطار باشي « وايش هو الدستور ألا يجوز لنا أن نعدله ؟ » فأجابه البزاز : ان تعديل الدستور يتطلب وجود رئيس للجمهورية .

٤ ـ وأكد لنا وزير آخر : ان البزاز أخبر زملاءه بانه اتفق وعبدالرحمن عارف على ان من ينال ثلثي الاصوات يصبح رئيساً للجمهورية .

وكتب محضر في الموضوع ، ولكن « العقيلي » رفض توقيع المحضر . وهكذا اعلن اختيار عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية بالاجماع ، ثم صحح البزاز ذلك في مؤتمر صحفي عقد في يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٦ بقوله « بالاجماع أو ما يشبه الاجماع » ، وكان الاستاذ البزاز حاول أن يبعد مرشح الجيش « عبدالرحمن عارف » عن جلسة الاختيار ، عسى أن يؤثر على الضباط الآخرين ، ولكن قواد الفرق اصروا على وجوب حضوره فكان لهم ما أرادوا .

كان اللواء عبدالرحمن عارف خلال فترة الصراع على رئاسة الجمهورية أهدأ المرشحين ، وليس ثمة ما يدل مطلقاً على انه كان يجهل ان الحاح كل من « البزاز » و « العقيلي » على ترشيح نفسه للرئاسة المذكورة ، سيؤدي الى ان يكون هو المرشح المقبول من قبل الضباط المشتركين في التصويت ، أو انه يجهل كذلك موقف الضباط وقرارهم النهائي بترشيحه ، والتصويت له ، وبان نتيجة ذلك ستكون إرغام كل من « البزاز » و « العقيلي » على التراجع . ولكنه على الرغم من ذلك كله فقد جارى البزاز وترك له أن يتوهم بأنه « أي البزاز » انما يقوم بهذه المناورة لصالح عبدالرحمن عارف . والمعروف عن عبدالرحمن عارف انه يميل الى التظاهر بمنتهى السذاجة والبساطة ، وهو ليس بهذه الدرجة منهما ، وهو الى ذلك قليل الكلام ، كثير التفكير ، يدبر وإن لم يكن بارعاً في التدبير إلا انه يمنح نفسه بعض الفرص لمعالجة ما يعنيه ، ويحرص على اعطاء الانطباع بمسايرة من يحدثه ، بينما هو يحاول أن يحتفظ بالوضع الذي يلائمه[٥] .

ان انتخاب الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيساً للجمهورية ، وما عرف عنه من ميل في تقليل شأن الجيش وضباطه لجعله منصرفاً الى واجباته الاساسية في حفظ الثغور ، والدفاع عن كيان الوطن بما أوتي به من كفاءة ، وروح التضحية ، ان ذلك يعني تسليط شخص مدني على الحكم لا يتمتع بثقة رجال الجيش ، ولا بتأييدهم . واما

---

٥ - كان صاحب هذا المقال قد سافر الى لندن للتداوي في أول تموز ١٩٦٨ ، وكان آمر موقع بغداد الزعيم سعيد صليبي قد سافر الى العاصمة البريطانية للغرض نفسه . وقد سأل كاتب المقال الزعيم صليبي عما يعرفه عن هذا الموضوع فاجابه : بأن وعد عبدالرحمن عارف لاخوانه الضباط ، المتعاطين تربية الخيل ، بالسماح لسباق الخيل أن يبعث من مرقده ، كان أهم عامل لنجاحه . وصيرورته رئيساً للجمهورية ، وكان هذا السباق قد اوقف في ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثم اعيد تشغيله .

انتخاب اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي رئيساً للجمهورية ، فيعني تسليط رجل في غاية الصرامة والعناد عند تصريفه الامور . فالمعروف عن الرجل انه كان حريصاً على تنفيذ ما يعتقده صالحاً لوطنه ، هذا فضلاً عن اتجاهاته السياسية المعاكسة لخط الثورة بعد أن ظهرت اخطاء بعض هذه الاتجاهات في مختلف الميادين ، حتى انه بعد الانتهاء من قضية الرئاسة فوتح ـ بناءً على رغبة عبدالرحمن عارف والحاحه ـ بالاسهام في الوزارة الجديدة التي عهد الى الاستاذ عبدالرحمن البزاز أمر تاليفها ، فاقترح ـ العقيلي ـ اسهام بعض الاشخاص الآخرين معه أمثال : الدكتور عبدالرحمن الجليلي ، واللواء حسين العمري ، واللواء رشيد مصلح ، والعميد الركن منير فهمي الجراح ، والدكتور عبدالفتاح الالوسي ، ولكن الاتفاق لم يتم على ذلك ، وعلى هذا كان مجيء « العقيلي » الى الحكم ، يعني ايجاد ثورة مضادة لا ترى استجابةً في أوساط الحكم المندفعة اكثريته في خط الثورة ، وفيما اتخذ من تدابير نحو الاشتراكية ، فضلاً عما كان يعتقده من وجوب حل المشكلة الكردية بالقتال دون المفاوضة السلمية .

وحيث ان فكرة باب الترشيح لم تقبل منذ البداية ، فقد اصبح المرشحون في الوضع الحاضر ثلاثة يومئذ وهم السادة : الاستاذ عبدالرحمن البزاز ، واللواء الركن عبدالعزيز العقيلي ، واللواء عبدالرحمن عارف ، علماً بان اللواء ناجي طالب كان قد فاتح اللواء العقيلي قبيل الاجتماع النهائي للتصويت على رئاسة الجمهورية ، بفتح باب الترشيح ولو لمدة ٢٤ ساعة مع ابقاء حرية الاختيار للهيئة المعينة بموجب الدستور الموقت من وزراء وضباط للتصويت على انتخاب رئيس للجمهورية فلم يؤخذ برأيه .

* * *

كان المشير عبدالحكيم عامر ، النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، قد رأس وفد بلاده المؤلف من ثلاثين عضواً الى مناسبة تشييع جنازة عبدالسلام عارف الى مثواه الاخير ، وقد سلم الى رئيس الوزراء في يوم وصوله الى بغداد رسالة شخصية من الرئيس جمال عبدالناصر تشدد على الوحدة وضرورة السير في السياسة التي كان قد تم الاتفاق عليها بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في عهد الرئيس الراحل ، وكان من بين اعضاء هذا الوفد ساسة بارزون كعبدالحميد السراج ، وقد لعب هذا الوفد دوراً بارزاً لاسناد رئاسة الجمهورية العراقية الشاغرة

الى رئيس اركان الجيش العراقي اللواء عبدالرحمن عارف فانه ـ أي الوفد ـ اعلن في أول يوم وصوله الى بغداد عن رغبة الجمهورية العربية المتحدة في أن تكون رئاسة الجمهورية العراقية للدكتور عبدالرحمن البزاز . لكونه أحد رجال القانون البارزين ، ورئيس وزراء لامع . لكنه لما سمع من ضباط حرس القصر الجمهوري ان الرئيس الجديد يجب أن يكون عسكرياً لا مدنياً ، تراجع في اليوم الثاني لوصوله وقال : طيب فليكن الرئيس المقبل عسكرياً ونحن نؤيد انتخاب اللواء عبدالرحمن خلفاً لأخيه ، وكان رئيس الوفد المصري هذا قد اجتمع بعبدالرحمن عارف بعد عودته من موسكو ، كما اجتمع بغيره من الزعماء العسكريين وفهم اتجاههم وتعرف على ميولهم ورغباتهم . وقد أكد لنا الاستاذ البزاز شخصياً : انه لما سمع هذه القالة من المشير عبدالحكيم عامر أجابه : انه يقدر الوضع العام ، ويقدر ضرورة جعل رئيس الجمهورية عسكرياً ، وانه سيسند الاتجاه العسكري على كل حال . ويضيف الاستاذ قوله لنا ، ان عبدالرحمن عارف دنا منه ، وقال له بالحرف الواحد « أخوي ! أنا لا أعرف الناس . أنا اريد اخلصك من الضباط . أنا مستعد لتوقيع كافة المراسيم التي ستتقدم بها الي في هذا الشان دون اعتراض أو مماطلة » . ويؤكد الاستاذ البزاز انه قال للمشير عبدالحكيم عامر في ساعة توديعه في المطار هامساً في اذنه : انه سيعضد ترشيح عبدالرحمن عارف للرئاسة بكل ما لديه من قوة ، وانه الآن يمهد لها الطرق الشرعية ، فأجابه المشير عامر « ان الجمهورية العربية المتحدة ترجو وحدة الصف وعدم التفرقة » .

أما اللواء العقيلي فقد أكد لنا بانه ـ أثناء وجوده وزيراً للدفاع في وزارة عبدالرحمن البزاز أيام رئاسة عبدالسلام عارف ـ كان متضايقاً من بقاء اللواء عبدالرحمن عارف رئيساً لاركان الجيش العراقي ، وهو ليس بالركن ، ولا بالضابط المثالي ، مع وجود من هو ارفع رتبة في الجيش وأكثر كفاءة ، ولذا اقترح احالته على التقاعد . ولما فاتح رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف بهذا الاقتراح اظهر هذا استعداده لتنفيذ الاقتراح إلا انه طلب امهاله بعض الوقت ، وتمهيداً لذلك فقد نقل مركز رئاسة اركان الجيش الى كركوك ثم اوفد اللواء عبدالرحمن عارف الى الاتحاد السوفياتي في زيارة عسكرية تمهيداً لاحالته على التقاعد ، فلما مات أخوه وهو في الخارج ، قطع زيارته وعاد الى العراق بسرعة

ليصبح رئيساً للجمهورية ﴿ وتلك الايام نداولها بين الناس ﴾[٦] صدق الله العظيم .

* * *

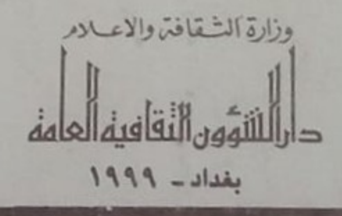
ومما يذكر بهذه المناسبة ان اللواء الركن ابراهيم فيصل الانصاري طلب الى اللواء عبدالرحمن عارف أن تؤلف الوزارة الجديدة في عهده من كافة القوى الوطنية ، ويعدل قانون الدفاع الوطني . وقد الزم الرئيس عبدالرحمن عارف نفسه بذلك واقسم عليه ، واجل اداء القسم القانونية أمام مجلس الوزراء الى اليوم الثاني لانتخابه .

---

٦ - سورة ال عمران : الآية (١٤٠) .

الفهرست

الايام الاخيرة من حياة الحسني ٧
نظام الحكم الملكي في العراق كيف تكوّن وكيف انهار ؟ ١٠
القانون الاساسي العراقي ٤٢
ولاية الموصل : فشل محاولة فصلها عن العراق ٥١
الدويلة اليهودية كيف تأسست ومتى تنهار ؟ ٦٩
القضية الفلسطينية وحوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١ م ٨٢
لورنس وأهدافه المريبة ٩٤
موقف العراق التاريخي من الخلاف بين النجديين والهاشميين ١٠١
الجيش والسياسة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥ .... ١٢٢
حركة عارف عبدالرزاق في ١٥ ايلول ١٩٦٥ .... ١٤٠
رئاسة الجمهورية : كيف شغرت وكيف ملئت ؟ ١٥٢



بغداد - ١٩٩٩

الغلاف - نهلة محمد عبد الوهاب

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر : [illegible] دينار